المكتبة الثقافية

١٥

التخطيط القومى

الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

٧

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

اتحادنا
فلسفة أخلاقية

للدكتور ثروت عكاشة

دار القلم بالقاهرة

الثمن ٢ ـصـ

المكتبة الثقافية

١٥

التخطيط القومي

الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والارشاد القومى
الإقليم الجنوبى
الإدارة العامة للثقافة

الناشر

دار القلم

ملاحظة

الأرقام والبيانات الواردة فى هذا الكتاب الغرض منها التوضيح ولا تعتبر أرقاماً رسمية أو تقديرات دقيقة .

كما أن سياق التبسيط ، قد اقتضى إجمال بعض النظريات وإهمال بعض التفاصيل طلباً للتوضيح وتجنباً للتعقيد ، بما لايخل بصحة التدليل .

الفرد والمجتمع

تنمية الدخل الفردى

ومقارنتها بتنمية الدخل القومى

قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، إعداد خطة قوية شاملة هدفها مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . وسيبدأ تنفيذ مرحلة السنوات الخمس الأولى فى يولية ١٩٦٠ . وفى أثنائها تقرر زيادة الدخل القومى بمقدار ٤٠ ٪ من قيمته الحالية ، ثم يزيد الدخل القومى بمقدار ٦٠ ٪ فى السنوات الخمس التالية » .

* * *

فى هذا الفصل ، نعرف الدخل القومى الذى تقررت مضاعفته ، ثم نستوضح جوهر الخطة بأنه فى الحقيقة زيادة إنتاجية العمال فى المجتمع وزيادة عددهم ، بحيث إذا زاد عدد العمال بنسبة ٤٠ ٪ فى عشر سنوات وزادت قيمة ما ينتجه كل عامل بنسبة ٤٠ ٪ أخرى فإن الدخل القومى يتضاعف بسبب زيادة إنتاج العمال وزيادة عددهم .

وبذلك تصبح زيادة الدخل القومى مقترنة بزيادة دخل الفرد ، ويكون التخطيط القومى عملية تعاونية بين الشعب والحكومة وليست صراعا مذهبياً .

ورغبة الفرد فى رفع مستوى معيشته وزيادة دخله وضمان مستقبله رغبة طبيعية ، وكذلك رغبة المجتمع كله فى زيادة دخله ورفع مستوى معيشة المواطنين جميعا، وبناء مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ، تصبح رغبة قومية ، تجتمع فى سبيل تحقيقها القلوب وتتضافر الجهود ، التى تقوم الدولة بنصيب منها والأفراد بنصيب آخر حتى إذا زاد الدخل القومى ، أمكن بطريقة فعالية زيادة دخل الأفراد وبناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، الذى تسود فيه النظرة القومية للأمور ، دون النظرة الفردية .

* * *

٢ — الدخل القومى :

الدخل القومى فى عبارة سهلة : هو مجموع ما يحصل عليه الأفراد جميعاً من دخول فى خلال سنة كاملة ، فى صورة أجور أو مرتبات ، أو صافى إيراد أملاك أو إيجار أراض أو أرباح أسهم ، أو متاجر أو مصانع يملكونها أو يحملون أسهمها وسنداتها .

فالأجور والمرتبات التى يتسلمها العمال والموظفون : هى لقاء عملهم . وعندما يتسلم كل فرد منا نصيبه من الأجر أو المرتب ،

يتجه مباشرة إلى استخدامه فى الأوجه التى يرغب فيها ، فهو ينفق منه على أهله وذويه ، فيدفع ثمن ما تحتاج إليه أسرته من غذاء وكساء وسكن ، كما يدفع نفقات التعليم والصحة والتسلية والسفر وغير ذلك من أغراض الحياة العادية .

ومن الأفراد ، من يكون له ملك خاص ، كأرض زراعيه يؤجرها للغير أو يزرعها بنفسه فتغل له إيراداً خاصاً ، أو يمتلك منزلا أو مبنى يؤجره للغير مقابل إيجار شهرى يكون مورداً له ، أو يكون مالكا لأسهم أو سندات يحصل منها على أرباح سنوية مما توزعه الشركات والمؤسسات ، أو يكون مدخرا مالا فى مصرف أو فى صندوق توفير ، يعطى عنه ربحا سنويا بنسبة ثابتة . وجميع هذه المصادر ، تعطى لصاحبها « بسبب الملكية » ، إيراداً إضافياً ، يحصل عليه أساساً دون أن يعمل هو مباشرة فى الأرض الزراعية ، أو فى المصنع أو فى التجارة .

ومن المبادئ المقررة فى مجتمعنا ، صيانة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج (الأرض الزراعية ـ العقارات المؤجرة ـ المصانع ـ المتاجر الخ) فالأفراد لهم حق تملك هذه الوسائل وبالتالى لهم حق بيعها وشرائها فى حدود القانون . وقد قرر الدستور أن الملكية وظيفة اجتماعية : أى أن مالك وسائل

الإنتاج ، يقوم بوظيفة معترف بها فى المجتمع ، وله حقوق وعليه واجبات .

فالدخل القومى : هو مجموعة دخول الأفراد ، التى يملكون التصرف فيها فى أغراض الحياة ولذلك فزيادة الدخل القومى ؛ معناها - إجمالا : زيادة دخول الأفراد ، وبالتالى زيادة قدرتهم على الإنفاق وارتفاع مستوى معيشتهم .

ومضاعفة الدخل القومى إذن ، تعود بالفائدة مباشرة على كل فرد من أفراد الشعب ، خاصة إذا كانت السياسة العامة تهدف فى الوقت ذاته إلى توزيع الدخل توزيعاً عادلا بين أفراد الشعب حتى ينال كل فرد نصيباً كريما ، ويعيش عيشة رضية .

٣ — جوهر الخطة العامة - العمل

ولكى يزيد الدخل القومى والفردى « كما شرحنا » ينبغى أن تزيد الأجور وأن تزيد الأرباح . أما زيادة الأجور فتحتاج إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاية بين الموظفين والعمال ، حتى يكون عملهم أكثر إنتاجاً ، وبالتالى يمكن أن يحصلوا على أجر أو مرتب أعلى بسبب عملهم . أما زيادة الأرباح فالسبيل إليها هو إنشاء مصانع حديثة واستصلاح

أراض جديدة ، وإقامة منشآت عمرانية مختلفة وتنشيط التجارة وتوافر رؤوس الأموال للعمل والاستثمار ، بما يؤدى إلى زيادة الأرباح .

وبذلك نكشف أهم عناصر الخطة العامة ، وهى : أن يؤدى العمال والموظفون أعمالهم بدرجة أكبر من الإتقان والتخصص حتى يزيد الإنتاج فى الجهات التى يعملون فيها وبالتالى يمكن أن تزيد تبعاً لذلك أجورهم .

ثم بزيادة عدد المنشآت والمؤسسات الإنتاجية القائمة فى الدولة، وتحسين أساليب العمل والإدارة فيها ، تزيد الأرباح التى يحصل عليها أصحاب تلك المؤسسات .

ولا سبيل إلى زيادة الدخل القومى ، إلا بذلك .

أما اذا اكتفينا بزيادة الأجور والمرتبات ، دون أن ترتفع كفاية العمل ، ستكون الزيادة على حساب الأرباح التى يحصل عليها أصحاب المؤسسات. وقد يقبل أصحاب رؤوس الأموال هذا الأمر إلى حد معين ، ولكنهم بعدئذ سينصرفون عن العمل وربما يضار الإنتاج القومى كله بذلك .

وكذلك لا يصح أن نكتفى بأن تزداد أرباح أصحاب الأعمال من المؤسسات الحالية دون إقامة مؤسسات جديدة ؛ لأن

معنى ذلك أن تخفض أجور العمال أو ترتفع أسعار السلع . فإذا خفضت أجور العمال ومرتبات الموظفين ينقص الدخل القومى ، واذا ارتفعت أسعار السلع على المستهلكين ، قلت القوة الشرائية لديهم أى : نقص دخلهم نقصاً حقيقياً .

من ذلك نرى : أن جوهر خطة زيادة الدخل القومى زيادة حقيقية (وليس مجرد زيادة نقدية) هو زيادة العمل والإنتاج كماً ونوعاً وزيادة قدرة المؤسسات الإنتاجية فى الزراعة والصناعة وغيرها ، حتى يزيد نصيب الفرد من الإنتاج وبالتالى يمكن أن يزيد دخله وأن يرتفع مستوى معيشته .

والخطة القومية هدفها الرئيسى هو : العمل على تحقيق زيادة الدخل القومى ـ وارتفاع مستوى معيشة الأفراد ـ عن طريق إقامة منشآت ومؤسسات زراعية وصناعية وعمرانية جديدة تهيء فرصة العمل لمئات الألوف من العمال ، وفى نفس الوقت تعمل الخطة ـ بما نقترحه من إجراءات ـ على رفع كفاية الإنتاج وتحسين نظم الإدارة وإدخال الأساليب الحديثه وتدريب العمال ـ حتى يزيد الربح وترتفع الأجور .

من هذا يتضح أنه حينما نتحدث عن الدخل القومى ومضاعفته ، فإننا نعنى زيادة دخل كل فرد فى الدولة ، عن طريق

الإنشاء والتعمير والتحسين والعمل والاجتهاد والتنظيم ، فالأمر إذن يخص كل المواطنين ، وليس شأناً تنفرد به الحكومة ، فليست الخطة مشروعا حكومياً ، يمكننا أن نرضاه أو ننقده ، ولكنها سبيل التقدم والرقى والنهضة لنا جميعاً .

لا غرو إذن أن ينظر الاتحاد القومى فى الخطة ويناقشها . وأن يعنى مجلس الأمة ببحثها ودراستها ، ولا عجب إذن أن يكون التخطيط القومى محوراً للبحث والدراسة والتقصى والتفهم فى السنوات القادمة .

٤ . زيادة الدخل القومى عملية تعاونية وليست صراعا مذهبيا

يقوم الأفراد بالعمل — سواء أكانوا أجراء لدى الغير بمرتب أو أجر ، أو كانوا أصحاب أعمال يديرون أعمالهم ليحصلوا منها على ربح لأنفسهم .

وزيادة الدخل تقتضى زيادة العمل — أو بالأحرى — زيادة إنتاجية العمل ، أى أن المقصود : ليس مجرد زيادة ساعات العمل ، بل تحسين مستوى العمل بحيث أن العائد منه يزيد . يصدق هذا الأمر على الجميع : فموظف الحكومة يمكنه أن يؤدى عملا أحسن فى نفس ساعات العمل التى يقضيها كل يوم فى مكتبه .

والعامل فى المصنع يمكن أن يزيد إنتاجه اليومى ، دون أن يعمل ساعات إضافية ؛ والزارع فى حقله ، ينتج أكثر إذا أحسن الزراعة والرى والتسميد ومكافحة الحشرات وهكذا . وزيادة الدخل لا سبيل إليها مطلقاً إلا بزيادة كمية العمل التى يقوم بها أفراد الشعب وتحسين نوع هذا العمل بما يزيد الإنتاج وينقص الضياع والتلف .

فسائق السيارة التى يهمل فيفسد السيارة أو يحطمها فى حادث بإهماله ، يضر الاقتصاد القومى كله ضرراً بليغاً ، ويعتبر فى الحقيقة عدوا للمجتمع ، والموظف الذى يؤخر المكاتبات التى أمامه أو يعطل المصالح العامة الموكلة إليه ، هو فى الحقيقة يعرقل تقدم المجتمع كله ، وصاحب الأرض الزراعية التى يهمل فى ريها أو تسميدها بحيث لا تنتج غلة كافية ، لا يضر نفسه فحسب ، إنما يضر المجتمع كله .

كما نعلم أن الوظائف العامة تكليف يقوم به الموظف لصالح المجموع ، وهى خدمة على الموظف أن يؤديها ، وإذا أهمل الموظفون فى أداء واجباتهم ، عطلت مصالح الناس وارتبك العمل فى الدولة كلها .

ولكن يجب أن نعلم أيضاً أن الملكية وظيفة اجتماعية

فإذا تخلف صاحب الأرض عن زراعتها ، أو تخلف صاحب المصنع عن إدارته على خير وجه ، فإنه يكون قد أخل بوظيفته الاجتماعية ، فلا يقتصر ضرره على نفسه - بل سيصل الضرر من ذلك إلى المجتمع كله .

وفضلا عن ذلك ، نرى أن إتقان العامل لعمله ومحافظته على ما تحت يده من معدات وآلات قد أصبح هو الآخر واجباً قوميا ، لأن العامل المهمل لا يضر نفسه فحسب ، بل يضر المجتمع كله . فالمجتمع يخسر الأموال والمنشآت التى تضيع بسبب الإهمال ، ويخسر الإنتاج الذى كان ينبغى أن يحدث لو كان العامل المهمل قد أتقن عمله وحافظ على أدواته وآلاته .

إذا كان الأمر كذلك - وهو فعلا هكذا - فإننا نرى أن زيادة الدخل القومى عملية تعاونية كبيرة ، يشترك فيها جميع العمال وجميع أصحاب الأعمال وجميع الموظفين العموميين الذين يؤدون خدمات عامة .

على هؤلاء جميعاً واجب مشترك ، وهم جميعاً يعملون لتحقيق هدف واحد لا سبيل إلى الوصول إليه بدون تعاونهم وجهودهم الصادقة .

الصورة التعاونية هى الصورة الصحيحة لتنمية الدخل القومى ،

وهى السياسة التى تتبعها الدولة فى تحقيق الصالح العام لخدمة جميع أفراد الشعب ، وهى صورة تختلف كثيراً ، عما حدث أو يحدث فى دول أخرى، جعلت ديدنها النظر إلى صراع الطبقات ومنافسة طوائف بعضها بعضا . ففى المجتمع الأوروبى حتى أوائل هذا القرن كان أصحاب رؤوس الأموال قد أهملوا حقوق الطبقة العاملة إهمالا شديداً ، فزاد الدخل القومى لديهم، ولكن اختصت به طائفة محدودة ، دون باقى طوائف الشعب وطبقاته ، ولذلك قامت الحركات الاشتراكية هناك لاستخلاص حقوق الطبقات العاملة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار الإقطاعيين والمستغلين . وكان من أثر ذلك أن بدأت المنظمات العمالية والدوائر الفكرية تدعو إلى زيادة أجور العمال وتقديم الخدمات الطبية ونشر التعليم العام وبناء المساكن الشعبية وإدخال نظم التأمين والمعاشات ، وغير ذلك من الإجراءات التى يقصد بها إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الأجر من العمال ، على حساب أرباح أصحاب رؤوس الأموال فزادت الحكومة من الضرائب والرسوم المفروضة على الأرباح ، وقامت بالإنفاق منها على الخدمات من تعليمية وصحية وعمرانية للفئات الشعبية، وبذلك حدث التطور الاجتماعى بعد أن تمت التنمية الاقتصادية ،وقد تمت هذه الحركة الاجتماعية

تدريجيا فى المجتمع الأوروبى الغربى ، بينما اتجه رأى آخر إلى اعتبار أن لا سبيل إلى التفاهم أو الاتفاق مع أصحاب رؤوس الأموال ، وأن السبيل الوحيد لإنصاف الطبقة العاملة هو تحويل ملكية رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج كلها إلى الدولة وبذلك تكون الدولة وحدها هى التى تحصل على الأرباح ، وجميع العمال يكونون أجراء لدى الدولة . وطبق هذا النظام بعد ثورات دامية فى روسيا وغيرها من الدول .

أما فى مجتمعنا الراهن ، فنحن دولة وشعبا نتفق تماماً على ضرورة زيادة الدخل القومى ، و نتفق تماماً على ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل بين المواطنين جميعاً ، و نتفق على أن الملكية مصونة وأنها وظيفة اجتماعية ، وأن رأس المال الفردى يجب أن يعمل وأن ينشط لصالح الاقتصاد القومى ، دون أن يتجه إلى الاستغلال أو الاحتكار أو السيطرة على الحكم .

وقد اتفقنا أيضا على تعميم التعليم وتهيئة فرص الحياة الكريمة لجميع المواطنين وقررنا سياسة اشتراكية فى الخدمات العامة والتأمينات الاجتماعية بعد أن نكون قد اتفقنا على هذه الأشياء كلها ـ وهى التى اختلف عليها العمال وأصحاب العمل مع الحكومات فى الدول الأخرى ـ يكون من الطبيعى لدينا اعتبار

التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى إلى تحقيقها الخطة عملية تعاونية شاملة أطرافها العمال وأصحاب العمل والحكومة معا ، وهى عملية تعاونية لتحقيق خير مشترك وفقا لدستور معترف به .

وقد عبر السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه الحقيقة ، حينما قال : « إن علينا أن نحدث ثورة اجتماعية وثورة اقتصادية فى نفس الوقت » .

أما فى الدول الأوروبية الغربية ، فقد حدثت ثورة اقتصادية وتخلفت الثورة الاجتماعية طويلا بعدها ، مما دعا إلى المطالبة بها والحصول عليها بالصراع السياسى . أما فى الدول الشيوعية ، فقد جمد المجتمع فى صورة إقطاعية شديدة فتخلف فى مضمار التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، حتى ثارت النفوس ، فأطاحت به من أساسه واتبعت سبيلا متطرفاً ينكر الملكية الفردية .

أما نحن ، فأمرنا مختلف ، إذ أن الشعب والحكومة ، والعمال وأصحاب الأعمال ، قد اتحدوا معا فى ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ فى إزالة الإقطاع والاستغلال ، وطرد المستعمر والحصول على الاستقلال السياسى والكرامة للشعب . فالتعاون قام بين عناصر المجتمع فى المجال السياسى ، فلا عجب إذن أن يمتد هذا التعاون

والاتحاد لإحداث التقدم الاقتصادى والاجتماعى أيضا ، بالإضافة إلى المحافظة على الكيان السياسى ومكافحة الاستعمار فى الداخل والخارج .

٥ — رغبة الأفراد فى زيادة الدخل

وكيف يسعون إلى تحقيقها :

ولننظر الآن إلى ما يجيش فى صدر كل فرد من رغبات وآمال يسعى إلى تحقيقها : من الطبيعى أن يفكر الفرد فى الحصول على عمل أو مورد لدخل مضمون ، وهو لذلك يسعى أولا إلى أن يتعلم حتى يحصل على الخبرة التى تؤهله للحصول على العمل ، وقد يكون التعليم نظامياً فى مدرسة أو جامعة ، وقد يكون عملياً فى مصنع أو حرفة . ففترة التعليم والتدريب تبدأ منذ أن يدخل الطفل إلى المدرسة ، أو منذ أن يلتحق بعمل (كصبى) ليشرب (الصنعة) من مدرب له . فالصبى فى القرية حينما يذهب إلى الحقل مع أبيه ويشاركه فى القيام ببعض العمليات الزراعية ، إنما هو (يتتلمذ) على أبيه ليكون فلاحا مدربا ، شأنه فى ذلك شأن الصبى (فى المدينة) الذى يلتحق بدكان نجار أو سباك ليكتسب الخبرة فى النجارة أو السباكة . وبعد انتشار التعليم الابتدائى

وتعميمه ، نجد أن معظم الشباب ، يبدءون فترة التدريب في المدرسة الابتدائية ، ثم يواصلون تعليمهم في المراحل التعليمية المتتالية أو يتتلمذون عمليا على أصحاب الخبرة حتى تصقل ملكاتهم بالمران ويكتسبون الدراية بالعمل .

ومن يحصل على عمل ، يسعى إلى زيادة أجره ، وقد ينتقل من عمل إلى آخر سعيا وراء الرزق ، وقد يرى أن من الأوفق له أن يقوم هو مباشرة (دون صاحب عمل) بالإنتاج ؛ فيفتح لنفسه دكاناً صغيراً للبيع أو يقيم ورشة أو يستأجر أرضا لزراعتها ؛ فيصبح من أصحاب الأعمال الذين يحصلون على ربح من أعمالهم ، ولا يصبح أجيراً لدى الغير .

وقد يرى الفرد العامل أنه يمكنه زيادة ربحه ، إذا زاد حجم العمل الذى يقوم به ، فيوسع من تجارته ويوظف لديه عمالا ، أو يقيم مصنعاً كبيراً بمال ادخره أو اقترضه ويصبح من رجال الصناعة ، وهكذا تنشأ طبقة من أصحاب المشروعات الناجحة الذين يعتمدون فى تمويلهم على الادخارات التى اقتطعوها من دخولهم فى السنوات السابقة ، أو على ادخارات غيرهم التى تجمعت لدى البنوك أو شركات التأمين .

ومما يساعد المرء على زيادة الكسب ، أن يحرص دائما على

اتقان عمله وينظر دائماً إلى اغتنام الفرص المناسبة ويحسن إدارة مؤسسته ويعمل على تنشيط عماله وتنظيم إنتاجهم . وقد يعينه على ذلك مال أو عقار ورثه عن أبيه ، كما يفيده كثيراً فى هذا الشأن التدريب والتأهيل الذى يكون قد اكتسبه فى مقتبل حياته .

ونحن اذا نظرنا إلى الدولة كلهـــا فى مجموعها بأفرادها وطوائفها نجد أنها إنما تفعل نفس الشئ الذى يفعله الأفراد ويسعون اليه .

فالدولة ـ حكومة وشعباً ـ حينما تقرر العمل على مضاعفة الدخل القومى ، إنما تسعى إلى زيادة ما تكسبه سنوياً .

ماذا تفعل الدولة ؟

أولا : تقيم المدارس والمعاهد والجامعات لتوفير مؤسسات التربية ، ولنشر التعليم والتدريب المهنى بين جميع أفراد الشعب عامة ، كما ترعى الصحة العامة وتهيء للأفراد عامة سبل التثقيف والاطلاع .

ثانيا : تعمل على تجميع رؤوس الأموال والمدخرات لإنشاء السد العالى ومشروعات الرى واستصلاح الأراضى وإقامة محطات الكهرباء والمصانع والمبانى والمرافق

ووسائل النقل والاتصال ، حتى تزيد فرص العمل للجميع ويزداد الإنتاج .

ثالثا : تقيم الدولة أجهزة للأمن والدفاع ، ولإقامة العدالة بين الناس ، حتى يأمن كل على نفسه وماله ، فينصرف الناس إلى العمل والتعاون ، وليس إلى الاختلاف والفرقة .

رابعا : تحاول الدولة استغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية ، فتبحث عن المعادن وتستخرج البترول وتولد الكهرباء من مساقط المياه ، وتعمل على إدخال كل الأساليب الحديثة والمعرفة العلمية التي تؤدى إلى زيادة الإنتاج .

وحينما نقول الدولة لا نقصد الحكومة ، بل نقصد الحكومة وأفراد الشعب معاً ، أليس هذا ما يفعله الأفراد ، حينما يعملون على زيادة كسبهم ورفع مستوى دخلهم ؟ .

وهذا بعينه ما تفعله الدولة مجتمعة لزيادة دخلها ورفع مستوى معيشة سكانها . والتخطيط القومى هدفه تنظيم جهود الأفراد والحكومة تنظيما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى إلى أقصى حد ممكن فى أقل وقت ، مع توزيع الدخل توزيعاً عادلا بين الأفراد والطوائف .

بل إن الدولة فى سعيها إلى زيادة الدخل ، قد ترى أن

نقترض من الخارج أموالا نشترى بها مصانع ومعدات لزيادة الإنتاج ، مثلما يقترض الأفراد من البنوك أو من المدخرين ، أموالا يزيدون بها تجارتهم ، ثم يردون القرض من الأرباح التى يحصلون عليها .

ولكن نلاحظ أن الفرد حينما يسعى إلى العمل ، لا يمكنه الحصول عليه مهما كانت كفاءته وكفايته ، إلا إذا كانت فرصة العمل موجودة . ومعنى ذلك : أن الصانع لا يعمل إلا فى مصنع والزارع لا يعمل إلا فى مزرعة والممثل لا يعمل إلا فى مسرح . فإذا لم يوجد المصنع واذا لم توجد المزرعة ولم يوجد المسرح ، ففرص العمل لا توجد ؛ ولذلك فمن اللازم أن توجد دائما فرص العمل أمام العمال حتى يمكنهم التقدم إليها والبحث عنها ؛ واذا كان عدد العمال يزيد سنة بعد أخرى بسبب زيادة السكان ، فلا بد من خلق فرص جديدة للعمال أمام هذه الأعداد المتزايدة من طالبى العمل والكسب . وهذا يوضح لنا جانبا آخر من جوانب التنمية .

٦ — ماذا يفعل الأفراد بالمال الذى يكتسبونه :؟

لا شك أن الحياة تعتمد على عناصر كثيرة غير المال والكسب المادى . ولكن الناحية المادية لها أهميتها التى لا يمكن

إنكارها . فالأفراد حينما يحصلون على المال — بسبب العمل أو الملكية — يتجهون إلى انفاقه للحصول على السلع الغذائية والملابس والأثاث والمساكن ، كما ينفقونه على الخدمات التعليمية والثقافية والتسلية والعلاج الطبي والاتصال الاجتماعى والترويح وغير ذلك من الأغراض .

ويتجه الأفراد عادة إلى ادخار جزء من دخلهم لمجابهة النفقات الطارئة ، أو للمحافظة على مستوى معيشتهم عند التقاعد أو المرض أو العجز ، أو سعيا نحو دعم مستقبل أولادهم بترك ثروة لهم تساعدهم على التقدم والرقى ، وتقيهم مذلة الجوع والفقر .

وحينما يتجمع للفرد من ادخاره مالا ، يستثمره فيشترى به أرضاً زراعية أو عقاراً استغلالياً ، أو يشترى به أسهما وسندات تجارية ، وقد يشترى عقد تأمين على الحياة لصالحه ولصالح أولاده ، أو يشترك فى نظام المعاش والتأمين يكسبه وذويه مزايا معينة عند الشيخوخة والمرض والوفاة .

وبالتعبير التخطيطى ، نقول : إن الفرد يستخدم ما يحصل عليه من دخل فى الأغراض الآتية :

١ — شراء سلع غذائية وملابس وأدوية وأثاث ولوازم

شخصية منزلية مثل : سيارة أو ثلاجة وذلك كله بغرض التمتع بها واستهلاكها .

٢ — شراء خدمات ، يدفع ثمنها للغير ؛ فهو يشترى الخدمة الطبية من الطبيب ويشترى التعليم من المدرسة (التى يدفع مصروفاتها) ويشترى التسلية والترويح من السينما ويشترى خدمة السكن (من صاحب المنزل لقاء الإيجار الشهرى الذى يدفعه) ويشترى خدمة النقل بدفع نفقات السفر ؛ وخدمة المواصلات بدفع اشتراك التليفون وغير ذلك .

٣ — يستخدم جزءاً من ماله فى الادخار ، فلا ينفقه بل يحتفظ به ، إما فى صورة مدخرات نقدية فى حساب فى بنك أو فى صندوق توفير أو يستثمر ادخاراته فى شراء أرض زراعية أو عقار أو سندات أو أسهم أو عقود تأمين . وقد يقوم باقراض مدخراته للغير (التسليف) ليعمل بها الغير ويردها له مع الربح .

ومن الواضح أنه إذا زاد الإيراد على المنصرف ؛ أمكن تكوين مدخرات واستثمارها ، مما يزيد الدخل بسبب الاستثمار أما اذا كان المنصرف أكثر من الدخل ؛ فلا يحدث ادخار وحينئذ لا بد للفرد من أن يبيع بعض أملاكه أو أن يقترض

من الغير حتى يمكنه أن يعيش . ولن يمكنه الاقتراض إلا إذا كان مالكا لأرض أو عقار يضمن القرض ؛ وحينما يفقد رأس ماله سينقص دخله حتماً وينخفض مستوى معيشته .

هذه الأمور بعينها تحدث للدولة كلها مجتمعة .

فالدولة تتصرف فى الدخل القومى الذى تحصل عليه كل سنه ، كالآتى :

١ — يحصل الأفراد على حاجتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية .

٢ — تحصل الحكومة على حاجتها من السلع والخدمات الاستهلاكية .

٣ — يدخر الأفراد بعض المال ويستثمرونه بأنفسهم أو يقرضونه للحكومة للاستثمار .

٤ — تدخر الحكومة بعض المـــال وتستثمره بنفسها أو تقرضه للأفراد .

وتحدث معاملات بين الحكومة والأفراد من جهة وبينها وبين الدول الخارجية من جهة أخرى ، فيتم تصدير سلع إلى الخارج واستيراد بضائع كما نحصل من الخارج على رسوم قناة السويس ومدفوعات السياحة وتحويلات مالية أخرى ، وندفع إلى الخارج

نفقات الطلبة والسياحة والسفر والبعثات الدبلوماسية وأقساط القروض والديون ، وصافى المعاملات الخارجية ، قد يسفر عن فائض - فتكون الدولة دائنة إلى الخارج - أو عن عجز ؛ فتكون مدينة للخارج .

وإذا أراد الشعب أن يرتفع مستوى دخله ، فلا سبيل إلى ذلك إلا بزيادة الإنتاج ، وإقامة المنشآت الزراعية والصناعية والهندسية والعمرانية التى تدر دخلا متزايداً . ويلزم إحضار المال اللازم لإقامة تلك المنشآت . ويكون الادخار السنوى هو : الفرق بين الدخل القومى والمصروف القومى على الاستهلاك .

ويكون الاستثمار السنوى فى اقامة المشروعات والمنشآت الإنتاجية هو : مجموع الادخارات التى جمعها الأفراد والحكومة فى خلال السنة ، مضافاً إليه القروض والمعونات التى نحصل عليها من الخارج ونستخدمها فى شراء آلات ومعدات وخبرة للإستثمار . أما المعونة أو القرض التى نحصل عليها ولا نستخدمها فى الاستثمار بل ننفقها مباشرة ، فلا تزيد من الاستثمار ، ويكون مثلنا كمثل من يقترض ليقيم الولائم والحفلات .

٧ — النظرة الفردية والنظرة القومية

كل فرد فى مجتمع له نظرته الخاصة إلى حياته وإلى دخله وإلى

معيشته ورغباته وهو يعمل على الحصول على احتياجاته ويحل مشكلاته الخاصة . وفى الناحية الاقتصادية بالذات لكل فرد حسابه الخاص ، من دخل ومنصرف وادخار وإقراض واقتراض . وهو يحدد مصروفاته حسب ما يراه مناسباً لنفسه ، فقد يرى أن ينفق على الدخان والمشروبات والمكيفات أكثر مما ينفق على الغذاء والمسكن والملبس ، وقد يرى أن يعيش بتقشف ليأمن غائلة الفقر والمرض ، وقد يكون أكثر ميلا إلى الانفاق فلا يدخر كثيراً .

ولكن الفرد يعيش أيضا وسط المجتمع ، فهو لا يعيش وحده فى جزيرة نائية ، وعليه أن يقبل القيود والعادات والقوانين والتقاليد التى يرتضيها المجتمع ويتطلبها من أفراده : وحتى فى الناحية الاقتصادية ، نلاحظ أن عمل الفرد ونجاحه فى الحصول على الربح والدخل ، يتوقف على وجود المجتمع الاقتصادى كله فأسباب الرزق مترابطة ومتداخلة ، ونجاح الفرد لايتم بجهده وحده بل أيضا بفضل وجود المجتمع كله الذى هيأ له فرصة النجاح .

ولذلك كان لزاما على الفرد أن تكون له نظرة قومية إلى حياته بالإضافة إلى نظرته الفردية إلى نفسه . وتلك النظرة القومية ضرورية فى الناحية السياسية ، حتى يوجد التماسك والترابط بين

المواطنين فى الدفاع عن وطنهم والذود عن حياضه وتنظيم شئون الحكم والسياسة الداخلية . ولكننا نجد أن النظرة القومية ضرورية أيضا فى الناحية الإقتصادية والاجتماعية . فلا يعقل أن يكون هم كل فرد قاصراً على أن يحصل على المال بأى طريق ، وأن ينفقه كيفما شاء ، بل يجب أن يعنى كل فرد بأن ينظر إلى تطور المجتمع الذى يعيش فيه وإلى تقدمه الاقتصادى وحينما ينظر الفرد نظرة قومية شاملة الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، سيرى من واجبه أن يعمل على زيادة الدخل القومى ، وعلى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ويمكنه عندئذ أن يدرك تفسير الأحداث الجارية وأن يتعاون فى تحقيق الأهداف القومية ، فالوعى الشعبى لازم ، والرقابة والمتابعة الشعبية ضرورية لإنجاح الخطة العامة للتنمية .

فالنظرة القومية تكمل النظرة الفردية ، ولا تعارضها إلا حيث يكون من اللازم إزالة التعارض . فالذى يخرج على القانون يغلب رغبته الفردية على الرغبة العامة ، وعندئذ يقوم التعارض بينه وبين المجتمع ؛ ويزال التعارض بإخضاع الفرد للقانون ؛ أو بتعديل القانون ذاته إذا ثبت ضرورة تغييره . وكذلك الحال فى الناحية الاقتصادية الأصل فيها : ألا يقوم تعارض

بين النشاط الفردى ، وبين الصالح القومى ، واذا قام هذا التعارض وجب ابتداء تغليب الصالح القومى ، إلا إذا تبين أن القواعد الاقتصادية القومية ذاتها تحتاج إلى تعديل مناسب .

وفى النظم الديموقراطية ، يمكن دائما التعرف على رأى الشعب وتبادل الرأى والمشورة والتوفيق بين النظرة الفردية وبين النظرة القومية فى الأمور .

وقد عبر الشعب لدينا تعبيراً كاملا عن رغبته فى النهوض والارتقاء ، وتحددت سياسة مضاعفة الدخل القومى ؛ والعمل على رفع مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والخطة العامة للسنوات الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٥) التى يبدأ تنفيذها فى أول يولية سنة ١٩٦٠ ؛ توضح الإجراءات والمشروعات والأعمال التى يؤدى القيام بها الى تحقيق رغبة الشعب ، وضمان رفاهية المواطنين وعزتهم وكرامتهم .

واذا كان الأفراد يبذلون أرواحهم رخيصة فى سبيل الدفاع عن الوطن وحماية استقلاله، فأولى بهم ثم أولى أن يبذلوا جهدا مماثلا فى إنجاح تقدمه الاقتصادى وتحقيق تطوره الاجتماعى . والجهد المطلوب ليس تضحية بالروح أو بالدم ، بل وعياً بأهمية التخطيط ، وإدراكا لضرورته وعملا على تحقيق زيادة الدخل .

مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات

١ - نمو الدخل والإنفاق :

مبلغ

الدخل القومى حالياً فى الإقليم الجنوبى ١٣٠٠ مليون جنيه تقريباً فى السنة وقد أصبح العمل على مضاعفة هذا الدخل فى عشر سنوات هدفاً قومياً . وقد أعدت خطة مفصلة للسنوات الخمس الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، ويمكن من المفيد أن نرى فى هذا الفصل سبيل العمل فى السنوات العشر كلها ؛ لأن النظرة الطويلة المدى فى المستقبل ، وإن كان المرء يعجز فيها عن إدراك التفاصيل ، إلا أنه يكسب بها إدراك الموقف العام وتحديد اتجاه السير ، مثلما يفعل المسافر فى الطريق حينما يعتلى ربوة ليكشف الأفق على أوسع مداه ، فيعلم مكانه مما حوله ، ثم يسير فى الاتجاه الصحيح بجد واجتهاد . فلا يصح للسائر أن يكتفى بالنظر إلى ما تحت قدميه ؛ لأن النظرة البعيدة الشاملة إلى الأفق تنير أمامه السبيل وتثبت خطاه وكذلك يفعل التخطيط للدولة .

جدول رقم (١)

ويلخص الجدول التالى ، الدخل القومى ، ومجموع الإنفاق الاستهلاكى فى أول السنوات العشر وفى آخرها .

البيـــان	١٩٥٩	١٩٦٩
عدد السكان	٢٥ مليون فرد	٣١ مليون فرد
الدخل القومى	١٣٠٠ مليون جنيه	٢٦٠٠ مليون جنيه
الإنفاق الاستهلاكى	١١٠٠ مليون جنيه	٢٠٠٠ مليون جنيه
الادخار السنوى	٢٠٠ مليون جنيه	٦٠٠ مليون جنيه

من هذا يتضح أن نصيب الفرد من الدخل حالياً يبلغ ٥٢ جنيهاً سنوياً . ومعنى ذلك أن فى المتوسط ، يحصل كل فرد على إيراد شهرى مقداره ٤٣٠ قرشاً . هذا فى المتوسط ، ولكن الواقع أن الدخل يتفاوت كثيراً عن المتوسط ، فقد يرتفع إلى مئات الجنيهات شهرياً لعدد قليل ، وينخفض حتى يصل إلى ربع أو خمس المتوسط لدى الطبقات الفقيرة . وهذا التفاوت قائم — بدرجات مختلفة — فى جميع المجتمعات ، ومن أهداف الخطة الأساسية العمل على إنقاص التفاوت فى الدخل بين الأفراد تدريجياً مع زيادة الدخل المتوسط للفرد .

أما بعد تحقيق الخطة ، فسيرتفع نصيب الفرد من الدخل إلى ٧٠٠ قرش شهرياً فى المتوسط . ولما كان تحسين توزيع الدخل هدفاً أساسياً ، فإن لنا أن نتوقع أن يتضاعف الدخل حقيقة بالنسبة للفرد من الطبقات الشعبية . (هذا بفرض ثبات الأسعار) .

وكما ذكرنا فى الفصل السابق ، يقوم الأفراد حينما يحصلون على دخولهم (من الأجور والأرباح) بإنفاقها على الأغراض الاستهلاكية المختلفة ، وقد يدخرون جزءاً من الدخل . وقد رأينا ، كيف كان من الضرورى أن يدخر الأفراد مبالغ ، تكون فى مجموعها كافية لتمويل الاستثمارات التى تؤدى إلى بناء المصانع والخزانات وإصلاح الأراضى وزيادة العمران .

وتحقيقاً لهذا ، تقدر الخطة أن الادخار القومى حالياً يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه فى السنة ، أى حوالى ١٥٫٥٪ من الدخل ، ولكنه سيرتفع تدريجياً مع زيادة الدخل سنة بعد سنة حتى يصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه . أى بنسبة ٢٣٪ من الدخل فى تلك السنة ومعنى ذلك أن على الأفراد والمؤسسات والشركات والحكومة : أى المجتمع كله أن يرفع نسبة مدخراته سنة بعد أخرى كلما ارتفع الدخل . أى أن المطلوب : هو عدم إنقاص الإنفاق الفعلى على الاستهلاك ، بل المطلوب فقط أن يزيد الإنفاق سنة بعد سنة

بمعدل أقل من زيادة الدخل ، وذلك لكى يزيد الادخار القومى من ٢٠٠ مليون جنيه فى السنة حتى يصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه فى السنة بعد عشر سنوات .

فليس المطلوب فى الواقع مزيداً من التقشف (وخاصة بالنسبة للطبقات الشعبية) بل المطلوب هو القليل من ضبط النفس وإرجاء التوسع فى الإنفاق قليلا ، وزيادة نسبة الادخار .

ويلاحظ أن بالنسبة للفرد ، معدل الادخار السنوى فى السنة السابقة على الخطة (وتسمى نسبة الأساس وهى سنة ١٩٥٩) يبلغ ١٣ ٪ من الدخل ، أى أن كل فرد فى المتوسط ينفق ٨٧ ٪ مما يصل إلى يده من مال ويدخر الباقى . أما فى السنة العاشرة ، فسيكون لازماً أن ينفق الفرد ٨٠ ٪ فقط مما يصل إلى يده . أى أن نسبة إنفاقه تقل ولكن الإنفاق الفعلى الذى سيتاح للفرد شهرياً سيرتفع من ٣٧٥ قرشا إلى ٥٦٠ قرشاً .

٢ ـ تعريف الادخار :

فالادخار القومى الذى يقدر حالياً بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، يتكون من مدخرات الأفراد جميعهم واحداً واحداً ، ومن

ادخارات الشركات والمؤسسات والمتاجر جميعها وكذلك من مدخرات الحكومة .

الادخار هنا معناه الفرق بين الإيراد والمنصرف الجارى (بدون حساب الاستثمار) ومن اللازم أن ندرك معنى هذا التعريف ، لأنه عليه يتوقف إدراك أهمية التخطيط القومى .

ولنبدأ بموظف أو عامل فى الحكومة أو فى شركة ، إنه يحصل على إيراد سنوى كالآتى :

١٢٠ جنيه مرتب سنوى من الوظيفة .
٢٠ حصة فى إيجار عقار يملكه .

١٤٠ المجموع

وينفقه على الوجه الآتى :

١١٠ جنيه سنوياً ، نفقات المعيشة عامة .
٥ نصيبه فى إصلاحات العقار وتجديده
١٠ قسط التأمين الذى يدفعه سنوياً فى نظام المعاشات
١٥ يودعها فى صندوق التوفير .

١٤٠ المجموع

هذا الشخص يكون ادخاره السنوى هو ٢٥ جنيها (قسط

التأمين وما يودعه فى صندوق التوفير) ودخله السنوى هو ١٣٥ جنيهاً فقط (لأنه دفع ٥ جنيهات فى إصلاحات العقار ؛ فيصبح صافى دخله ١٥ جنيهاً من العقار) أى بنسبة .

ولنأخذ مثلا آخر . شركة صناعية (شركة غزل مثلا) فنجد الآتى :

مجموع ثمن مبيعات الشركة من الغزل والمنسوجات ٥٠٠ ألف جنيه .

ثمن الخامات والوقود ونفقات الدعاية ٣٢٠ ألف جنيه .

أجور العمال والمرتبات ٦٠ ألف جنيه .

أرباح موزعة على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ٧٠ ألف جنيه .

احتياطى قانونى وإستهلاكات مختلفة	٣٠ ألف جنيه
أرباح غير موزعة	٢٠ ألف جنيه

فأرباح الشركة إجمالاهى ١٢٠ ألف جنيه (٥٠٠-٣٢٠-٦٠) وزعت على المساهمين ٧٠ ألف جنيه واحتفظت بمدخرات مجموعها ٥٠ ألف جنيه ، تحت اسم احتياطى واستهلاك وأرباح غير موزعة .

أى أن الشركة يمكنها إذا أرادت أن تودع ٥٠ ألف جنيه فى حسابها فى البنك ، ولكن ما يحدث فعلا هو أن الشركة تتصرف فعلا فى أثناء السنة فى هذا المبلغ ، فقد تقيم منشآت جديدة أو تشترى آلات أو توسع المصنع أو تساهم فى رأس مال شركة أخرى بمبلغ من المال ، وقد تدفع ديناً كان عليها أو تسدد أقساط آلات أى أن الشركة : ربما تكون قد استثمرت مبلغ الخمسين ألف جنيه فعلا فى أثناء السنة ، ولكن هذا لا ينفى الواقع ، وهو أن نشاط الشركة فى خلال السنة .قد أدى إلى ادخار مبلغ خمسين ألف جنيه ، وربما تكون الشركة قد استثمرته تباعاً فى خلال السنة .

أى أننا فى حساب الادخار القومى ، نريد أن نحدد الفرق بين الإيرادات التى يحصل عليها الفرد أو المؤسسة فى السنة ، وبين ما ينفق على الأغراض العادية المختلفة المتكررة ، باستثناء ما ينفق فى الاستثمار .

وإذا اعتبرنا أن الموظف الذى أوردنا حسابه من قبل موظفا فى الشركة ، فإن أجره السنوى ومقداره ـ ١٢٠ جنيها سيكون جزءاً من مجموع الأجور التى دفعتها الشركة لموظفيها (وهو ٦٠ ألف جنيه) . وعندئذ نرى أنه يمكن جمع ادخار الموظف السنوى

(٢٥ جنيها) وجميع الادخارات التى يحتجزها عمال الشركة وموظفيها من مرتباتهم ، إلى ما ادخرته الشركة ذاتها ؛ لنصل إلى مجموع ادخار الشركة وموظفيها . وإذا لاحظنا أن الشركة توزع ٧٠ ألف جنيه على المساهمين ، وأن هذه الأرباح ستصل إلى أيدى الأفراد على شكل إيراد من ملكية الأسهم ، يضاف إلى مصادر إيرادهم الأخرى (إذاوجدت) لا تضح لنا أنه ربما يحدث ادخار أيضا فى جزء من مبلغ ٧٠ ألف جنيه الذى وزع .

ولكن لا يمكن تحديد هذا الجزء إلا اذا رجعنا إلى الميزانية الشخصية لكل مساهم .

٣ — من الذى يدخر فى الدولة ومن الذى يستثمر ؟

ينقسم الدخل القومى الحالى الذى يبلغ ١٣٠٠ مليون جنيه إلى قسمين : ـ

٥٦٥ مليون جنيه تقريبا أجور ومرتبات يحصل عليها حوالى ٦ مليون عامل وموظف .

٧٣٥ مليون جنيه تقريبا أرباح إجمالية يحصل عليها أصحاب الأملاك والأراضى وأصحاب الأعمال والمتاجر .

وتحصل الحكومة ضرائب ورسوم تخصم من أجور العمال والمرتبات (وهي نسبة ضئيلة) كما أنها تحصل ضرائب ورسوم من أصحاب الأرباح (من ملاك الأراضى والشركات والعقارات) وهى نسبة أكبر .

ولذلك فالذى يقوم بالإدخار فى الدولة هم : -

١ - الأفراد من فائض إيرادهم (من أجور وأرباح وإيجارات) عن نفقاتهم الدورية .

٢ - أصحاب الأعمال والشركات التى تحجز جزءاً من إيرادها كاحتياطى أو كربح غير موزع .

٣ - الحكومة حينما لا تنفق كل ما يصل إلى خزانتها على الأغراض الجارية .

وبالتقريب يمكن القول أن الادخارات الكلية فى الدولة التى تحدث فعلا توزع كالآتى : -

١٥ ٪ يدخرها الأفراد (بمتوسط ٥ ٪ فقط من الأجور والمرتبات) .

٦٠ ٪ ادخارات الشركات ومؤسسات الأعمال .

٢٥ ٪ ادخارات الحكومة .

وقد شرحنا أن هذه الادخارات تتكون يوما بعد يوم وشهرا

بعد شهر ، لدى الأفراد ولدى الشركات والمؤسسات ولدى الحكومة . وفى نفس الوقت ، يتم التصرف فيها بواسطة من يكون له الحق فى ذلك .

فإذا ادخر فرد جنيها وأودعه فى المصرف ، فقد نقل بذلك حق التصرف فى هذا الجنيه إلى المصرف . وللمصرف عندئذ أن يوجه هذا الجنيه فى أى ناحية يراها .

وإذا ادخرت شركة ١٠ آلاف جنيه ، فقد تتولى مباشرة شراء آلات جديدة لمصانعها بذلك المبلغ وبذلك تكون قد استثمرته بنفسها فى توسيع مصانعها .

فحق التصرف فى الأموال التى تدخر ، قد يبقى مع صاحب المدخرات ، إذا تولى بنفسه استخدام المبلغ فى أية ناحية يشاء وقد ينتقل هذا الحق (برضاء صاحبه طبعا) إلى المصرف أو شركة التأمين أو صندوق التوفير الذى يودع فيه المدخر أمواله المدخرة ، كما أن لصاحب الادخار أن يقرض غيره المبلغ ليتصرف فيه .

وعندئذ يتضح لنا ، أن الادخار ينتقل حتى يصبح استثماراً على الصور التالية .

أولا : قد يتولى المدخر بنفسه استثمار مدخراته .

(ا) فالأفراد يشترون الأسهم والأوراق المالية أو يشترون عقارات أو يدخلون كشركاء فى عمليات تجارية .

(ب) والشركات وأصحاب الأعمال يوسعون مصانعهم وأعمالهم أو يشتركون فى إنشاء شركات جديدة أو يشترون أسهم .

(ح) والحكومة تتولى الإنفاق على الطرق والكبارى والسدود والمدارس والمستشفيات من مدخراتها .

ثانياً : قد يتولى المدخر تسليم مدخراته للغير لاستثمارها مقابل شروط إيداع متفق عليها أو بصفة قروض .

(ا) فالأفراد يودعون مدخراتهم فى البنوك وشركات التأمين .

(ب) والشركات كذلك قد تودع مدخراتها فى البنوك .

(ح) وقد تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد ومن البنوك مقابل سندات حكومية .

وبذلك يكون الذين يتصرفون فى المدخرات بالاستثمار هم :

١ — الأفراد حينما يقومون بشراء عقارات أو أراض ، أو المشاركة فى ملكية أسهم أو المشاركة فى تجارة أو أعمال .

٢ — الشركات حينما تجرى مثل هذه التصرفات فى أموالها المدخرة .

٣ ــ البنوك وشركات التأمين وصناديق التوفير والمعاشات والتأمينات الاجتماعية ، وذلك عن طريق التعرف بينما يتجمع لديهم من أموال المودعين وأصحاب العقود والمشتركين .

٤ ــ الحكومة بالتصرف فى مدخراتها وكذلك بالاقتراض من الأفراد والبنوك والمؤسسات وكذلك من الخارج .

ولما كانت الحكومة تقوم عادة بحوالى ٦٥ ٪ من مجموع الاستثمارات التى تحدث سنوياً ، بينما نصيبها من الادخار ، يبلغ حوالى ٢٥ ٪ فقط ، فإن معنى ذلك أن صافى عمليات انتقال المدخرات تؤدى فى النهاية إلى أن تكون الحكومة مقترضة من الأفراد والمؤسسات ومن الخارج ، بقدر ما ينقصها من أموال . والسبب فى ذلك ؛ هو رغبة الحكومة فى عدم زيادة العبء الضريبى ، مع التزامها فى الوقت ذاته بتنفيذ الكثير من المشروعات الإنشائية .

٤ ــ لماذا يحدث الادخار :؟

الذى يدفع الأفراد إلى الادخار ، هو أساساً رغبتهم فى الاحتياط للطوارئ وضمان مورد للدخل فى حالات المرض والعجز والشيخوخة ، كما يدفعهم أيضا إلى الادخار ، رغبتهم فى ترك ثروة لأولادهم من بعدهم ، تعينهم فى الحياة .

وثمت دوافع أخرى غير عادية ، فالبخيل المقتر ، يرى فى الادخار شيئا مطلوبا فى ذاته ، لأنه يتمتع بالثروة فى ذاتها دون اعتبار لكيفية التصرف فيها . وكثيراً ما يكنز المدخرات فى صورة نقدية ، وهناك الرغبة الجامحة فى التصوف والتقشف التى قد تمنع الفرد من الإنفاق وتحد تصرفه فى هذا الشأن فيتجه إلى بناء مسجد أو مؤسسة خيرية ، أو غير ذلك .

وفى المجتمع الحديث يأخذ الادخار صوراً تختلف عما كان مألوفا فيما مضى . فقد شاع اليوم الادخار عن طريق نظم التأمين والمعاشات ، التى تؤدى فى الواقع وظيفة اجتماعية هامة ، بإيجاد ضمانات للأسرة العاملة التى أفقدها التطور الاجتماعى ، الاعتماد والتكافل الذى كان قائما بين الأفراد من قبل ، وفى الريف ، يقبل الناس على الادخار بغرض شراء الأراضى الزراعية ، وتدخر النساء فى صورة حلىّ وذهب (هربا من جور الحكام قديما وطلبا لسرعة الانتقال والسيولة) ، أما فى المدن ، فيتجه الادخار نحو العقارات المبنية ونحو الأعمال الصناعية والمالية .

ومن اللازم المحافظة على مستوى الادخار فى الدولة ، لأن انخفاض هذا المستوى يؤدى حتما إلى إضعاف التنمية بل إلى توقفها تماماً ، وتناقص الدخل القومى . ولما كانت المدخرات

تتم بنسبة أعلى لدى أصحاب الدخول المرتفعة فإن معنى ذلك أن الاتجاهات الاشتراكية التى تعمل على إنقاص أصحاب الدخول الكبيرة، ستؤدى إلى إضعاف الادخار القومى. وهذا خطر حقيق، من حسن الحظ، السبيل إلى معالجته ممهدة بالتوسع فى التأمينات الاجتماعية وصناديق التوفير وتيسير سبيل الاستثمار على صغار المدخرين بتخفيض أسعار الأسهم وتسهيل تداولها، وتشجيع الجمعيات التعاونية، مما يزيد فى حصيلة المدخرات. وثمت وسائل أخرى ينبغى الإتجاه إليها لزيادة معدل الادخار القومى، حتى يمكن استمرار التنمية بمعدل يسمح بمضاعفة الدخل القومى.

ولعل الاستثمار الناجح يعتبر فى ذاته من أهم حوافز الادخار، بمعنى أن الفرد إذا وجد أمامه فرصة طيبة، ليصبح مالكا لأرض زراعية، أو لمنزل يسكنه، أو لمصنع يدر عليه ربحاً، فإن ذلك يشجعه على الادخار، ويدفعه إلى العمل بكل وسيلة على تحقيق أمنيته وقد يرى مناسبا أن يقترض من مصرف أو من صديق، والاقتراض فى ذاته معنـــاه سحب مدخرات متراكمة لدى الغير، وتشجيع الغير على الادخار.

والتضخم وارتفاع الأسعار من أكبر الصعوبات التى تعترض الادخار. فالمال الذى يدخر اليوم، قد تنقص قيمته الحقيقية

غدا ؛ ولذلك قد ينصرف الناس عن الادخار إلا إذا أمكنهم الاستثمار فوراً فى عقارات أو أسهم ، يتمشى سعرها مع اتجاه التضخم . وقد حاولت بعض الدول علاج الأمر ، بإدخال نظم تسمح بإزالة أثر التضخم على معدل الادخار .

ومن العادات الاجتماعية والتقاليد ما يعتبر معاكساً للادخار ، فالكثير من الأفراد تسود بينهم روح التواكل الكاذب ، ويعتبرون الادخار والحيطة للمستقبل ، نوعاً من تحدى القدر أو ضعف الإيمان ، وهم فى الحقيقة يعتبرون من أقل الناس شعوراً بالمسئولية ، ويعتبر تصرفهم استخفافاً بالصالح العام ، فضلاً عما فيه من تعريض لذويهم وأولادهم لشدائد الحياة دون سند أو معين ، ولا يمكن أن يكون تصرف هؤلاء الأفراد إلا مخالفاً للعقل والدين .

ولذلك يكون من المفيد ، أن ينشأ الجيل الصاعد من الشباب فى المدارس والمعاهد على حب الادخار والسعى إليه ، كهدف قوى ، وكمصلحة شخصية . وينبغى على المربين والقادة أن يمجدوا الادخار ويسفهوا الإسراف ، وعليهم أن يحاربوا التظاهر الاجتماعى والمنافسة الفاسدة فى المفاخرة بالثراء ، ولو كان على حساب النفقات الضرورية فى الحياة .

وفى دول أخرى ، يدعو علماء الاقتصاد إلى التوسع الانفاقى ، كوسيلة من وسائل الإنعاش وزيادة الطلب على السلع ، ولكن الأمر لدينا يختلف اختلافاً جوهريا ، بسبب استيرادنا للآلات والخامات أو السلع الاستهلاكية من الخارج ، فاعتمادنا على الاستيراد من الخارج إلى درجة كبيرة ، يجعلنا بالضرورة نتحمل عبئا كبيراً إذا زاد استهلاكنا من السلع التى لا ننتجها محلياً ، أو التى ننتجها معتمدين على خامات مستوردة ، دون أن تزيد فى الوقت ذاته قدرتنا على التصدير .

٥ — ما هى أوجه الاستثمار ؟ :

حينما تتجمع المدخرات الصغيرة والكبيرة كما شرحنا ، وحينما تتجه تلك المدخرات بمجرد تكونها . إلى الاستثمار بواسطة أصحابها مباشرة أو بنقل حق التصرف فيها إلى الغير عن طريق الاقراض والإيداع (أو الهبة) ، لابد وأن تقام منشآت بتلك الاستثمارات والسؤال الآن ما هى أوجه الاستثمار ؟ .

فى السنوات العشر القادمة ، نقدر أن الاستثمارات ستتوزع كالآتى :

٢٥ ٪ للسد العالى ومنشآت الرى والصرف الكبرى

والصغرى واستصلاح الأراضى الجديدة وتحسين الإنتاج الزراعى والحيوانى والثروة السمكية ومقاومة الآفات وتحسين التقاوى والتشجير والتوسع فى زراعة الفواكه والخضر للتصدير .

٥ ٪ لإقامة محطات الكهرباء الحرارية والمائية وإنشاء الشبكات ومحطات التوزيع .

٣٠ ٪ للمناجم والمحاجر واستخراج البترول والصناعات التحويلية والاستخراجية وفى مقـــدمتها الصناعات المعدنية والكيميائية والهندسية والغذائية وصناعة الغزل والنسج والجلود ومواد البناء وآلات النقل والمحركات والسفن .

١٥ ٪ لبناء المساكن الخاصة بمستوياتها المختلفة بما فى ذلك المساكن الشعبية ، ولإقامة المرافق اللازمة فى المدن والقرى وتشييد المبانى العامة والمكاتب الحكومية .

١٤ ٪ للنقل بالسكك الحديدية والطرق والنقل النهرى والبحرى والموانئ والمنائر والسيارات والمطارات والنقل الجوى والنقل بالأنابيب والتليفونات والإذاعة واللاسلكى والتليفزيون والبريد .

١١ ٪ للخدمات العامة وتشمل التعليم والصحة والثقافة

والإرشاد والفنون والآداب والعلوم والنشاط الاجتماعى والدينى والتعاونى والسياحة .

وتتولى الحكومة بطبيعة الحال ، تنفيذ مشروعات الرى والصرف الكبرى وفى مقدمتها السد العالى ، وكذلك تقوم الحكومة باستصلاح الأراضى البور ، بغية تمليكها لصغار الزراع والمعدمين ، لتحويلهم من أجراء إلى ملاك ، مقابل تحصيل ثمن الأراضى على أقساط زهيدة تمتد إلى سنوات طويلة ومعنى ذلك أن معظم الانفاق فى قطاع الرى والزراعة سيقع على عبء الحكومة . ويبقى للأفراد بعد ذلك إقامة منشآت الرى والصرف الصغرى وإعداد المزارع بالآلات الحديثة وزراعة الفواكه والخضر والتشجير ، وكذلك إصلاح الأراضى فى الحدود التى تتفق والسياسة العامة للدولة .

أما فى قطاع الكهرباء ، فستوجد المحطات المائية الكبرى فى خزان أسوان والسد العالى ، وربما أيضا فى منخفض القطارة ، وبالإضافة إلى ذلك ستنشأ محطات حرارية فى المدن الكبرى ، بعضها تابع للبلديات . وبعضها خاص بشبكات الصرف والرى وسيتم توصيل هذه المحطات جميعا بشبكة واحدة تشمل القطر كله . وبذلك يتم تشغيل المحطات المائية إلى أقصى قوتها . وتوفير الوقود

وإنقاص الطاقة المعطلة إلى أقصى حد ممكن . وسيرتفع إنتاج الكهرباء فى عشر سنوات إلى أكثر من ٢٠ مليار كيلو وات ساعة . نصفها من السد العالى . ومعظم نفقات الكهرباء يقوم بها أيضاً القطاع الحكومى. وفقاً لما هو متبع فى معظم أنحاء العالم.

أما فى الصناعة . فنصيب القطاع الخاص أكبر مما هو فى الزراعة والكهرباء ولو أن الصناعات الثقيلة الأساسية قد تكون حكومية لانصراف رأس المال الخاص عن الإسهام فيها . وربما نقدر أن القطاع الخاص والحكومة سيتقاسمان النشاط الاستثمارى فى هذا القطاع . أما فى الإسكان والمبانى والمرافق العامة ، فإننا نجد أن معظم المساكن يشيدها الأفراد لأنفسهم . أو للتأجير والاستغلال . بينما تهتم الحكومة خاصة بتشجيع إنشاء المساكن الشعبية والتعاونية وتوفر لها المرافق من كهرباء ومياه نقية ومجارى ، فضلا عن أعمال التخطيط فى المدن والتنظيم والحدائق والمبانى العامة .

والنقل بالطرق والنقل النهرى أيضاً من القطاعات الاستثمارية التى ينشط فيها الأفراد أما شبكة الطرق ذاتها والمجارى الملاحية فتقوم بها الحكومة ، كما تملك الحكومة السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات منذ إنشائها . وقد تملكت أيضاً مرفق

الإذاعة والتليفزيون واللاسلكى والبريد وينبغى عليها أن تقوم بالاستثمارات اللازمة لتقوم هذه المرافق وتأديتها الخدمات المطلوبة منها .

كما تقوم الحكومة ببناء المدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات والوحدات المجمعة والمؤسسات الرياضية (الأستاد مثلا) والفنية والمسارح والمحاكم والمساجد ومعاهد البحوث والمبانى العامة . ويشترك القطاع الخاص بنصيب فى معظم هذه المنشآت ولكنه نصيب يتضاءل تدريجياً .

٦ — توزيع عبء الاستثمار وتوزيع الدخل :

وهكذا نرى أن القطاع الخاص ينشط خاصة فى زيادة الإنتاج الزراعى ، وفى الإنتاج الصناعى وفى المساكن والمبانى العقارية وفى النقل بالطرق والنقل النهرى . بينما يقوم القطاع العام بتنفيذ مشروعات الرى والخزانات واستصلاح الأراضى والكهرباء والصناعات والمرافق البلدية والسكك الحديدية والطرق والمطارات والموانىء والمدارس والمستشفيات والمبانى العامة والبحوث العلمية .

وأول ما نلاحظ فى هذا الشأن هى أن الحكومة تنفق عادة

على مشروعات لا تغل دخلا مباشراً . فمشروعات الرى والكهرباء والمرافق والطرق والسكك الحديدية والتعليم والخدمات ، لا تؤدى مباشرة إلى زيادة دخل الحكومة زيادة ذات قيمة بل إنها تنفق عليها دائماً . ولكن هذه المشروعات لا غنى عنها لكى يزيد الانتاج الزراعى (الذى يحصل عليها الأفراد لأنهم هم الذين يملكون الأراضى الزراعية) ولكى يزيد الإنتاج الصناعى (وبذلك تزداد أرباح أصحاب المصانع وتزداد أجور العمال) ويزداد إيراد المشتغلين بالتجارة (الجملة والقطاعى والتجارة الخارجية والتخزين والتوزيع) وبالأعمال المالية (المصارف وشركات التأمين ومؤسسات الإدخار) وبالخدمات الشخصية (الفنادق والمقاهى والمطاعم وأصحاب محلات الحلاقة والكواء والسينمات والملاهى والمتاجر) الخدمات المهنية الحرة (الأطباء والمحامون والمهندسون والمحاسبون والصيادلة وغيرهم) وكذلك يزيد دخل الأفراد عن طريق توظفهم مباشرة فى الحكومة والمؤسسات العامة .

وبما يؤكد هذا الأمر ، أننا إذا نظرنا الى هذه القطاعات المختلفة ، وبحثنا نشاط كل قطاع بحثاً مالياً وحسبنا الأجور والأرباح التى تتحقق فى كل قطاع مباشرة بالنسبة إلى رأس المال

الذى ينفق على إقامة منشآت ذلك القطاع ، لاتضح لنا بجلاء أن من القطاعات ما تكون حاجته إلى رأس المال ليغل دخلا معيناً ، كبيرة بالنسبة إلى قطاعات أخرى وهذه القطاعات هى :

الرى والصرف والخزانات والسدود والقناطر الكبرى ، محطات الكهرباء الحرارية والمائية وشبكات الكهرباء العامة المرافق العامة والموانى والمنائر والمطارات والطرق

فى هذه القطاعات يكون الدخل ضئيلا ؛ بينما توجد قطاعات أخرى تكون فيها نسبة الدخل إلى الاستثمار كبيرة ومنها :

التوسع الزراعى الرأسى

الصناعات الخفيفة والتحويلية .

التجارة والخدمات المهنية والشخصية .

النقل البرى والبحرى (بدون الطرق والموانىء)

والجدول التالى يوضح الزيادة فى الدخل التى ستحدث فى السنوات العشر المقبلة وكيفية توزيعها نسبياً فيما بين القطاعات المختلفة :

جدول رقم (٢)

القطاع	الدخل الاضافى الناشىء منه
الرى	٢ ٪
الزراعة	١٥ ٪

القطاع	الدخل الإضافى الناتج منه
الصناعة	٤٥ ٪
الكهرباء	١ ٪
النقل والمواصلات	٥ ٪
الاسكان والمرافق	٤ ٪
الخدمات	٢٨ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

ولكن إذا نظرنا إلى نفقات الإستثمارات التى ستتم فى نفس الفترة نجد أن توزيعها بين تلك القطاعات نفسها سيكون كالآتى :

جدول رقم (٣)

القطاع	مجموعة الاستثمارات فيه
الرى	٢٠ ٪
الزراعة	٥ ٪
الصناعة	٣٠ ٪
الكهرباء	٥ ٪
النقل والمواصلات	١٤ ٪
الإسكان والمرافق	١٥ ٪
الخدمات	١١ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

أى أن القطاعات تنقسم إلى مجموعتين : ـ

المجموعة الأولى : مكونة من قطاعات الرى والكهرباء والنقل والمواصلات والمرافق والإسكان وفيها يكون الإستثمار عاليا بالنسبة إلى الدخل المباشر الناشىء عنه .

والمجموعة الثانية : مكونة من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ، وفيها نجد أن الدخل المباشر مرتفعا بالنسبة إلى الاستثمار .

ولكن النمو الإنتاجى السليم ، لايكون إلا إذا تم الإستثمار بنصيب فى جميع القطاعات كلها ، إذ أن إهمال الرى والكهرباء والنقل سيؤدى حتما فى النهاية إلى استحالة تنفيذ أية مشروعات جديدة فى الزراعة أو الصناعة أو التجارة .

أى أن المجموعة الأولى من المشروعات تبنى الأساس الذى يقوم عليه صرح التقدم الاقتصادى القوى .

ولو ترك رأس المال الخاص وحده ، لأقبل بطبيعته على الاستثمارات التى تدر ربحا عاجلا مباشراً ، تاركا الإستثمارات الكبرى العامة والخدمات التعليمية والصحية والمرافق البلدية للقطاع العام لينفذها ، بموارده .

ويوجد ترابط قوى بين النوعين من الإستثمارات ، فكل

منهما يعتمد على الآخر ويرتبط به فالمصانع لا يمكن أن تقوم إلا إذا توافرت لها الخدمات التالية : ـ

١ ــ الطرق والمواصلات الكافية .

٢ ــ الكهرباء والمياه والمرافق العامة

٣ ــ العمال المدربون والخدمات التعليمية والصحية العمرانية اللازمة لهم .

وإذا لم تتوافر هذه الخدمات وكان على المصنع أن يدبرها كلها على نفقته ، فإن الصناعة تكاد تعجز عن القيام لضخامة التكلفة .

وكذلك الحال فى الزراعة ، فالفلاح الذى يزرع فدانا من الأرض ، يفعل ذلك بفضل مشروعات الخزانات والسدود ، والقناطر والمصارف الكبرى التى تتكلف عشرات الملايين من الجنيهات لتوصل المياه إلى حقله وهذه تقوم بها الحكومة بالضرورة

ولذلك تقتضى تنمية الاقتصاد ومضاعفة الدخل القومى ، أن تعد المشروعات الحكومية بما يفتح الباب ويهىء السبيل لنشاط المشروعات الخاصة ، ويكون من اللازم أن تنفق الحكومة على المشروعات العامة من حصيلة الضرائب وكذلك بالاقتراض من الداخل والخارج ، ثم ترد ما اقترضته بعد أن يحصل أصحاب

المشروعات الجديدة على دخل منهم وتنال الحكومة نصيبا يزيد إيراداتها السنوية .

ومن أهم وظائف الخطة العامة ، أن تقدر مدى النمو فى مختلف القطاعات والاستثمارات المختلفة اللازمة لهذا النمو ، وتضمن أن الاستثمارات المطلوبة ستتحقق فى نفس الفترة موزعة بين القطاع الخاص وبين الحكومة .

وبذلك يمكن القول إجمالا ، أن إستثمارات القطاع الفردى تتجه بطبيعتها إلى المشروعات التى تكون متهيئة لتحقيق الربح مباشرة ، بينما تتجه إستثمارات الحكومة إلى إنشاء المشروعات الأساسية التى تبنى القاعدة الأساسية للإقتصاد وتقوى دعائمه ، كما أن الحكومة تأخذ على عاتقها تنفيذ المشروعات التى لا يقبل القطاع الخاص على إقامتها لما قد يكون فيها من مخاطرة لقلة أربحيتها أو صعوبة تنفيذها أو لنقص الخبرة ، على الرغم من ضرورتها لنمو الاقتصاد القومى عامة .

أى أن القطاع الخاص يستهدف الربح فى استثماراته ، بينما القطاع العام يستهدف تقوية الاقتصاد القومى أساساً ودفعه إلى الأمام ، متعاونا مع القطاع الخاص .

٦ — العمالة وزيادة السكان :

لايعمل كل الأفراد فى الانتاج ، إذ أن الأطفال والشيوخ والعجزة ومعظم النساء لايعملون ؛ ولذلك فقوة العمل فى المجتمع لدينا لاتزيد عادة على ٣٠٪ من مجموع السكان . ونسبة قوة العمل الى عدد السكان ، تتوقف على عدة عوامل ، منها : توزيع الأعمار فيما بين السكان والعادات الاجتماعية فيما يخص عمل النساء ، ومدى توافر فرص العمل استناداً الى الوضع الاقتصادى ومدى انتشار وامتداد النظم التعليمية التى تحبس الشبان عن الدخول فى سوق العمل فى أثناء سنى الدراسة.

ولما كان عدد السكان سيزيد من ٢٥ مليون الى حوالى ٣١ مليون فى السنوات العشر القادمة ، فإنه يكون من المنتظر أن تزيد قوة العمل فى المجتمع بنسبة ٣٠٪ من الزيادة أى تزيد مليونين من الأفراد ، وذلك على الوجه التالى : ـ

جدول رقم (٤)

البيـان	أول سنة	عاشر سنة
عدد السكان	٢٥ مليون	٣١ مليون
قوة العمل	٥ر٧ مليون	٣ر٩ مليون
عدد العاملين	٦ مليون	٥ر٨ مليون
البطالة المكافئة	٥ر١ مليون	٨ر٠ مليون

وفى هذا الجدول حسب عدد العاملين على أساس العمالة الكاملة لكل منهم ، ولذلك فالبطالة المكافئة ليس معناها التعطل الكامل ، بل مجموعة التعطل الجزئى فيما بين المشتغلين .

يستفاد من هذا ، أن عدد العاملين سيزيد بأكثر مما تزيد قوه العمل ذاتها ، وبذلك تنقص البطالة ، وتوجد فرص العمل أمام الأفراد ، وتنقص البطالة المكافئة من ٢٠٪ من قوة العمل إلى ٩٪ .

ولكن أين سيعمل هؤلاء العمال الجدد ـ وعددهم (الصافى) ٢ر٥ مليون شخص ؟ لا بد وأنهم سيعملون فى المشروعات الجديدة التى ستنشأ فى السنوات العشر القادمة ، وعملهم فى تلك المشروعات سيؤدى إلى مضاعفة الدخل القومى ؛ ولذلك يلزم اتخاذ الإجراءات لتدريب هؤلاء العمال ، وفقاً للأعمال التى سيقومون بها ، حتى يكون عدد المدربين مناسباً لفرص العمال التى ستتاح لهم بسبب التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومى وهكذا تتحدد السياسة العامة للتدريب والتعليم المهنى فى الدولة على المدى الطويل .

ويتضح من الدراسة أن عدد العمال الكهرباء والصناعة سيزيد بحوالى ٨٠٪ فى السنوات العشر القادمة ، بينما يزيد عمال

الزراعة والخدمات بحوالى ٤٠٪ فقط ، أما عمال النقل والمواصلات فستكون الزيادة فى عددهم ٢٥٪ فقط .

وهكذا نجد أن معالم تطور الاقتصاد القومى فى السنوات العشر القادمة ، تتضح تدريجيا بحيث تظهر الاتجاهات الأساسية للاستثمار فى القطاعات المختلفة ، ونمو الدخل والإنتاج من كل قطاع وزيادة الطلب على العمال ، مما يمكن معه رسم سياسات طويلة المدى متناسقة الأهداف تسير على هداها الدولة لتحقق آمالها ورغباتها .

ذكرنا أن العمال الجدد عددهم الصافى (٢٫٥) مليون عامل . والمقصود بالصافى هنا ، هو أنه فى خـــلال السنوات العشر ، سيكون قد دخل سوق العمل ٤ ملايين فرد جديد ، ويخرج منها (بالتقاعد أو الوفاة) مليون فرد ونصف مليون ، وبذلك يكون صافى زيادة عدد العمال هو ٢٫٥ مليون . ولكن من يبحث شئون التدريب والتعليم ، ومن يعنى شئون العمالة والتوظف ، عليه أن يقدر أن العدد الذى سيتدرب فعلا هو ٤ ملايين ، لتعويض من يتقاعد أو يتوفى ، ثم لإحداث الزيادة الصافية المطلوبة أى سنويا حوالى ٤٠٠ شخص فى المتوسط فى أواخر الفترة . أما فى السنوات الأولى فيبلغ المعدل حوالى ٢٠٠ ألف شخص فقط .

الأفراد العاملون قوة كبيرة فى المجتمع ، وهم الثروة البشرية التى يقوم عليها الكيان القومى وزيادة هذه الثروة والعناية بها أساس فى التقدم والرقى ، بل إن الدول الآن يقاس تقدمها بمبلغ دراية عمالها وكفاءتهم . وتدريب القوى البشرية وإعدادها للعمل بإتقان وإكسابها الخبرة واجب لا غنى عنه ، وخاصة فى العصر الحديث الذى يتميز بالأساليب الصناعية فى الإنتاج ، وبالتقدم العلمى السريع فى الطائرات ووسائل النقل عموما وفى المخترعات الحديثة التى تجعل من اللازم تدريب العمال المرة بعد المرة فى خلال حياتهم ، لإتقان ما يطلب منهم أداؤه من أعمال .

إنتاج السلع والخدمات في المجتمع

الذين يعملون فى المجتمع ينتجون . وإنتاجهم قد يكون سلعيا فى صورة حاصلات زراعية حيوانية أو نباتية أو على صورة سلع مصنوعة ومنتجات مناجم وتعدين ، وقد يكون الإنتاج على صورة خدمة غير سلعية ، ولكنها ضرورية للمجتمع مثل : خدمة النقل أو خدمة التعليم أو خدمة التجارة .

ويقاس الإنتاج نقداً بقيمة ما يدفع فى شراء السلعة أو الخدمة المنتجة ، وحينما لا تكون السلعة أو الخدمة معدة للبيع فى السوق ؛ فان قيمتها تتحدد بمجموع ما أنفق عليها .

وفى هذا الفصل نستعرض أهم أنواع السلع والخدمات التى يلزم إنتاجها فى المجتمع ومنه يتضح أن الإنتاج لا يصح أن يزيد فقط فى السلع ؛ بل يجب أيضا زيادة الإنتاج من الخدمات لأن تلك الخدمات ضرورية للإنتاج السلعى ؛ فضلا عن أن أفراد الشعب يتمتعون بها مباشرة ، وتعتبر من مقومات مستوى المعيشة والرخاء .

١ ـ أنواع السلع المنتجة محليا :

السلع التى ننتجها قد تكون إما سلعا زراعية ـــ نباتية أو حيوانية ـــ أو تكون سلعا صناعية وخامات تعدينية . والسلع الزراعية كما هو معلوم مثلها القمح والقطن والألبان والأسماك ، أما السلع الصناعية والمعدنية فتشمل منتجات المناجم والمحاجر والبترول والمعادن الحديدية وغير الحديدية والصناعات الغذائية والدوائية والمشروبات والتبغ والغزل والنسيج والصناعات الكيميائية والصناعات الهندسية ، صناعات المعادن وتشكيلها والأسمنت ومواد البناء والزجاج والأخشاب والجلود والآلات الكهربائية والميكانيكية والراديو والمحركات والقاطرات ومعدات النقل والطيران عموما والسفن والآلات الرافعة والآلات الدقيقة والأدوات المنزلية والخزف وغيرها .

وتقسم السلع من حيث استخدامها والإفادة بها إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

السلع الاستهلاكية : وهى التى يشتريها الأفراد لاستخدامهم الشخصى فى حياتهم وينتهى وجودها فى المجتمع باستهلاكها بواسطة الأفراد

ومثل ذلك الأغـــذية بجميع أنواعها والملابس واللوازم المنزليـة والأثاث والكيروسين والكهرباء (التى تستخدم فى المنازل) والسيارات الخاصةوالثلاجات وأجهزة الراديو والأدوية والسجائر والمشروبات والصابون .

السلع الرأسمالية : وهى السلع التى تستخدم لإقامة منشآت ثابتة تستمر عدة سنوات ومثل ذلك . الطوب والأحجار والأسمنت والأخشاب والحدائد والآلات والمحركات التى تبنى بها المصانع والطرق والمساكن والسكك الحديدية والموانىء وغيرها من المنشآت الثابتة .

السلع الوسيطة : وهى سلع لايستهلكها الأفراد ، ولاتدخل فى تكوين المنشآت الثابتة ، ولكن يلزم تحويلها إلى صورة أخرى ، قبل أن تصل إلى مرحلة الاستهلاك أو الاستخدام الرأسمالى . ومثل ذلك : غزل القطن (الذى لا بد أن يتحول إلى نسيج قبل أن يشتريه الأفراد) والصودا الكاوية (وهى تدخل فيما

بعد فى صناعة الصابون) والأسمدة (وهى تدخل فيما بعد فى زيادة الإنتاج الزراعى) والدقيق (لأنه يتحول فيما بعد إلى خبز قبل أن يؤكل) والسكر الخام (لأنه يتحول فيما بعد إلى سكر مكرر وهكذا .

ويمكن تصوير هذه الأنواع كالآتى :

الإنتاج الزراعى و الإنتاج الصناعى	سلع استهلاكية (مثل الخضروات والفواكه) سلع رأسمالية (الأسمنت والطوب والآلات) سلع وسيطة (القمح والصودا الكاوية والأسمدة)

↓

سلع استهلاكية — سلع رأسمالية

وفيما يلى مختصر لبعض السلع المنتجة محليا فى الإقليم الجنوبى فى سنة ١٩٥٩

جدول رقم (٥)
قيمة بعض السلع المنتجة محليا لسنة ١٩٥٩
(القيمة : بمليون جنيه)

السلعة	القيمة	السلعة	القيمة
قمح	٤٥	بترول خام	١٨
الأذرة	٦٠	بنزين	٢٠
الأرز	٢٨	مازوت	١٣
قصب السكر	١٠	أسمدة	٨
سكر مكرر	٢٩	صابون	٦
قطن (زهر)	١٢٥	تبغ وسجائر	٦٠
قطن (محلوج)	١٣٤	مياه غازية	٤
غزل ونسج القطن	١٢٩		

وفى الاحصاءات التى استخدمت فى لجنة التخطيط القومى ، جمعت بيانات مماثلة عن أكثر من ٥٠٠ سلعة مختلفة . ويلاحظ أنه يمكن تقسيم كل سلعة مما ذكر فى الجداول إلى فروع وأنواع . فالقطن يقسم حسب أصنافه (كرنك — منوفى — دندرة — جيزة) والأسمدة تقسم وفقاً لأنواعها (سوبر فوسفات

— نترات الصودا — نترات الجير — نترات النشادر — سلفات النشادر) وهكذا . ولكن يكفى اعتبار هذه السلع فى مجموعات كبيرة

نلاحظ فى الجدول أن إنتاج القطن الزهر نقدر قيمته بمبلغ ١٢٥ مليون جنيه ، بينما قيمة القطن المحلوج هو ١٣٤ مليون جنيه ، ويتم تصدير ما قيمته ١٠٢ مليون جنيه ، بينما تستهلك المغازل والمصانع المحلية ما قيمته ٣٧ مليون جنيه ، يتحول إلى غزل ومنسوجات قطنية بمجموع قيمتها ١٣٨ مليون جنيه .

ولإحداث هذه السلع كلها ، تتم عمليات كثيرة كالآتى :

الزراعة — لإنتاج القطن الزهر

الحليج — لتحويل القطن الزهر إلى قطن محلوج وفصل البذرة منه .

الغزل — لتحويل القطن المحلوج إلى خيوط .

نسيج — تحويل الخيوط إلى نسيج .

صباغة — تحويل النسيج الخام إلى منسوجات ملونة ومجهزة .

وكذلك نجد أن البترول الخام ، يتحول إلى كيروسين وبنزين ومازوت ، ثم يتحول المازوت إلى كهرباء فى محطات الكهرباء ، ثم تستخدم الكهرباء فى الإنتاج الصناعى .

وتبلغ قيمة جميع السلع التى تنتج محلياً فى سنة ١٩٥٩ حوالى ١٦٥٠ مليون جنيه .

وسيلزم أن تزيد قيمة السلع إلى حوالى ٢٢٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ ، ثم إلى أكثر من ٣٥٠٠ مليون جنيه فى السنة العاشرة .

ويمكننا أن نتصور أن هذه السلع تنتقل من مكان إلى آخر ومن المزرعة إلى المصنع ومن مصنع إلى آخر ، ومن المصنع إلى المتاجر ثم من المتاجر إلى المستهلكين فى المنازل ، حركة دائمة للنشاط الإنتاجى السلعى ، تدور كل يوم عجلتها ، ويشترك فيها جميع الأفراد العاملين فى المجتمع .

فى التخطيط القومى ، تحسب دورات السلع فى المجتمع وانتقالها من يد إلى يد . فى السنة الأولى من الخطة ثم فى السنة العاشرة ، وفقاً لنمو الاقتصاد المقدر ، ويعرف من ذلك اتجاه نمو النشاط فى جميع عناصره وأجزائه ، حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته والاستعداد له .

فإذا زاد إنتاج البترول الخام ، يجب زيادة معامل التكرير والمخازن وأنابيب البترول وإذا حدث تقدم فى أساليب الإنتاج الزراعى ، يلزم زيادة الأسمدة فتقام لذلك المصانع ، وتعد

وسائل النقل . وإنتاج الكهرباء الذى يتضاعف كل ٧ — ٨ سنوات ، يحتاج إلى كميات كبيرة من المازوت ، فهل يكفى الإنتاج المحلى أم يلزم الاستيراد من الخارج . وهكذا نجد أنه لا يكفى أن نقول أن الإنتاج من السلع سيزيد من ١٦٥٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ إلى أن يصل إلى ٣٥٠٠ مليون بعد عشر سنوات ، بل ينبغى معرفة ما هى السلع التى سيزيد إنتاجها وبأى نسبة ، ثم يقدر إنشاء المصانع ومعامل التكرير (مثلا) واستصلاح الأراضى الزراعية وتعد لها الأسمدة والتقاوى والمبيدات اللازمة لزيادة الانتاج وهكذا .

٢ — الموازين السلعية :

وقد لا يكون الإنتاج المحلى كافياً لاحتياجاتنا من سلعة معينة ، وحينئذ يلزم استيراد قدر منها من الخارج . بل أن هناك سلعا هامة لا ننتجها مطلقا وينبغى استيرادها كلها من الخارج . ومن أهم السلع التى لا تنتج محلياً السلع الآتية :

الجوت	ونستورد منه ما قيمته	٥,	مليون جنيه
الدخان	« «	٥,١	« «
الأخشاب والفلين	« «	٧	« «

الشاى ونستورد منه ما قيمته ٦ مليون جنيه
البن « « « ١,٥ « «

وهناك فى نفس الوقت سلع ، يفيض الانتاج المحلى منها عن الاحتياجات ولذلك تصدر إلى الخارج وأهمها :

البصل والخضر والفواكه ٦ مليون جنيه
قطن محلوج ١٠٢ « «
بترول وخامات معدنية ٧ « «
غزل ومنسوجات ١٥ « «

ولمعرفة حركة الإنتاج والاستيراد والتصدير والاستخدام ، يعد لكل سلعة من السلع الرئيسية حساب توازن يبين موقفها فى الاقتصاد القومى ، وتعرف هذه الحسابات باسم الموازين السلعية . وفيما يلى مثل على ذلك :

ميزان البترول الخام والمنتجات البترولية (١٩٥٩)

الإنتاج المحلى (من الآبار فى سيناء والبحر الأحمر)	١٨ مليون جنيه
الواردات (سيف) من الخام العربى لمعامل التكرير	+ ٩ مليون جنيه

الصادرات إلى الخارج من الخام المحلى — ٣ مليون جنيه

الموجود محليا الذى يستخدم فى معامل التكرير ٢٤ مليون جنيه

وهذا يتحول من معامل التكرير إلى المنتجات البترولية التالية :

بنزين ٢٠ مليون جنيه — ويصدر منه ما قيمته مليون جنيه

كيروسين ٤ » » — ويستورد منه ما قيمته ٨ مليون جنيه

مازوت ١٣ » » — ويستورد منه ما قيمته ٣ مليون جنيه

منتجات أخرى ٩ مليون جنيه — ويستورد منها ما قيمته ٢ مليون جنيه

مجموع الاحتياجات المحلية من المنتجات البترولية ٥٨ مليون جنيه

وخلاصة هذا الميزان هو أننا نستورد من الخارج ما قيمته ٢٣ مليون جنيه من البترول الخام والمنتجات البترولية ، ونصدر

ما قيمته ٤ مليون جنيه ، فيكون صافى الاستيراد هو ١٩ مليون جنيه من مجموع لاحتياجات الذى يبلغ ٥٨ مليون جنيه . أى نسبة الاكتفاء الذاتى تصل إلى أكثر من ٦٠ ٪ .

أما فى سنة ١٩٦٤ ، فالمقدر حسب المشروعات الجارى تنفيذها ، أن الاحتياجات المحلية ستصل إلى ٧٢ مليون جنيه وينخفض صافى الاستيراد (من الخام والمنتجات البترولية) إلى ما قيمته ٧ مليون جنيه ، وترتفع بذلك نسبة الاكتفاء الذاتى إلى أكثر من ٩٠ ٪ .

لنأخذ مثلا آخر له أهميته القصوى فى الاقتصاد المصرى . وهو القطن ومنتجاته المختلفة .

ميزان القطن ومنتجاته المختلفة (١٩٥٩)

الإنتاج المحلى (قطن زهر) ١٢٥ مليون جنيه — يحلج جميعه
« « (قطن محلوج) ١٣٤ « « — صادرات ١٠٢ مليون جنيه
« « (بذرة قطن) ٥ « « + واردات ٠,٥ مليون جنيه

مجموع الانتاج المحلى ١٣٩ مليون جنيه وصافى التصدير ١٠١,٥ مليون جنيه

المتبقى للصناعة المحلية ٣٧ مليون جنيه
تنتج غزلا قيمته ٦٠ « « يصدر — منه ما قيمته ١٠ مليون جنيه

المتبقى للنسيج والتريكو ٥٠ مليون جنيه
تتحول إلى منتجات قيمتها ٧٨ « « — صافى ما يصدر منها ٣ مليون جنيه

فيتبقى للاستهلاك المحلى النهائى من الملابس القطنية ما قيمته ٧٥ مليون حنيه، يضاف إليها ٥ مليون جنيه تقريبا قيمة زيت بذرة القطن ومخلفاتها من كسب وغيره وبعد استبعاد البذور التى تستخدم للتقاوى، أى أن إنتاج القطن وتصنيعه فى البلاد، يسد حاجاتها من الملابس والمنتجات القطنية بالكامل فضلا عن توفير صادرات صافية بمجموعها ١١٤و٥ مليون جنيه.

وفى الخطة تم تقدير الموقف فى سنة ١٩٦٤، وذلك إستناداً إلى ما ينتظر من زيادة مساحة القطن وزيادة غلة الفدان منه، ثم بالرجوع إلى برنامج التصنيع الذى ستنشأ بموجبه مصانع تؤدى إلى زيادة الإنتاج الحالى من الغزل والمنسوجات بحوالى ٣٠ ٪ فى السنوات الخمس القادمة، وعندئذ يتضح أن القطن ومنتجاته

فى سنة ١٩٦٤ ستوفى باحتياجات الاستهلاك المحلى (التى تكون قد ارتفعت إلى ٩٠ مليون جنيه بسبب رفع مستوى معيشة الشعب) وفضلا عن ذلك سيوفر القطن ومنتجاته حوالى ١٤٠ مليون جنيه من الصادرات .

٣ — لماذا يتغير موقف الموازين السلعية فى سنوات الخطة : ؟

قد يتغير ميزان السلعة بسبب أى تغير فى : ـ

الإنتاج المحلى .

الاستيراد .

التصدير .

الاحتياجات المحلية .

والإنتاج المحلى ، يزيد فى سنة ١٩٧٠ عنه فى سنة ١٩٦٠ ، وفقا للمصانع الجديدة التى ستنشأ فى أثناء الخطة أو وفقا لزيادة إنتاج آبار البترول (المقدرة) أو تبعا لزيادة إنتاج القطن (لزيادة المساحة أو لتحسين غلة الفدان) .

ومن واجب المخطط ، أن يحتفظ بالتوازن بين الإنتاج المحلى وبين الاحتياجات فالاحتياجات المحلية إلى الملابس القطنية ، مرتبطة بزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل ورواج

المنسوجات غير القطنية ، والاحتياجات المحلية للبترول ومنتجاته مرتبطة بزيادة الحاجة إلى الكهرباء (التى تستخدم المازوت ـ ويراعى حينئذ نمو الصناعات وكذلك زيادة العمران فى المدن) وكذلك بزيادة وسائل النقل ـ القاطرات والسيارات والطائرات ومعدات النقل النهرى والبحرى والآلات المحركة عموماً .

والتصدير مرتبط أولا : بوجود فائض عن الاحتياجات المحلية وثانيا : بوجود أسواق خارجية تقبل هذا الفائض بالسعر والنوع الذى ينتج به محلياً . وإذا وجد فائض لا يمكن تصديره ، فإن الإنتاج نفسه سينقص حتما إلى مستوى الاستهلاك المحلى ، إلا إذا قدمت إعانة تصدير المعاونة فى خفض ثمن السلعة فى الخارج ، كما يحدث بالنسبة لغزل القطن والمواح حالياً . وسياسة إعانة التصدير سياسة ينبغى تطبيقها دائماً بحذر ، وينبغى تجنبها بقدر الإمكان .

أما الإستيراد ، فأمره مرتبط بوجود النقد الأجنبى الذى يمكن تخصيصه لدفع ثمن الواردات المطلوبة . وينبغى أن تكون الأولوية دائماً للسلع الوسيطة التى تلزم لزيارة الإنتاج المحلى ، ثم لقطع الغيار اللازمة لإصلاح وتجديد المنشآت القائمة ، ثم تأتى بعد ذلك السلع الرأسمالية مثل الآلات والمنتجات المعدنية التى تلزم لبناء المصانع والمنشآت الثابتة .

وخلاصة القول أن تقديرنا اليوم لما سيكون عليه موقف الموازين السلعية فى الإقتصاد بعد ٥ سنوات أو بعد ١٠ سنوات، مرتبط بتقديرات عدة يجب أن تدرس معا فى نفس الوقت وهى :

أولا : اتجاه نمـــو الطلب على السلع فى الداخل سواء لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار .

ثانياً : القدرة على التصدير إلى الخارج وفتح أسواق خارجية بطرق سليمة إقتصاديا .

ثالثا : القدرة على زيادة الإنتاج المحلى بتكاليف رأسمالية وإنتاجية مناسبة .

رابعاً : المقارنة بين أسعار الإنتاج المحلى وأسعار السلع فى الخارج وتبين الصالح القومى فى إنشاء الصناعة المحلية أو توسيعها .

وبناء على هذه الدراسات ، يتقرر فى الخطة الآتى : ـ

أولا : مستوى الإنتاج المحلى حاليا ومستقبلا (الأهداف الإنتاجية) .

ثانيا : برنامج الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف الإنتاج (المصانع الجديدة مثلا) .

ثالثاً : تكلفــــة إنتاج السلعة (حتى لا يحدث إسراف في الاستثمار والتشغيل) .

رابعاً : الصادرات والواردات من السلعة بناء على تقدير الاحتياجات المحلية وتطورها .

٤ — إنتاج الخدمات المقترنة بالسلع :

نحتاج فى الاقتصاد القومى — وفى المعيشة عامة — إلى أشياء أخرى نحصل عليها غير السلع الزراعية والصناعية التى تحدثنا عنها فى الصفحات السابقة من هذا الفصل .

فمن الواضح أن انتقال القطن من المزرعة إلى المحلج ، ثم نقله من المحلج إلى المصنع أو إلى الميناء للتصدير ، وكذلك نقل المنسوجات والبترول ومنتجاته من مكان إلى آخر ، ومن مرحلة إلى أخرى فى سلسلة التطورات والتحويلات التى أوضحناها ، هذا كله يحتاج إلى وجود أفراد أو مؤسسات تقوم بالآتى : —

أولا : مؤسسات للنقل مثل سيارات أو سكك حديدية أو سفن أو أنابيب بترول وموانىء بحرية وموانىء نهرية وخزانات وصهاريج للتخزين وشون ومخازن لحفظ السلع وتخزينها حتى تصل إلى المستهلك فى النهاية أو تصدر إلى الخارج .

أى أن النشاط السلعى يحتاج إلى (خدمة أجهزة النقل والمواصلات) وهذه خدمة ضرورية جدا ، يجب قيام جهاز لها ، ولكنها لا تغير شيئا من السلعة ولا تحولها .

إنما فقط تنقلها من مكان إلى آخر أو تخزنها من وقت إلى آخر .

ثانيا : نلاحظ أن القطن حينما ينتج فى الحقل يكون ملكا للفلاح ، وحينما يكون فى المصنع يكون ملكا للشركة صاحبة المصنع ، وحينما يصدر إلى الخارج يكون ملكا لتاجر التصدير ، وحينما يصبح نسيجا ويباع للمستهلك يكون ملكا لبائع التجزئة ، أى أن ملكية القطن ومنتجاته تتغير وفقا لانتقاله من صورة إلى أخرى ؛ والسبب فى ذلك هو التخصص فى العمل الذى يقوم فى المجتمع الحديث ، فالفلاح يتخصص فى الزراعة وشركة الحليج تتخصص فى الحليج ، وشركة الغزل والنسيج تتخصص فى الصناعة وهكذا ، ولذلك ينبغى أن توجد الخدمات التجارية التى يقوم بها الأفراد والمؤسسات التجارية والتى من وظيفتها : نقل السلع من مرحلة إلى أخرى أبتداء من الإنتاج أو ميناء الاستيراد (إذا كانت السلعة مستوردة) حتى تصل السلعة فى النهاية إلى المستهلك أو إلى ميناء التصدير (إذا كانت ستصدر إلى الخارج) فالخدمات التجارية

ضرورية لتداول السلع ولإمكان تدفقها من موضع إنتاجها حتى تصب فى مكان استهلاكها النهائى .

ويقوم قطاع التجارة (أى طائفة الأفراد والشركات التى تتخصص فى التجارة) بنقل السلع وتخزينها ، وفى العادة تكون أجهزة النقل متخصصة فى النقل فقط ، وهى تنقل السلع أو تخزنها لقاء أجر يدفعه التاجر أو مالك السلعة .

ثالثاً : التخزين ، وفيه اختلاط ، إذ كثيرا ما يكون التجار لديهم مخازنهم الخاصة (الجملة والقطاعى) إلا أنه فى السنوات الأخيرة ، وجدت ضرورة لإقامة مخازن لسلع خاصة لا يمتلكها التجار . وأهم هذه المخازن الثلاجات لتبريد اللحوم والبطاطس والخضر والأسماك ، وكذلك الصوامع التى تخزن القمح والحبوب وتحفظها من الفساد والضياع ، ومثل آخر هام هو صهاريج البترول والوقود التى أصبحت الحاجة إليها ماسة لأسباب استراتيجية ، وكذلك بسبب إزدياد التصنيع فمخازن البترول والصوامع والثلاجات تمثل أنواعاً من المنشآت التى يقيمها (قطاع التخزين) لخدمة التجارة والنقل . والتخزين أيضا لا يغير من صفة السلع ولا يصنعها ، إنما يحفظها فقط لقاء أجر باسم صاحبها ، وبذلك يؤدى قطاع التخزين خدمة للغير وهى خدمة ضرورية ومفيدة

للإقتصاد ، ويلزم لها استثمار ومنشآت وشركات وعمال مدربين ، وهي توفر على الإقتصاد عشرات الملايين من الجنيهات . وكلنا نذكر القمح الذى يخزن فى شون بنك التسليف المكشوفة وما يخسر منه ، والسمك الذى تحرم منه المدن لعدم وجود ثلاجات لحفظه على الشواطىء ونقله ، ولا شك أن التخزين سيقوم بدور كبير فى الإقتصاد فى السنوات المقبلة .

رابعا : إن وجود السلع بكميات كبيرة سواء لدى التجار أو لدى جهاز النقل أو التخزين أو الصناعة ، يعرضها لأخطار كثيرة منها : الحريق أو السرقة أو التلف ، ويعجز مالك السلعة عن أن يتحمل وحده هذه المخاطر ، ولذلك يلجأ إلى شركات التأمين ، لتشاركه الخطر ، وتضمن له (مقابل أجر أو عمولة) أن السلعة ستصل سليمة ، وإذا أصابها ضرر فإن الشركة تتعهد بتعويض وفقا للعقد المبرم معها ، وبذلك يحمى صاحب السلعة نفسه بدفع قسط التأمين ، أى أن (قطاع التأمين) : يقدم خدمة هى (الضمان والأمان) لصاحب السلعة ويحصل ثمن الخدمة نقداً ومن الواضح أن عملية التأمين ضرورية فى العصر الحديث ، وهى فى جوهرها لاتخرج عن كونها توزيعا لعبء المخاطر على عدد كبير من الأفراد الذين لايعرف بعضهم بعضاً ولكن يشتركون

جميعا فى هدف واحد ، هو التعاون فى تعويض من يصاب منهم بكارثة .

خامسا : وفى الوضع الاقتصادى الحديث ، يلزم قيام مؤسسات مالية ومصارف ، تقدم للمنتجين فى الزراعة والصناعة ولرجال الأعمال والتجارة ، المال اللازم لإجراء نشاطهم . فالدفع والتمويل يتم عادة عن طريق البنوك ، وصاحب السلعة لا يسلمها إلى غيره إلا إذا دفع له ثمنها ، وبذلك يحتاج المشترى إلى مال يقترضه من البنك لأجل قصير ، حتى يبيع السلعة بربح ، فيرد للبنك مااقترضه منه ، وتقوم المصارف وشركات التأمين ومؤسساته أيضاً بتمويل عمليات متوسطة المدى أو طويلة المدى ، فتقرض أصحاب العقارات (الأراضى والمساكن) بضمان عقاراتهم أموالا تحصل على ٥ سنوات أو أكثر ، كما يقرض البنك الصناعى المصانع مبالغ لآجال طويلة ، ويقوم بنك التسليف الزراعى والتعاونى بتمويل الفلاحين ومعاونتهم على إقامة المشروعات الزراعية المختلفة. فضلا عن تمويل العمليات الزراعية السنوية وقد أصبح للخدمات المالية أهمية كبيرة فى تنشيط الاقتصاد الحديث، وأهم المؤسسات المالية هى المصارف بأنواعها - وعلى رأسها البنك المركزى - وشركات التأمين

والإدخار ـ والخزانة العامة ـ والوسطاء الماليين .

سادساً : يحتاج الزارع والصانع والتاجر عادة إلى إعلام غيره عن السلعة التى يريد بيعها أو السلعة التى يريد شراءها . والوسيلة إلى ذلك هى الدعاية والإعلان والنشر ومن أجهزة الإعلان والدعاية مايتجه مباشرة إلى المستهلك ؛ حتى يطيب له شراء سلعة معينة دون غيرها ، كما توجه الدعاية أحياناً إلى غير المستهلكين ومثل ذلك الأطباء ، حتى يوصوا مرضاهم باستخدام أدوية معينة لصالح منتجيها وموزعيها .

وتخصص الشركات الغربية ـ وخاصة فى أمريكا ـ مبالغ كبيرة للدعاية والإعلان ، وتدفع أجوراً ضخمة للنشر فى الصحف والدعاية فى الراديو والتليفزيون ، فضلا عن الإعلانات الملصقة والمضاءة التى تملأ الشوارع والطرقات . والسبب فى ذلك ؛ هو أن الإنتاج الأمريكى من السلع وافر وفيه تنافس كبير بين المنتجين ، ومن جهة أخرى المستهلك الأمريكى له قدرة شرائية كبيرة لأن دخله كبير ، فضلا عن أن الإنتاج يتجدد سريعاً سنة بعد أخرى ، بحيث يلزم إعلانه للمستهلك حتى يعرفه ويطلبه.

وليس من الضرورى فى مجتمعنا الحاضر أن نجارى أمريكا والدول الغربية فى الإعلان ، لأن السلع لا توجد لدينا بالكثرة

الكافية ، والمشترى قوته الشرائية محدودة ، وليس من صالحنا ، أن نبعثر رؤوس الأموال القليلة فى صناعات تنافسية تنتج سلعاً إستهلاكية تغرى الشعب على الانفاق وعدم الادخار ، فى الوقت الذى نريد أن نبنى مجتمعنا ونطوره .

إلا أن الدعاية والإعلان بالصورة الأمريكية البراقة ، لها أصل سليم ، هو الأسواق التى تجمع بين البائع والمشترى . فالسوق التجارية ضرورية ، لأن البائع لا يمكنه بدونها أن يصل بسهولة إلى المشترى : والأسواق الريفية الأسبوعية التى تنتشر لدينا فى القرى تؤدى وظيفة هامة فى التبادل التجارى . وهكذا أيضاً شأن أسواق الحبوب فى القاهرة . وأسواق الجملة للخضر والفاكهة ، وأسواق القطن التى توجد فى مراكز كثيرة وأهمها سوق مينا البصل . وهذه كلها أسواق يتم فيها التبادل التجارى بالنسبة إلى السلع الحاضر ، وتفيد المشترى والبائع معاً ، وهى تتضمن نوعاً من الاعلان والدعاية . وقريب صلة بالأسواق ، المعارض العامة الثابتةوالمتنقلة ، وكذلك أسواق الانتاج الكبرى التى تقام فى مختلف العواصم ، ومكاتب الدعاية التجارية وغرف التجارة المحلية والأجنبية (فى ناحية التعريف والوصل بين المتعاملين) فهذه كلها أجهزة سليمة وضرورية لتبادل السلع

وتداولها ، مما يزيد النشاط الاقتصادى ويعضمن زيادة الدخل .

ويجوز لنا الاشارة أيضا إلى أسواق البضاعة الآجلة (أو العقود) أى البورصات وهى تخدم أغراض التجارة عن طريق تحديد السعر الآجل بالمضاربة عليه ، ولها أهمية كبرى وخاصة بالنسبة إلى التجارة الخارجية.

فالأسواق والمعارض ومؤسسات الدعاية والاعلان والاعلام عامة تقدم خدمات ضرورية للإنتاج الزراعى والصناعى ، وتعتبر عنصرا مكملا .

والخلاصة أن النشاط الاقتصادى فى إنتاج السلع وتداولها، يحتاج إلى خدمات ، تقوم على تقديمها أجهزة متخصصة ، يعمل فيها موظفون وعمال ومديرون وخبراء ، وهذه الأجهزة تحصل أجوراً مقابل الخدمات التى تقدمها، وبذلك تعتبر من الأجهزة التى تسهم فى تكوين الدخل القومى، فضلا عن أهميتها بالنسبة للإنتاج الزراعى والصناعى. وهذه الأجهزة تقدم الخدمات التالية:

١ ــ خدمة النقل والمواصلات ــ ويشمل النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى والأنابيب والموانئ والمنائر والتليفونات والتلغرافات والبريد واللاسلكى .

٢ ــ خدمات التجارة ــ وتشمل تجارة الجملة ونصف الجملة

والقطاعى ، وتنقسم أيضاً إلى خدمات تجارية داخلية وخدمات تجارية خارجية وأعمال التوكيلات .

٣ — خدمات التخزين — وتشمل مخازن البضائع وصوامع الغلال والثلاجات وصهاريج البترول وغيرها .

٤ — خدمات التأمين — على السلع ضد الحريق والتلف والسرقة .

٥ — الخدمات المالية — وتشمل الائتمان والتمويل والدفع والاستلام والإيداع .

٦ — خدمات التسويق — بالإعلام بالدعاية ، والإعلان والوساطة والأسواق التجارية للبضاعة الحاضرة والآجلة والمعارض والمكاتب التجارية .

٥ — الخدمات الأخرى فى المجتمع :

أوضحنا فى الفقرة السابقة أهم (الخدمات) التى تلزم مباشرة للانتاج السلعى وتداوله ، ولكن توجد فى المجتمع حاجة إلى خدمات أخرى ، ربما كانت أبعد صلة بالإنتاج السلعى وفقاً للمفهوم المألوف ، ولكنها على الرغم من ذلك لها أهميتها وضرورتها ، مما يجعل نموها وتطورها جزءا ضرورياً من الخطة . ولعل

الخدمات الأخرى التى سنشير إليها فى هذه الفقرة ، تعتبر خدمات أقرب إلى أفراد المستهلكين من الشعب عامة ، منها إلى الذين يعملون فى إنتاج السلع الزراعية والصناعية خاصة .

أولا : توجد خدمة الإسكان - أى تأجير المبانى والعقارات المبنية إلى الغير مقابل أجر . وقد يكون الساكن مالكا للعقار ، وحينئذ يكون هو المستفيد نفسه بالخدمة . وهذه الخدمة لها أهميتها فى تحديد مستوى المعيشة ، وخاصة لذوى الدخول الثابتة من الموظفين والعمال فى المدن . والمعيشة الكريمة تحتاج إلى مسكن خاص للأسرة الواحدة ، تتوافر فيه الشروط الصحية والانعزال الذى تقتضيه الأخلاق والعادات والتقاليد ؛ ولذلك يعتبر إقامة المبانى وتأجيرها للغير ، خدمة يحصل عليها المستأجر لقاء الايجار وهى خدمة ضرورية له . ونلاحظ أن شركات الأعمال والمحال التجارية وغيرها قد تستأجر هى الأخرى عقارات مبنية ، يقدمها لها قطاع الاسكان . أما الاسكان الريفى فله مشكلة من نوع آخر والايجار فيه نادر .

ثانيا : خدمات المرافق العامة — فى المجتمع الحضرى الحديث ، تحتاج المـــدن إلى مرافق عامة لتوزيع المياه النقية والكهرباء للأغراض المنزلية والصناعية والمجارى التى تجمع

الفضلات وتنقلها إلى خارج المساكن بطريقة صحية ، كما يلزم فى المدن شق الشوارع ورصفها ، وإقامة المتنزهات والحدائق ، وتنظيم تقسيم الأراضى ، وإقامة المبانى فيها ، وتحديد مناطق السكنى بمستوياتها المختلفة والمناطق الصناعية والتجارية والاشراف على وسائل النقل داخل المدن . وهذه الخدمات البلدية يتعذر على الأفراد القيام بها ، ولذلك تتعهدبها المجالس المحليةوالحكومة مقابل رسوم تجبيها ، أو لقاء الضرائب العامةالتى يدفعها السكان .

وفى القرى - تعهدت الدولة بمد القرى بمياه الشرب النقية على نفقتها ، كما أن المجالس البلدية فى القرى الكبيرة ، تقوم بأعمال الاضاءة والرش وبعض أعمال التنظيم والتخطيط بما يناسب المستوى القروى .

ثالثا : الخدمات الصحية — وأهميتها للأفراد والمجتمع عامة واضحة ، وتقوم الحكومة بنصيب كبير منها إلا أنه توجد أيضاً المستشفيات الخاصة والصيدليات ومخازن الأدوية ، كما يوجد الأطباء الذين يعملون فى عياداتهم الخاصة وفى المستوصفات ودور التمريض والنقاهة ، وتنظيم الخدمة الصحية — الوقائية والعلاجية — للشعب من أهم عناصر التقدم الاجتماعى ، فضلا عن أهميتها الاقتصادية المباشرة فى ضمان صحة العمال والشباب ،

وسلامتهم جسمانيا وعقليا وقدرتهم على الإنتاج ؛ ولذلك تولى عناية خاصة لمقاومة الأوبئة والأمراض المتوطنة الوافدة .

رابعاً : الخدمات التعليمية — أصبح التعليم ضرورة فى المجتمع الحديث ، وتقوم الحكومة بالعبء الأكبر فى توفير التعليم العام والعالى والمهنى لأفراد الشعب ، وسياسة التربية والتعليم — كما أسلفنا — تعتبر ركنا رئيسيا فى بناء المستقبل ، وتحقيق التقدم والرقى للمجتمع ، وتوجد مؤسسات تعليمية خاصة ، أجنبية وقومية ، كما توجد معاهد ليلية ومدارس تدريبية للصناعات والحرف المختلفة ، كما توجد مراكز التدريب المهنى الصناعى ، ونظم التلمذة الصناعية ومعاهد البحوث والدراسات ، وكلها فى الحقيقة مؤسسات تدريبية وتعليمية . ومن اللازم الإشارة هنا إلى نظام البعثات الحكومية الخارجية ؛ لأنه يكمل نظم التعليم الداخلية ، وكذلك إلى السياسة العامة التى تقضى بالاستعانة بالخبرة الأجنبية كلما لزم الأمر .

خامسا : الخدمات المهنية الحرة : يحتاج الأفراد والمؤسسات إلى خدمات أصحاب المهن الحرة مثل المحامين ورجال القانون والمحاسبين وأصحاب الخبرة الهندسية والفنية والصناعية والعلمية ، الذين يقدمون الرأى والمشورة والدراسة لمن يطلبها ، كما توجد

مكاتب التصميم الهندسى والتحليل العلمى والتسويق والخبرة الزراعية ، وغير ذلك من الأعمال المهنية التى تحتاج إلى تخصص عال وخبرة طويلة . وقد سبقت الإشارة إلى الأطباء الذين يقدمون الخدمات الطبية إلى الأفراد ، وهم يعتبرون أيضا من أفراد المهن الحرة فى المجتمع — ولو كانوا موظفين حكوميين — وفى المجتمع الحديث توجد خدمات مهنية تختص بالاستشارات الفنية والتنظيم ، وبعضها يوجد على صورة مؤسسات بحث ودراسة أو معاهد متخصصة ، فتقدم خدماتها لأصحاب المشروعات والأعمال أو للحكومات . وفى الهند توجد معاهد للإحصاء وللدراسات الاقتصادية التطبيقية ، تقدم خدماتها بالأجر للحكومة بموجب عقود واتفاقات ، كما تقبل أيضا تقديم خدماتها للمؤسسات الخاصة والأفراد .

وقد توسعت الحكومة الأمريكية — والحكومات الغربية عموما — بعد الحرب العالمية الأخيرة ، فى إجراء البحوث الفنية والدراسات الاقتصادية والتحليلية والإحصائية والعلمية ، عن طريق الجامعات والمعاهد العلمية ومؤسسات البحوث ، بموجب أجور تدفع لها وعقود بحث ودراسة ، حتى أن هذه العقود أصبحت المورد الأساسى لتمويل الجامعات والمعاهد العليا .

وتقديم الخبرة الفنية — فى النواحى الهندسية والزراعية والطبية والصناعية والكيميائية والاحصائية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية ، يتم لدينا أساساً فى المصالح والمؤسسات الحكومية. ولكن النظم الادارية الحكومية واختلاط المسئولية الإدارية الرئاسية بالمسئولية الفنية المهنية ، جعلت من المتعذر فى كثير من الحالات الوصول إلى رأى فنى سليم ، بعيداً عن التأثر بالنفوذ الإدارى الحكومى ، مما يعرض التصرفات الحكومية الفنية للخطأ أحياناً .

وهذا أمر خطير اتخذت الاجراءات لمعالجته فى السنوات القادمة ، وله أهمية فى حسن إعداد مشروعات الخطة وضمان نجاحها .

سادسا : الخدمات الدينية والثقافية والسياحية — يحتاج الأفراد فى معيشتهم إلى خدمات ثقافية ، عن طريق وسائل الاطلاع والأعلام ، وفى مقدمتها الطباعة والنشر والصحافة ، والإذاعة والمسرح والسينما والتليفزيون والمعارض والمتاحف الفنية والجمعيات الثقافية والندوات والمحاضرات والمهرجانات ، والثقافة هنا بمعناها الواسع ، تفيد التأثر والتأثير والاستيعاب المعنوى عن طريق الكلمة المكتوبة والمسموعة والصورة

المنقولة والحركات والغناء والتمثيل والرقص والخلق الفنى ، وهى تعتبر امتدادا لفترة التعليم المدرسى ، وجماعا لحصيلة النشاط الاجتماعى فى الأسرة وفى البيئة .

وللنشاط الثقافى أطرافه الكثيرة وفروعه ، فالتسلية والترويح فيهما راحة عصبية وجسدية وفيهما أيضا فرصة للتأمل والاعتبار والسمو النفسى . والألعاب الرياضية والنوادى الاجتماعية ، فيها خير للأجسام ، وفيها أيضا ترويض للنفوس ، والخلق الفنى والأدبى فيه تعبير عن النفس ، وله تأثير على التكوين الفكرى فى الشعب .

إلا أن الناحية الدينية من الثقافة لها أهمية خاصة ؛ لما لها من صلة قريبة بالكيان الفلسفى للأفراد وبإيمانهم ونظرتهم إلى الحياة الدنيا والآخرة ومعتقداتهم الراسخة التى تحكم تصرفاتهم اليومية ، وتجمعهم إلى صعيد واحد . وللنشاط الدينى مؤسساته ممثلة فى المساجد والكنائس وأماكن العبادة ومعاهد التخصص الدينى وفى مقدمتها الأزهر الشريف .

وحماية الملكية الفنية والأدبية وحق الأداء العلنى ، وتسجيل براءات الاختراع من التنظيمات الضرورية فى رفع مستوى الثقافة عامة ، إلا أن النشاط الأكبر فى هذا الميدان يقوم به الأفراد . وفضلا عن ذلك

يلزم إقامة منشآت ثقافية ثابتة مثل المسارح واستوديوهات السينما ومعاهد التمثيل والإخراج والموسيقى ومبانى المتاحف والمعارض.

وتعتبر الآثار القديمة فى الحقيقة تراثاً ثقافياً خالداً ، وكأنها معارض تاريخية قائمة بذاتها . ولها من الناحية الاقتصادية أهمية فى تشجيع السياحة الداخلية والخارجية ، وقد أبدت دول العالم جمعاء اهتماماً كبيراً بإنقاذ آثار النوبة التى ستغمرها مياه السد العالى باعتبارها تراثاً إنسانياً ينبغى الاحتفاظ به للبشرية جمعاء .

سابعاً : الخدمات الاجتماعية —

يضم المجتمع مؤسسات كثيرة تقدم إلى المواطنين معونات وخدمات اجتماعية، ومن ذلك الوحدات المجمعة الريفية — ولو أن عناصرها يمكن أن تنقسم إلى عمليات تربوية وصحية وزراعية وصناعية وتجارية وثقافية — وكذلك جمعيات الإصلاح الاجتماعى الأهلية ، ورعاية المنحرفين والمشوهين ومراكز تأهيل المحاربين ، وغير ذلك من المؤسسات الأهلية والحكومية التى تعمل فى مجال الخدمة الاجتماعية والإرشاد الاجتماعى .

والسياحة الداخلية لها أهمية فى المجتمع ، تزداد كلما ازداد تصنيع المجتمع ، وانتشار العمالة المنظمة الرتيبة فيه ، كما أن فيها تنشيطاً للتجارة الداخلية وترويحاً للنفس ، وقد تجذب مصايفنا

ومشاتينا البديعة — إذا عنينا بتشجيعها — الكثير من أبناء البلاد العربية الشقيقة .

ثامناً : الحرف والخدمات الشخصية —

يقصد بالخدمات الشخصية : الخدمة فى المنازل ، وخدمات الحلاقين والكوائين وأصحاب الحرف الصغيرة مثل النجارة والأثاث والسباكة والحدادة وتفصيل الملابس والأحذية والتحف ومنتجات خان الخليلى ، والمشتغلون فى هذه الحرف والأعمال طوائف شتى ، إنتاج بعضها يكاد يصبح إنتاجاً فنياً مثل أعمال الخشب المزخرف والخزف والزجاج اليدوى والصدف ، وبعضها يكاد يشبه فى عمله المؤسسات الصناعية ، مثل المغازل اليدوية والمصنوعات الجلدية والصناعات الدقيقة .

٦ — ما علاقة الخطة العامة بكل هذه الأنواع العديدة من الخدمات ؟ .

لعل الشائع أن الخطة القومية هى فقط مجموعة مشروعات فى الرى والزراعة والمصانع والمبانى والمؤسسات . وهذا غير صحيح — لأن الخطة لها أهداف اقتصادية ولها أهداف اجتماعية أيضاً — فأهدافها الاقتصادية هى زيادة الدخل القومى بحيث يتضاعف فى عشر سنوات ، وأهدافها الاجتماعية هى خلق المجتمع

الديموقراطى الاشتراكى التعاونى الذى يسوده الاتحاد والتضامن، وتقوم فيه الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين.

إن أهمية الجانب الاقتصادى فى الخطة ، ينبغى ألا تنسينا لحظه واحدة ، أن الخطة إنما وضعت لتحقيق رخاء الأفراد وبناء مستقبل أولادهم ومستقبلهم هم أنفسهم ، فالتصنيع فى الخطة وسيلة للعمل والكسب أمام المواطنين ، والسد العالى أداة من أدوات الانتاج تؤدى إلى توافر السلع الزراعية والغذائية ، وتستصلح بها آلاف الأفدنة التى يتملكها المواطنون ، الذين حررتهم الثورة من قبل من ربقة الإقطاع ، ثم زادت على ذلك بتمليكهم الأرض التى يعملون فيها ، ويبنون كرامتهم وعزتهم وعزة وطنهم .

ورخاء الأفراد وسعادتهم ، لا يعتمد على الغنى المادى فحسب ، بل يتوقف على ثقافتهم وتعليمهم وسلامة صحتهم وتكافلهم الاجتماعى واحترام كل منهم لأخيه وتعاونهم على البر والتقوى وتحابهم فى الحق وتساندهم فى الشدائد ، تلك الصفات التى عرف بها العرب منذ قديم الزمان ، فى أرضهم الطاهرة ، أرض النبوة والرسالات ، تلك الروح التى يفتقدها العالم اليوم ، فلا يجد غناء عنها لا فى الطائرات ولا فى الدبابات ولا فى الصواريخ

ولا فى القنابل ؛ لأنها لا تنبع إلا من داخل النفس ثم تنعكس على الحياة فتضيئها ،

فالسعى إلى التقدم الاقتصادى الصناعى والزراعى ، وتنظيم إنشاء المرافق والطرق والتعمير والتشييد ، كله وسيلة ومدخل إلى الثورة الاجتماعية ، التى ينبغى أن تصل إلى شغاف القلوب وأعماق النفوس ، عن طريق الحب والخير والتعاون ، لا عن طريق الحقد والكراهية والصراع .

وقطاعات الخدمات كما رأينا ، منها ما يتصل مباشرة بالإنتاج السلعى ، ومنها ما هو أقرب إلى خدمة المستهلكين مباشرة ، ومنها — مثل النقل والمواصلات — يخدم المنتج والمستهلك معاً ، وقطاعات الخدمات تضم ٣٤٪ من الأفراد العاملين فى المجتمع أى حوالى الثلث ، والدخل الناشىء عنها تبلغ نسبته إلى الدخل القومى الإجمالى ٤٢٪ أى أكثر من الثلث . ويمثل الجدول التالى ، نصيب الزراعة والصناعة (بما فيها التشييد والكهرباء) والخدمات من العمالة ومن الدخل القومى (١٩٥٩) ،

جدول رقم (٦)

النصيب المئوى للزراعة والصناعة (والتشييد) والخدمات من الدخل القومى والعمالة

النشاط	نصيبه من الدخل	نصيبه من العمالة
الزراعة	٣٠ ٪	٥٢ ٪
الصناعة والتشييد	٢٨ ٪	١٤ ٪
الخدمات	٤٢ ٪	٣٤ ٪

وقطاع الخدمات يحتاج فى السنوات القادمة إلى تطور كبير لتحسين مستوى الخدمة ونوعها وتنظيمها ، من تدعيم منشآت المواصلات خاصة والإسكان الشعبى والتعليم والبحوث العلمية . ولكن ينبغى زيادة النسبة المئوية للدخل من القطاعات السلعية ، بحيث تصل إلى ٦٥ ٪ أو أكثر من الدخل القومى ، بدلا من نسبة ٥٨ ٪ الحالية ، والسبب فى ذلك ، هو أن توسع الخدمات على حساب الإنتاج السلعى ، يعتبر ظاهرة ضعف فى الكيان الاقتصادى ، ينبغى العمل على إزالتها ، كما أن قطاع الخدمات مزدحم بالكثير من العاملين فيه ، الذين يقومون بأعمال قليلة

الأهمية سواء فى تجارة التجزئة أو الخدمات الشخصية ، وسيلزم امتصاصهم فى القطاعات الأخرى حينما يتم التوسع فيها فى الخطة، خاصة وأن التنظيم التعاونى للمجتمع سينقص إلى حد كبير من الحاجة إلى الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين .

الخلاصة :

حينما يزيد الدخل القومى سنة بعد سنة ، يزيد الإنتاج القومى من السلع والخدمات بنسب مختلفة ، كما يزداد عدد العمال فى كل نشاط إنتاجى ؛ ولذلك ينبغى دراسة كيفية حدوث هذه الزيادات وما بينها من ترابط وتناسب ، مع العمل على زيادة الإنتاج السلعى زيادة نسبية ومطلقة فى المجتمع ، وتحويل الفائض من العمال إلى القطاعات النامية .

مستوى معيشة السكان يتحدد فعليا بمقدار ما يحصلون عليه من سلع وخدمات ، ولكن من الضرورى أن تكون الخدمات مؤداة على وجه سليم ، يسمح بإحداث الفائدة المرجوة منها ، ولذلك سيلزم فى السنوات القادمة أن يرتفع مستوى الخدمات نوعيا ، بالاضافة إلى التوسع فيها وفى الإنتاج السلعى بنسبة أكبر .

عبـــرة من المـــاضى ونظـــرة إلى المســتقبل

١ - الدفاع ضرورة

من المفيـــد إذا أردنا أن نعمل على التقدم والنهوض الاقتصادى والاجتماعى ، أن نمعن النظر فى الأسباب والظروف التى أدت إلى تخلفنا فى الماضى ، حتى ننتبه إليها ونعمل على إزالتها وتجنبها فى المستقبل .

بدأ التأخر فى مصر فى أواخر عهد المماليك قبل الاحتلال التركى ، إذ فسدت الإدارة الحكومية وشغل الملوك والرؤساء بمصالحهم الخاصة دون مصالح الشعب عامة ، وأهملوا القوات المسلحة والجند والحصون ، حتى قام الأتراك العثمانيون وتغلبوا على الدولة واحتلوا البلاد .

من ذلك نرى أهمية تقوية الجيش والقوات المسلحة ، وتعبئة المواطنين جميعاً ، وتدريبهم على الدفاع عن الوطن ، خاصة وأن الأعداء من الإستعماريين والصهيونيين لا يزالون يحتلون أجزاء عزيزة من أرض الوطن العربى ، وقد حاولوا امراراً بالدس والخديعة تارة وبالهجوم السافر الغادر تارة أخرى أن ينالوا من استقلالنا .

وعلى ذلك فلا غنى مطلقاً ـ مادام العالم كله مدججاً بالسلاح ـ عن أن نأخذ حذرنا ، وأن نتأهب للدفاع ونكون دائماً على إستعداد

للحرب والقتال ، ولا يصح أن نرضى دون ذلك بديلا .

٢ — العلم نور وقوة

ثم طيلة العهد التركى ، خيم الجهل المطبق على البلاد ، فجمع أهل الصنائع والحرف وأرسلوا إلى الآستانة ليعملوا فى قصور السلاطين ، وأقفلت المدارس والمعاهد ، وقل عدد العلماء وأقفل باب الاجتهاد فى العلم والعرفان ، وانقطع الاتصال بالخارج ولم يكن الأتراك العثمانيون أنفسهم أهل علم أو ثقافة ، فخربت فى عهدهم المدارس ومراكز العلم والمعرفة ، ليس فى مصر والشام فقط ، بل فى بلادهم ذاتها .

وحدث أن كشفت الأمريكتان، وبدأ عهد الملاحة البحرية والاستعمار الغربى ، والكشف عن طريق رأس الرجاء الصالح، والفتوح الأسبانية والهولندية والبريطانية والفرنسية فى الشرق الأقصى وفى أفريقيا وفى الدنيا الجديدة ، ولكن الدولة العلية ، كانت غافلة عن كل هذه التطورات العظمى فى الحضارة البشرية ، فكان السلاطين والخلفاء مشغولين بالجوارى والفرمانات ، وكان الحكام همهم جمع المال والارتشاء والاستبداد . واستمرت الدولة غافلة عن الكشوف العلمية والصناعية والفنية التى تمت فى عصر النهضة الأوروبية . ولم يكن لديهم علماء ولا رجال صناعة أو فن أو اطلاع ، ولم يبق فى مصر غير الأزهر منارآ

للعلم وقد خبا نوره ، وانصرف علماؤه إلى الكتب القديمة العتيقة، ولم تكن لهم قط أية صلة بالمعرفة الناشئة فى الدول الأوروبية ، حتى قدم الفرنسيون مع نابليون فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، فأدهشوهم بالتجارب الكيميائية التى كانوا يجرونها أمامهم ، وبالأسلحة الحديثة وبالمعرفة العلمية فى الفلك والرياضيات والنبات والفنون الهندسية والصناعية والطبية .

والمستفاد من ذلك ، أن من الواجب الاتصال الدائم بمجريات الحضارة البشرية ومراكز تقدمها ، وأننا حينما نغلق أبواب العلم عن أعيننا لا نضر إلا أنفسنا ، وحينما نغتر بما لدينا من معرفة ، نكون كالنعامة التى تضع رأسها فى الرمل هرباً من الصياد ؛ ولذلك ينبغى العناية كل العناية بالتعليم والتدريب والتعرف على أحدث النتائج العلمية والمشاركة مع علماء العالم كله فى التقدم ، مع الاهتمام بصفة خاصة بأوجه الإفادة من المعرفة العلمية فى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى ، ورفع مستوى المعيشة ومعالجة مشكلات المجتمع والسعى إلى تقدمه ، ولنعتبر أن كل معرفة مفيدة وأن للعلم قيمة فى ذاته .

وقد ذكر السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبه الأخيرة

فى الهند والباكستان أن العالم يكاد ينقسم فى العصر الحديث إلى دول تعلم ودول لا تعلم . فالدول التى تعلم ، لديها العزة والقوة والمال ، والدول التى لا تعلم ويحتكر العلم ويمنع عنها ، تصبح ضعيفة متخلفة أمام الدول الأخرى ، فكأنما نشهد بدء استعمار جديد ، أداته احتكار العلم وحبس المعرفة العلمية .

وقد زادت أهمية العلم فى النهضة الاقتصادية زيادة كبيرة فى القرن الحالى ، ولكن الحقيقة باقية وقديمة ، أن العلم قوة والمعرفة نور يضىء مدارج الرقى والنهضة ، وأن الجهل ضعف وظلام ، يجعل الجاهل يتخبط فى سيره ولا يتقدم فى سبيله .

٣ — النهضة الحقيقية هى نهضة الشعب

ولما جاءت الحملة الفرنسية ومعها مجموعة العلماء الأفذاذ الذين درسوا مصر دراسة علمية منظمة وأخرجوا فيما بعد المجلد المعروف بإسم (وصف مصر) ، اتصلت الأمة بالحضارة الغربية ، فلما استولى محمد على على السلطة ، أراد أن يسخر العلم والمعرفة الحديثة لتدعيم سلطانه ، فقرب علماء الفرنجة ومهندسيهم ، وأرسل البعوث إلى فرنسا ، وأقام معامل البلاد وأحواض السفن ومصانع الغزل والنسيج وغيرها من المؤسسات الحديثة لخدمة قواته العسكرية . ولكنه فى الوقت ذاته ، استولى على الأرض وأذل الفلاحين وظلم الشعب وسخره لأغراضه ، واضطهد القادة

والمفكرين ؛ ولذلك بقى منفصلا عن الشعب ، فكانت النهضة فى عهده نهضة حكومية لا شعبية ، لا جذور لها فى تربة الدولة ولا أساس ، ولذلك فإنه بعد أن تألب عليه الأعداء ، وخلفه من جاء من بعده ، أقفلت المدارس وعطلت المصانع وتوقفت الصناعة ، ولكن بقى بعض الأفراد الأفذاذ مثل على مبارك ومحمود الفلكى وسامى البارودى الذين كانوا قد تلقوا العلم فى الخارج ، فكانوا فى أواخر القرن التاسع عشر قادة الفكر والبعث فى البلاد . ويستفاد من ذلك ، أن النهضة الحقيقية لابد وأن تكون مرتكزة إلى الشعب نفسه ، وليس إلى الحكومة وحدها . فالمقصود هو ترقية الشعب وتقويته بالعلم والمعرفة والتدريب والوعى ، ليعمل ويرقى ويتقدم ، وليس المقصود أن ترقى الحكومة وحدها وتترك الشعب متخلفاً من ورائها .

ولذلك تقرر أن يرجع إلى الشعب دائماً فى الأمر ، وأن يشترك الشعب ممثلا فى هيئات الإدارة المحلية وتنظيمات الاتحاد القومى فى إعداد الخطة القومية ومناقشتها ومراقبة تنفيذها . فالنهضة إذن لا تكون صحيحة إلا إذا كانت شعبية ، ولا يمكن أن تقوم دولة على أكتاف عدد قليل من الخبراء الأجانب أو طائفة محدودة من الأرناؤوط ، بل يجب أن ينتشر الوعى الشعبى

بين الجماهير كلها ، بأهمية النهضة ، حتى يعرف كل مواطن واجباته وحقوقه ، ويتعاون مع الدولة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية تعاوناً صادقاً مخلصاً .

٤ — فلنحذر الفتنة والفساد والانهيار الاقتصادى :

ولما جاء عهد إسماعيل ، وأسرف فى الاستدانة لأغراض فاسدة ، زاد النفوذ الأجنبى وأصبح رجال صندوق الدين هم أصحاب السلطة الحقيقية فى البلاد ، وأشرفت البلاد على الافلاس بسبب سوء التصرف والفساد ، ثم امتد النفوذ الأجنبى فقاوم الحركة الشعبية النيابية التى كانت قد بدأت فى الظهور ، وأثار الفتنة بين الشراكسة والفلاحين ، وهكذا تدخل عملاء الاستعمار بالدس والوقيعة والغش والرشوة لتفرقة الصفوف وإيقاف حركة النهضة السياسية والفكرية فى البلاد ، وتآمروا على الشعب ، تعاونهم فى ذلك قيادة خائنة ، حتى أطاحوا بالقوى الشعبية واحتلوا البلاد إحتلالا عسكرياً دام ٧٤ عاماً طويلة متتالية.

فالفتنة أشد من القتل ، وأعوان الاستعمار يعملون على التفرقة والاستغلال والخداع ، ويثيرون الشعارات الفاسدة ، ويصرفون الشعب عن مصالحه الحقيقية ليشغل بمعارك فرعية .

واستمر المستعمر يعمل على التفرقة والوقيعة . فتارة يدعى أنه

يحمى عرش الخديو من الضباط الثائرين ، وتارة يحمى الأجانب والأقليات من سطوة الحكومة وظلمها ، ثم إنه أثار الوقيعة بين الأقباط والمسلمين ، وبين رجال الدين والطائفة الناشئة من المتعلمين ، وعمل على انحراف الدعوة السياسية ، فتارة يدعو المستعمر إلى الخروج على الدولة العلية ، وتارة أخرى يتقمص شخصية المدافع عن مصالح الخلافة الاسلامية ضد أطماع الدول الأوروبية ، وهكذا دائماً يسعى الاستعمار وعملاؤه إلى التفرقة والوقيعة .

ونذكر بالذات ، كيف أن المستعمر رفض فكرة إقامة الجامعة الأهلية ، وكان اللورد كرومر يدعو إلى فتح الكتاتيب لخدمة الشعب بدلا من فتح الجامعة .

قد تبدو هذه الوقائع التاريخية بعيدة العهد وخارجة عن موضوع التنمية ، ولكنها فى الواقع حقائق لا يصح أن نغفل عنها ، لأننا خبرناها وعرفناها وعشناها سنين طويلة . فليست التنمية الإقتصادية والاجتماعية أمراً منفصلا عن حماية الوطن من الأعداء المتربصين له فى الخارج أو المتآمرين عليه فى الخفاء ، وليس الاقتصاد منفصلا عن الكيان القومى ولا عن الوعى الشعبى ، بل إن كل الجهود التى تبذل لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل

القومى ، لا يمكن أن نكون ذات قيمة حقيقية ، إلا بقدر ما تدعم الكيان القومى كله بعناصره الفكرية والسياسية والثقافية ، وبقدر ما تخدم المواطنين وتزيد من تماسكهم وتعاونهم ووعيهم الصحيح .

٥ — اعقلها وتوكل :

وحينما أصبحت مصر مزرعة لإنجلترا تصدر إليها القطن الذى يصنع فى لانكشير ، حرص الإنجليز على أمرين أساسين :ـ

الأمر الأول : أن تنظم طرق الرى والزراعة تنظيما علميا كاملا ، حتى تنتج أصناف القطن المصرى الممتازة بما يضمن التفوق التام لصناعات لانكشير فى جميع أنحاء العالم ، ثم مراقبة حلج القطن وفرزه ومنع خلطه ، وتسويقه فى الداخل والخارج ، وتنظيم تصديره وتجارته تنظيما دقيقا كاملا بحيث يصبح سلعة محتكرة للشركات البريطانية بواسطة بيوت التصدير الأجنبية والمصارف البريطانية فى البلاد .

ولذلك سنت تشريعات شديدة تعاقب من يختزن القطن دون حلج ، ومن يخلط أصنافه أو يغش فى رتبه ، ونظمت عملية التمويل تنظيما كاملا ، وكذلك عمليات التسويق ، وتدخلت الحكومة ـ ومن

وراءها المستعمر - تدخلا تاماً فى الرقابة والإنتاج والتصريف وفى جميع مراحل القطن على وجه العموم .

والأمر الثانى : أن لا يؤدى تنظيم زراعة القطن وتجارته والرقابة عليه ، والإيراد الذى يصل إلى البلد منه ، إلى أى تقدم صناعى أو فنى أو علمى آخر . فتركت الصناعة ضعيفة وحوربت المشروعات التعليمية والثقافية والبعثات ، وشجعت الشركات الاحتكارية الاستغلالية على العمل ، وجعلت المصارف والمؤسسات المالية فى أيدى الأجانب دون المصريين ، واستعين فى ذلك كله ، بأعوان الاستعمار من كبار رجال الحكم والإقطاع .

وكانت الحجة فى تنفيذ مشروعات الرى والزراعة والرقابة التامة على إنتاج القطن وحلجه وكبسه وتصنيعه وتصديره ، هى المحافظة على ثروة البلاد وخدمة الفلاح . أما الحجة فى إهمال مشروعات التصنيع وترك الدولة والشعب فريسة لشركات الاحتكار والمؤسسات الأجنبية فكانت الأخذ بمبدأ الاقتصاد الحر وسياسة عدم التدخل ، على الرغم من أن الشعب نفسه كان يناله أكبر الضرر .

ومن عجب أنه حينما ، رجعت مقاليد الحكم إلى أبناء البلاد ، وأرادوا إقصاء عملاء الاستعمار والاحتكار عن أسواق التجارة

والمال ، وحينما أرادوا أن يشجعوا الصناعة وينظموا إجراءاتها وينفذوا برامج المشروعات الكبرى ، قيل مرة أخرى كلام عن الحرية الاقتصادية وسياسة عدم التدخل ، وغير ذلك من الحجج التى كان يستخدمها المستعمرون فى البلاد المتخلفة ، بينما هم يتبعون قواعد غيرها فى بلادهم ، بل وفى البلاد الأخرى كلما حلا لهم الأمر.

والأمر المستفاد من ذلك ، أن الأهداف الاقتصادية للدولة ، حينما تحدد على أسس قومية سليمة ، ينبغى العمل على إنجاحها ، ولا عبرة إلا بالخبرة والتجربة الفعلية والنظر السديد ، أما التزام الآراء استناداً إلى أوضاع قد تكون قائمة فى دول أخرى ، أو قد تكون قد صلحت فى عهود وظروف أخرى ، فأمر لا يصح أن يعلق عليه الصالح العام .

ثم صدر دستور سنة ١٩٥٦ محدداً عناصر السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، فنص على إعداد خطط لتنمية الاقتصاد القومى تنفذ فى آجال محدودة ، كما نص على سياسة التوجيه الاقتصادى ، وصيانة الملكية الفردية واعتبارها وظيفة اجتماعية وأشار إلى أن رأس المال حر فى حدود القانون وبما لا يؤدى إلى السيطرة على الحكم أو الاستغلال أو الاحتكار .

وأذكر أنه حينما دارت فى سنة ١٩٥٣ مناقشات بشأن

مشروع الدستور ، حاولت أن أقنع أحد أعضاء تلك اللجنة عبثا ، بأن يثير ضرورة تضمن الدستور نصوصا تشير إلى سياسة التنمية الاقتصادية ، ومعالجة التخلف الإجتماعى الذى ورثناه عن الماضى ، فرفض معتذراً بعدم وجود أى نص مماثل فى الدساتير الفرنسية أو البلجيكية أو الإيطالية التى اطلع عليها ! ولم يكن ثمت فائدة أن أوضح له ، كيف أن تلك الدساتير لم تنزل من السماء ، وأنها وضعت فى عصرنا هذا لقوم غيرنا ولشعب لم يقع فريسة للقوة المستعمرة الغاشمة والإقطاع قرونا .

والآن فى سنة ١٩٦٠ لا يجد المرء صعوبة فى الاقناع بضرورة تنظيم التنمية الاقتصادية فى الدول التى تخلفت طويلا - بل وفى كل الدول فى الحقيقة - ولكن لا زالت توجد بيننا العقلية التى ترجع إلى الكتب والمؤلفات الأجنبية ، وتنظر إليها كأنها الكتب المقدسة ، تنقل منها وعنها ، دون أن تراعى حقيقة الأوضاع والأزمنة التى أنشئت فيها تلك المؤلفات الجليلة . وأولى بنا أن ننظر فى الأمر ونحكم الفكر ونراعى الواقع ونجارى العصر ونحس بإحساس الملايين من أبناء الشعب ونعمل على ترقيتهم ، قبل كل شىء .

والذى فعله الإنجليز فى مصر فى شأن القطن وإهمالهم التصنيع

والتعليم والتدريب ، فعله الاستعمار فى كل مكان حل به وأخضعه لسلطانه ، ولا زال يفعله كلما سنحت له الفرصة . فالهند تقدمت فى عشر سنوات بعد الاستقلال فى الصناعة والتعمير بمثل ما حصلت عليه فى مئات السنين تحت حكم الاستعمار ، وغانا أعدت فى سنة واحدة بعد الاستقلال خطة كاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وغينيا حاربها الاستعمار الفرنسى وجمد أموالها وسحب موظفيه ـ كما فعلوا فى قناة السويس بالمرشدين تماما ولكنها تتقدم وترتقى وغيرها كثير .

فالرغبة فى التنمية الاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى للشعب ، أصبحت رغبة عامة شاملة ، وهى تدفع الشعوب والحكومات إلى إعداد خطط التنمية وتنفيذها تباعا الواحدة بعد الأخرى ـ كل وفقا لظروفها وأوضاعها ومشروعاتها ، ولكن الجميع يسيرون فى ركب التقدم والرقى ، وتعويض مافاتهم ، وهم فى هذا كله يخالفون ما جاءت به الدساتير البلجيكية والفرنسية مخالفة تامة دون أى تردد أو إحجام .

٦ — لا صراع ولا انفرادية :

وبعد ثورة ١٩١٩ دخلت البلاد فى عهد يتسم بأنصاف الحلول وأشباهها ، فكنا دولة مستقلة محتلة فى نفس الوقت ، كان لنا سفارات وتمثيل سياسى ولكن ليس لنا سياسة خارجية

ننفذها عن طريق تلك السفارات . كان لنا جيش وطنى وقيادات ولكن لا يوجد لديها سلاح ، وكنا نتحالف مع أعداء البلاد المحتلين لأرضنا ، كانت الامتيازات الأجنبية تشل يد الحكومات فى التصرفات المالية والتشريعية ، ولذلك اتجهت تلك الحكومات تحت ضغط الشعب إلى التوسع فى الخدمات التعليمية والطرق الزراعية وردم البرك وبناء المستشفيات القروية وحل مشكلة الرهون العقارية لصالح البنوك العقارية ذاتها ، دون أن تجرأ تلك الحكومات على التقدم فى الاتجاه الصحيح وهو التشريع المالى والاقتصادى والاجتماعى ، الذى يؤدى إلى التصنيع ، وإلى تحرير الفلاح من الإقطاع ، ومن سلطة الإدارة الأجنبية . وكلنا نذكر قانون العمد وكيف أثار أزمة وإنذارات عسكرية ، ومشروع تحديد الملكية الزراعية وكيف رفض . أما إنشاء المدارس والمستشفيات ووصلات الطرق وردم البرك ، فأصبحت أدوات تستغل الأغراض الحزبية المحلية ، وأصبح كل وزير يغير البرنامج الذى وضعه سلفه ، وتنوعت البرامج والمشروعات ، وغيرت أسماء المعاهد والمدارس والجامعات والشوارع والميادين .

أما النفوذ الأجنبى فى الدوائر المالية والاقتصادية ،

والشلل الذى أصاب التنمية الصناعية ، فيما عدا شركات بنك مصر وبعض المؤسسات الأخرى ، فاستمر قائماً حتى أزاحته الثورة عام ١٩٥٦ .

إن فتح المدارس وإنشاء المستشفيات وردم البرك وإعلان الضمان الاجتماعى ، كلها أمور طيبة من حيث المبدأ ، ولكن كيف يمكن أن تحدث نهضة حقيقية ، إذا كانت الرقعة الزراعية لا تزيد والإنتاج الزراعى فى تدهور وأثمان الأراضى فى ارتفاع مستمر ، ومشروعات الرى والصرف الكبرى معطلة . وكيف تكون النهضة الحقيقية والصناعة لا تتقدم ، ووسائل النقل والمواصلات مجهدة منهكة ، ومرافق الكهرباء والمياه على وشك الانهيار ، واقتصاد الدولة تديره المصارف الأجنبية الاستعمارية .

إن التقدم الحقيقى ينبغى أن يكون كاملا شاملا متوازناً فى جميع الجهات من سياسية واقتصادية واجتماعية . كما أن التقدم ينبغى أن يكون منظماً منسقاً متكاملا ، كل خطوة فيه تدفع إلى خطوات أخرى ، وكل نجاح فى إحداثه يفتح الباب أمام فرص أخرى للنجاح . ولما كانت هذه الشروط غير متوافرة فيما قبل الثورة ، فإنه قامت دعوات وصيحات غريبة ، بعضها يطالب بعدم التوسع فى التعليم ، حتى قال أحدهم إذا تعلم أولاد الفلاحين

فمن يزرع لنا الأرض ، وقامت دعوة إلى التمسك بالتقاليد القديمة والاعتزاز بالعروبة التاريخية التى ترجع إلى صدر الإسلام ، دون أن يجهدوا أنفسهم بمعرفة شيء عن الدول العربية المعاصرة ومشكلاتها ، وقامت طوائف تدعو إلى التوحيد والتطرف الدينى وطوائف أخرى تدعو إلى المذاهب اليسارية المتطرفة . وقامت دعوة إلى التمسك بالفرعونية والمصرية القديمة ، وناهضتها دعوة العروبة التاريخية التليدة ، وهكذا شهد ذلك العصر بذور الثورة والانفعال الفكرى ، وكان عهد أنصاف الحلول وأشباهها .

ولعل بعض آثار ذلك العهد القريب لازالت بيننا قائمة متخلفة فى صورة أو أخرى . فالحديث عن الدساتير البلجيكية لم يعد يسمع ، ولا الحديث عن سياسة الحرية الاقتصادية فى اقتصاد يتجه نحو التنمية السريعة ، ولكننا لا زلنا نسمع المفاضلة والمساجلة بين مشروعات الخدمات ومشروعات الانتاج — كأنما مشروعات الخدمات هذه تخدم قوماً ، ومشروعات الانتاج تخدم قوماً آخرين ، ولازلنا نجد الانفرادية والاقطاعية فى الدوائر الحكومية ، كأن كلا منها تعمل لهدف خاص بها ، وتحرص على تحقيقه دون مراعاة للأوضاع العامة فى الدولة كلها . وهذا الشعور ربما نأخذه بنية حسنة على أنه فرط تحمس مصلحى ،

ولكنه ربما كان استمراراً لما كان يجرى فى عهد الحزبية ، من السعى نحو الانفرادية والطموح الشخصى لدى بعض الموظفين .

وكان الشعب قد تعود فى العهد الماضى — بناء على الخبرة الفعلية — أن ينتهز فرصة الانتخابات أو الصراع الحزبى وتغير الوزارات ، لكى يتقدم بمطالب شخصية أو محلية ، وكانت الحكومة من جهتها تجيب الطلبات التى تقدم عن طريق أنصارها ، تعزيزاً لمركزهم وسط أهليهم ، ولذلك كثرت المشروعات الصغيرة العديدة المتناثرة ، وأهملت المشروعات الكبرى التى تحتاج إلى مال كثير ووقت طويل لا يسمح باستغلالها حزبياً . أما اليوم ، فالشعب كله لديه وعى تام بالصالح القومى العام من حيث إحداث التنمية الاقتصادية السريعة فى قطاعاتها الزراعية والصناعية على السواء وفى قطاعات النقل والمواصلات والخدمات معاً .

ومن الطبيعى أن إصلاح أخطاء الماضى الموروثة ، والتخلص من آثارها يمكن أن يتم بين يوم وليلة، بل لابد من علاج الموقف بصبر وأناة وعزم وثبات واطمئنان ، وفى تعاون تام بين الشعب والحكومة ، فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٧ — والخلاصة :

(ا) التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدفها الخطة القومية ، تستند إلى قيام الكيان السياسى للدولة ، وضمان أمنها وسلامتها عن طريق التعبئة الشعبية والقوات المسلحة .

(ب) العلم والمعرفة عماد من عمد المجتمع الناهض ، وعلينا أن نعمل بكل جهد على الاتصال المستمر بمصادر التقدم العلمى والفنى فى العالم وخاصة فى هذا العصر ، حتى نأمن من الاستعمار العلمى الحديث .

(ح) بناء المصانع وإنشاء المزارع أمر أسهل من بناء التعاون الشعبى والتكتل القومى ، ولابد أن تكون النهضة الاقتصادية والاجتماعية قائمة على الشعب ومنبثقة من وعيه .

(ى) تعمل القوى المناهضة للتقدم على بلبلة الأفكار، وإحداث الفرقة فى الرأى وفتح جبهات فرعية الغرض منها تشتيت الجهود .

(ه) علينا أن نجابه بأنفسنا المشكلات التى توجهنا ، وأن نبذل كل جهد لتحقيق الأهداف القومية دون اعتبار لآراء

أو نظريات قد تكون صحيحة لأوضاع وظروف غير ظروفنا .

(و) المشروعات المحلية والطلبات الشخصية والانفرادية والإقطاع فى بعض الدوائر الحكومية وغيرها آثار فى طريق الزوال لعهد الحزبية والاستقلال الزائف الذى سبق الثورة .

أهم مشروعات الخطة العامة للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥

١ - هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بدون تخطيط ؟

عرفنا أن العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية كلها قد تجمعت واتحدت قرونا ؛ لتحدث التخلف الاقتصادى والفقر والمرض والجهل فى مناطق كثيرة من العالم فى أفريقيا وآسيا خاصة ، أصيبت بالاستعمار من الخارج ، وبالفساد والانحلال فى الداخل . هذا بينما قامت فى دول أخرى فى أوروبا وأمريكا نهضات علمية وصناعية وزراعية واقتصادية ، جعلت المجتمع يتقدم فى مدارج الرقى ، ولذلك يصبح من واجب الدول المتخلفة ، إذا أرادت التقدم ، أن تحدث ثورة فى اقتصادها ، وثورة فى مجتمعها وثورة فى نظام الحكم فيها ، وثورة فى نظرة الأفراد إلى الحكومة ، وفى كثير من نواحى الحياة التى تكون قد استقرت تحت الحكم الأجنبى وفى أوضاع التخلف والتأخر .

تعتبر التنمية فى هذه الدول واجبا قوميا على كل فرد أن يعمل فى سبيله ، وأن يضحى بالجهد والمال ، فما بالك إذا كانت

التضحية المطلوبة لا تضيع المال بل تزيده ولا تستنفد الجهد بل تضاعفه والمال يزيد والجهود تضاعف بالتنظيم.

والتخطيط هو تنظيم استخدام الأموال، و بذل جهود المواطنين لزيادة الدخل، وزيادة الدخل مع العدالة الاجتماعية معناها: رفع مستوى المعيشة والحياة للأفراد، ولو ترك الاقتصاد وشأنه دون تخطيط، ما نما ولا تقدم، لأنه بوضعه القديم ضعيف لا يقوى على النمو، ولو كان قوياً لما حدث التخلف والتقهقر. ولو ترك الاقتصاد وشأنه لأصبح الأفراد فريسة لرأسمال الأجنبي والاستغلال المحلى.

فإذا كنا نريد أن نغير الأوضاع القديمة لأننا لا نقبلها، فيجب علينا اتباع أساليب جديدة للنهوض والارتقاء.

والتخطيط هو الأسلوب الذى اتبعته كل الدول التى كانت متخلفة فى الماضى، والتى عقدت العزم على التقدم والرقى اقتصاديا واجتماعيا.

أما الدول التى كانت فى الطليعة منذ عشرات السنين، فلم تكن فى حاجة إلى اتباع أسلوب التخطيط، لأن مجتمعها كان قويا سليما قادراً على النمو والتقدم. ولكن حينما انتهت الحرب الكبرى الثانية، ودمرت دول أوربا الغربية، وأرادت تلك الدول تعمير مصانعها، وتجديد مرافقها، وزيادة الإنتاج الذى كان قد ضعف

بسبب الحرب والتخريب ، اتضح لتلك الدول ذاتها أن من اللازم عليها إذا أرادت التعمير أن تتبع أسلوب التخطيط ، وحينما تقدمت الولايات المتحدة ، فمنحت تلك الدول معونة كبيرة فى صورة مشروع مارشال ، نظمت الإفادة من تلك المعونة تنظيما تخطيطيا بواسطة الدول المشتركة فيها .

فالتخطيط ضرورة تنظيمية لتعبئة الجهود وإحداث التقدم السريع ، وهو لا يتعارض مع الحرية ؛ لأن الحرية الحقيقية هى فى أن يعبر الشعب عن رأيه فى رفع مستوى المعيشة ، وأن يزداد الدخل القومى بما يسمح لكل مواطن أن يعيش عيشة كريمة ماديا ومعنويا .

والاقتصاد الضعيف فى الدول المتخلفة كان يضمن الحرية فقط للمستعمرين والمستغلين أن يزدادوا إثراء وقوة ، وكان يضمن الحرية للشعب أن يتمتع بالفقر والمرض والجهل .

فلا حرية مع استعمار ولا حرية مع جهل ولا حرية مع مرض ولا حرية مع استغلال أو قهر . فالتخطيط تعبير عن إرادة الشعب فى التقدم وتعبير عن رغبته فى الحرية ، وهو ليس تعبيراً فقط عن الإرادة والرغبة ، بل هو يرسم السبيل إلى التقدم الصحيح والحرية الحقة . فلننظر فى الصفحات التالية المشروعات التى ستنفذ لتحقيق التقدم والحرية .

٢ — مشروعات الخطة : الري والصرف والزراعة :

يقدر أننا سننفق فى السنوات الخمس القادمة ١٩٠ مليون جنيه على مشروعات السد العالى والرى والصرف .

وسيكون نصيب السد العالى منها حوالى ٧٠ مليون جنيه (بدون الكهرباء) . وسيستمر الإنفاق على السد العالى بعد سنة ١٩٦٥ لاستكمال السد ومحطة الكهرباء الضخمة ، ولكننا نحسب فقط ما سينفق فى خلال السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ .

وسيبدأ تنفيذ برنامجا ضخم للصرف الحقلى فى المناطق التى أضر بها ارتفاع مستوى المياه الجوفية فى وسط الدلتا وجنوبها ، وقد صدر قانون يسمح لوزارة الأشغال بإنشاء هذه المصارف وخصم ثمنها من الأهالى على أقساط طويلة المدى.

وستقام منشآت الرى والصرف للأراضى المستصلحة الجديدة فى مشارف الوادى ، وتستمر وزارة الأشغال فى برنامج إنشاء المصارف الرئيسية، وتعديل طرق الرى ونظم المناوبات مع تجربة نظام الصرف المحلى ، بدلا من الاعتماد كلية على المصارف الطويلة .

وستقام مجموعة من الآبار الجوفية الكبيرة فى منطقة جنوب الدلتا ، للحصول على مورد إضافى من المياه للتوسع فى الزراعة

كما سيتم فى نفس الفترة تحويل أراضى الحياض إلى الرى الصيفى، وشق الترع الرئيسية والفرعية والمصارف اللازمة لذلك . إن برنامج الرى والصرف يكاد يكون كله حكومياً ، على الدولة أن تقوم به على نفقتها وفوائده واضحة . فأهمية السد العالى معلومة لدينا جميعا ، وتوفير المياه — وخاصة فى الفترة الحرجة من فبراير إلى يوليـــة — يزيد غلة المحاصيل ويسمح بزيادة الإنتاج الزراعى .

أما فى الزراعة ، فيقدر أنه سينفق حوالى ١٧٥ مليون جنيه فى استصلاح أراضى جديدة فى غرب الدلتا (مديرية التحرير والنوبارية وغيرهما من المناطق) ، وفى شمال الدلتا وشرقها (الإسماعيلية والعباسة والقصبى وغيرها) ، وكذلك فى الصعيد فى المناطق الصالحة للاستزراع على جانبى الوادى ، وستقوم هيئة الصحارى بدور كبير فى حفر الآبار وزراعة مناطق واسعة تقاس بمئات الألوف من الأفدنة فى الوادى الجديد وفى مناطق صحراوية مختلفة .

وسيتم الجزء الأكبر من برامج الاستصلاح بفضل موارد المياه التى سيتم تدبيرها ، من تحسين نظم الرى والاستفادة من مياه المصارف واستغلال المياه الجوفية ، أى أننا سنصلح بضعة مئات

من ألوف الأفدنة قبل أن تصل مياه السد العالى . أما بعد تنفيذ السد العالى كاملا ، فستصبح الأرض الجديدة تقاس بملايين الأفدنة بإذن الله .

ويشمل برنامج الزراعة أيضا ، تحسينا كبيرا فى إنتاج الفدان من الأرض المزروعة حاليا ، وذلك بفضل مشروعات الرى والصرف المشار إليها سابقا ، بالإضافة إلى التوسع فى مقاومة الآفات الضارة بالزراعة وفى مقدمتها آفات القطن والقمح والأذرة ، وسيزداد استخدام المواد الكيميائية الحديثة ، وييسر سبيل الحصول عليها وعلى آلات الرش والتعفير للفلاحين بفضل الجمعيات التعاونية ومراكز الإرشاد الزراعى . كما سيستمر التوسع فى نظام الائتمان الزراعى ، وتدخل أصناف جديدة من التقاوى المنتقاة والمحسنة ، وبعض أصناف القطن الجديدة تبشر بخير عميم ، وتجرى تجارب لإدخال الزراعة بالشتل ، وغير ذلك من وسائل الزراعة التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج . وللثروة الحيوانية — المواشى والدواجن والأغنام والخيول — أهمية خاصة فى إنتاجنا الزراعى ، وخاصة لأننا دولة تستورد اللحوم والمنتجات الحيوانية عموماً .

كما ستنفذ عدة مشروعات هامة لزيادة الثروة السمكية من

البحيرات ومن النهر، وكذلك فى البحر الأبيض والبحر الأحمر، وستشجع جمعيات التعاون للصيادين وتنشأ موانىء للصيد، وتشترى سفن جديدة حديثة للصيد، وتطهر البواغيز وتنظم أسواق السمك والجنبرى والسردين ومراكز التصنيع والتجميد والتعبئة والحفظ، وتعد الثلاجات لحفظ السمك ونقله إلى المدن الكبرى.

والزيادة المنتظرة فى الإنتاج الزراعى، بسبب مشروعات الرى والصرف، وإصلاح الأراضى وتحسين الزراعة، تقدر بحوالى ١٥٠ مليون جنيه، وتؤدى إلى زيادة فى الدخل بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه، يستفيد منها سكان الريف أساساً فى صورة أجور أعلى فى الزراعة، وإيراد أكبر للملاك والمستأجرين.

وبذلك يكون مجموعة تكاليف مشروعات السد العالى والرى والصرف والزراعة حوالى ٤٠٠ مليون جنيه، وجميعها مشروعات حيوية، ضرورية، تثبت أن الدولة فى إقبالها على التصنيع لا تفوتها العناية التامة بالزراعة.

٣ — مشروعات الكهرباء والصناعة والمناجم :

تقدر نفقات المنشآت الكهربائية فى السنوات الخمس القادمة

بحوالى ١٤٠ مليون جنيه ، وهى تشمل ما سيتم إنفاقه على محطة كهرباء السد العالى ، وعلى المحطات الحرارية الكبرى فى القاهرة وغرب الدلتا والاسكندرية والسويس ، وكذلك محطات كهرباء البلديات والقرى التى سيتم إنارتها . وستخصص مبالغ لاستكمال ربط محطات التوليد بشبكة موحدة تمتد من القاهرة إلى الإسكندرية والمنصورة وشمال الدلتا والزقازيق ، مع توسيع نطاق تلك الشبكة تدريجيا ، حتى تعم القطر كله بعد إتمام تنفيذ مشروع كهربة السد العالى .

واستهلاكنا من الكهرباء يتضاعف كل عشر سنوات أو أقل ، وستقل مدة المضاعفة بسبب برنامج التوسع الصناعى الكبير ، وبسبب زيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة . ومما يذكر أن مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة ، لا زال محل درس ، ولم يدرج ضمن خطة السنوات الخمس الأولى ١٩٦٠ — ١٩٦٥ .

وسيخصص حوالى ١٢٠ مليون جنيه لمشروعات التعدين واستخراج البترول وتكريره وتصنيعه ، ومن الضرورى أن يزيد إنتاج البترول الخام ، وكذلك أن يتم توسيع معامل التكرير حتى يمكن للدولة أن تحصل على الوقود اللازم لإدارة دولاب

الحياة فيها . فاعتمادنا من الوقود يكاد يكون مقصورا على البترول ومنتجاته ؛ لأن الفحم لم يبدأ استخراجه بمقادير اقتصادية ، وكل ما تم الوصول إليه الآن هو التعرف على وجوده، وستستمر البحوث والدراسات لعدة سنوات قبل أن يتم التأكيد من سلامة استغلاله اقتصادياً . كما أن كميات الخشب والوقود النباتى فى الدولة ضئيلة جداً ، ويتحول الاستهلاك إلى الكيروسين بدلا من الحطب فى الكثير من القرى . وهذا تحول لا ينبغى أن نضيق به ، لأنه يوفر المخلفات الزراعية والحيوانية للتسميد وللتصنيع ، ويوفر الكسب وغيره من المواد لتغذية الحيوان .

فالتوسع فى الكهرباء ، يدفعنا إلى التوسع فى إنتاج البترول الخام ومنتجاته المصنعة . ويقدر أن إنتاج البترول الخام فى سيناء والصحراء الشرقية سيتضاعف فى السنوات الخمس القادمة . أما بترول الصحراء الغربية ، فلا زال أمر استكمال الكشف عنه واستغلاله رهنا بنتائج البحوث والدراسات الجارية .

وستقام مشروعات صناعية جديدة — بخلاف الكهرباء والبترول والتعدين — بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه ، وهى تكفى لاستكمال المصانع التى تم التعاقد عليها فى برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة، وكذلك لتنفيذ وإنشاء عدد كبير من مشروعات

البرنامج الثانى الذى أعلن فى أوائل هذا العام .

وتشمل الصناعات الفروع الآتية :

المطاحن ومضارب الأرز والمخابز والمجازر ومخلفاتها .

الصناعات الغذائية والسكر والحلوى والمشروبات الغازية والروحية وحفظ الأغذية والأسماك وتعبئتها وتجميد الجنبرى .

التبغ والدخان والسجاير .

غزل ونسج القطن والصوف والحرير الطبيعى والصناعى والكتان والجوت والصباغة .

حلج القطن وكبسه .

صناعة الملابس الجاهزة ومنتجات النسيج والغزل والتريكو والشباك .

الخشب والأثاثات والخشب الحبيبى والمضغوط .

الورق والطباعة والنشر .

الكاوتشوك ومنتجاته والإطارات .

صناعات الزيوت النباتية ومنتجاتها ومخلفاتها .

صناعات الأسمدة الكيمائية الفوسفاتية والأزوتية .

صناعات الصودا الكاوية والأحماض والصناعات الكيمائية الأخرى بما فيها الصابون والبلاستيك .

صناعة المواد الطبية والأدوية .

صناعات الحديد والنحاس وغيرها من المعادن الأساسية .

منتجات من خامات غير معدنية .

صناعة المنتجات المعدنية والعـــدد والآلات والثلاجات والأدوات المعدنية .

صناعة السيارات والسفن النهرية وعربات السكك الحديدية والسفن البحرية وغيرها من وسائل النقل .

صناعة الآلات الكهربائية والتليفونات وأجهزة الراديو والتليفزيون .

الصناعات الريفية وصناعات خان الخليلي .

صناعات السينما والأفلام .

صناعات الجلود والأحذية ومنتجاتها .

صناعة الآلات الدقيقة والعدادات .

صناعات الأسمنت بأنواعه والفخار والخزف والحراريات والبلاط والطوب .

صناعات الزجاج والأواني الزجاجية والألواح والبللور .

وسيزيد عدد العمال في جميع هذه الصناعات بحوالي ١٠٠ ألف عامل وموظف ؛ أي أن نصيب العامل الواحد من رأس المال

يبلغ فى المتوسط حوالى ٤٠٠٠ جنيه . ومعنى ذلك أن توفير العمل لكل عامل صناعى جديد ، يحتاج أولا إلى تدريب العامل وتعليمه حتى يكون صالحا للعمل فى الصناعة ، ثم يلزم بالإضافة إلى ذلك شراء ما قيمته ٤٠٠٠ جنيه من الآلات الصناعية والمبانى ، كما يلزم وجود الخبراء الذين يضعون تصميمات المصانع الجديدة ويديرونها حتى يتم تدريب المديرين والرؤساء .

لنا أن نتساءل : وكم سينتج العامل الصناعى بسبب عمله ، وبعد تدبير كل هذه النفقات ؟ .

يتضح لنا أن العامل الصناعى الواحد ينتج فى السنة ما قيمته حوالى ٦٠٠٠ جنية من المنتجات فى المتوسط . ولكن الوقود والخامات التى يعمل بها العامل فى المصنع تبلغ حوالى ٤٠٠٠ جنيه أو أكثر فى الصناعات الحديثة ؛ ومعنى ذلك أن الدخل القومى سيزيد بأكثر من ٢٠٠ مليون جنيه بسبب المنشآت الصناعية والكهربائية والبترولية الجديدة التى تبلغ تكاليفها أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه (١٠٠ ألف عامل × ٢٠٠٠ جنيه).

حينما ننظر إلى هذه الأرقام ، نرى حقا ضخامة البرنامج الصناعى فى الخطة . إن نجاح التصنيع لا يعتمد على المال والآلات قدر ما يعتمد على العامل المدرب الكفء الذى يرعى الآلة

كما يرعى أولاده ، ويقدر أنه ليس أجيراً لذى صاحب عمل ، بل إنه فى الحقيقة جندى من جنود الوطن ، يحارب فى معركة الشرف والعزة ، مثلما يفعل الفدائى فى أرض الأعداء .

ونظراً لأهمية التدريب الصناعى والفنى ، عنيت الخطة بإنشاء مراكز للتدريب المهنى تقدر تكاليفها بأكثر من ٥ ملايين من الجنيهات ، كما سيتم توسع كبير فى التعليم الفنى فى وزارة التربية والتعليم وستنشأ معاهد للبحوث الصناعية والعلمية ومعامل للمواصفات والمعايرة وضبط الإنتاج . وستقوم هيئـــة دعم الصناعات الجديدة بالاشتراك مع الغرف الصناعية والاتحادات الإقليمية والنقابات العمالية بدور هام بتشجيع التدريب المهنى والصناعى ، ورفع مستوى الوعى الصناعى بين جميع المشتغلين بالصناعة .

وقد أقامت المؤسسة الاقتصادية معهداً عالياً لتدريب مديرى الشركات ورؤساء المصانع على الوسائل الحديثة لإدارة الأعمال الصناعية والتجارية .

وينبغى أن ترتفع جودة الإنتاج الصناعى لدينا وأن تنقص تكاليفه بحيث يمكنه أن يقف أمام منافسة المنتجات الأجنبية

التى تحاول — مهما كانت طرق الحماية الجمركية — أن تدخل إلى البلاد لتهاجم إنتاجنا الصناعى فى عقر داره .

ولكن هذا لا يكفى ، إذ لابد أن نزيد صادراتنا من المنتجات الصناعية سنة بعد أخرى ، حتى يمكننا استيراد ما ينقصنا من مواد غذائية وكيميائيات ومعادن ومنتجات منوعة ، وكذلك حتى يمكننا دفع أقساط القروض التى حصلنا عليها لبرامج التوسع الزراعى والسد العالى وبرامج التصنيع وغيرها . وقد يرى بعض المتشائمين أن من الصعب على الصناعة العربية ، أن تصدر منتجاتها إلى الأسواق العالمية ، لتنافس منتجات الدول الصناعية العريقة .

ولعل أبلغ رد على ذلك ، أن نذكر أن المنسوجات المصرية وغزل القطن الرفيع ، قد أصبح يصدر الآن إلى انجلترا ، بعد أن كانت انجلترا تحتكر أسواق المنسوجات القطنية فى العالم كله أجيالا عديدة متتالية .

إن قدرتنا على المنافسة الصناعية فى الخارج تتوقف على عدة عوامل أهمها :

١ — إتقان تدريب العمال وتنظيم الإنتاج والإدارة الصناعية وتسويق الخامات وتخزينها .

٢ — إنقاص تكاليف الأجور والأرباح وتكاليف الوقود والخامات ورأس المال إلى أقل حد ممكن .

٣ — متابعة إدخال الابتكارات الحديثة فى الصناعة ، ضماناً للتسويق .

٤ — دراسة الأسواق الخارجية وعناصر المنافسة فيها وتشجيع التصدير .

وقد عرف العامل المصرى بجده واجتهاده ، وقدرته الفائقة على التعلم وإتقان العمل بالآلات الحديثة فى وقت قصير ، ويبقى أن تثبت الإدارة العربية أنها هى الأخرى يمكنها أن ترتفع إلى المستوى المناسب من اختيار المشروعات وتصميم المصانع وتدريب العمال واختيار الخامات ونماذج الانتاج والتوزيع وغيرها من نواحى الإنتاج والاقتصاد الصناعى . ولاشك أنهم فاعلون .

فالمصانع يجب أن ينظر إليها على أنها قلاع تحمى الاقتصاد القومى وتدفعه إلى الأمام . وكم نود أن نشهد أولئك الذين كانوا يقولون مصر بلد زراعى ، وليس لديه القدرة على التصنيع لنقص الفحم والحديد فى أرضه . وفات هؤلاء أننا نعلم أن الفحم بدأ ينضب معينه فى بريطانيا والحديد لم يوجد قط فيها ، وأن اليابان وسويسرا وإيطاليا وغيرها من الدول تكاد تستورد كل الخامات

الصناعية اللازمة لها من الخارج ، ولكن تلك الدول وغيرها أمكنها أن تصدر المنتجات الصناعية إلى العالم كله بأسعار تنافسية وإتقان وجودة كبيرة .

والدول الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة تتبع عادة حينما تتصنع ، سياسة الاكتفاء الذاتى ؛ لأنها تجد من مواردها وأسواقها الداخلية ما يقيم صناعات متكاملة . وربما يتيسر ذلك إلى درجة ما بالنسبة لمجموعة الدول العربية حينما تتحد، أما الدول الصغيرة التى لا تجد داخل أراضيها معظم الخامات الصناعية المنوعة والأسواق الكافية لاستيعاب المنتجات الصناعية، فمن اللازم عليها أن تتبع سياسة التخصص الانتاجى ، ومعنى هذا أن تصدر المنتجات التى تكون لها ميزة خاصة فى إنتاجها على غيرها من الدول ، وأن تستورد من الخارج المنتجات التى يكون من الأفضل لها ألا تنتجها محلياً .

ولذلك يصبح اختيار المشروعات الصناعية وتصريف إنتاجها فى الداخل والخارج أثراً بالغ الأهمية ، وعليه يتوقف تحديد حجم المصنع ، ومواصفات الإنتاج الصادر منه ، ومقدار الأجور والأرباح التى ستحقق بسببه .

وفى المرحلة الأولى من التصنيع ، تكون الحاجة أشد إلى

إنقاص الواردات ، وتوفير النقد الأجنبي ، وقد يقبل المستهلك المحلى المصنوعات الوطنية على الرغم من ارتفاع سعرها أو انخفاض مستواها ؛ لأن قدرة النقد الأجنبي ذاتها ترفع من سعر الواردات الأجنبية ، ولكن بعد فترة ، يصبح من الضرورى رفع المستوى الصناعى للإنتاج ، وإنقاص التكاليف على أساس الاستعداد للتصدير من جهة ، ولرفع عبء الأسعار المحلية المرتفعة عن عاتق المستهلك من جهة أخرى .

وقد حظيت كل هذه الاعتبارات بعناية المسئولين عن برنامج التصنيع ، ومن الواجب مداومة العناية ببحثها ؛ نظراً لأن ظروف الأسواق الدولية وتطور الطلب المحلى ، يجعل من اللازم بذل عناية خاصة لضمان نجاح حركة التصنيع فى البلاد .

ويتضح مما ذكرنا أن (الصناعة) بفروعها المختلفة ستكون مسئولة عن حوالى نصف الزيادة المرجوة من الدخل القومى فى السنوات الخمس القادمة ، ويبلغ نصيب الصناعة والكهرباء من الاستثمار حوالى ٣٥٪ .

ويمكن زيادة الدخل الصناعى ، وإنقاص الاستثمار فى كل مشروع على حدة ، كلما بذلت جهود لتوفير نفقات المبانى ،

، وتكييف الهواء والسيارات ، وزادت العناية بالتدريب والتنظيم والتسويق .

ولما كان عدد المشتغلين فى المصانع يبلغ حوالى ٧٠٠ ألف عامل تقريباً ، يعولون حوالى ٣ مليون شخص ، فإنه تتضح أهمية زيادة الوعى التخطيطى لدى العمال وأثره العظيم فى إنجاح الخطة .

والاستثمار الصناعى يتم بواسطة الحكومة ، وكذلك عن طريق القطاع الفردى ، ومن أهم المؤسسات الحكومية التى تعمل فى القطاع الصناعى الهيئة العامة للبترول والشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية والمصانع الحربية (للإنتاج المدنى والإنتاج الحربى أيضاً) ، والمؤسسات التى أقامتها لحسابها هيئة تنفيذ برنامج التصنيع . أما فى قطاع الكهرباء فمعظم الاستثمارات حكومية ، فيما عدا محطات الكهرباء التى أنشأتها الشركات الخاصة لأغراضها وبعض المحطات التابعة للبلديات .

وتقوم الحكومة على الاستثمار فى الصناعات الأساسية التى لا يقبل عليها رأس المال الخاص ، أو التى لا تدر ربحاً كبيراً ، فتعاون بذلك على إرساء قواعد التصنيع الكبرى .

وتوجد استثمارات صناعية كثيرة صغيرة ، يقوم بها الأفراد فى شركات ومؤسسات توظف عدداً قليلا نسبياً من العمال

(٢٠ عاملا فأقل مثلا) ، وهذه الصناعات لها أهمية فى الاقتصاد ، وينبغى تشجيعها ؛ لتحقيق التكامل الإنتاجى بين المؤسسات الكبرى ، ولأنها فى كثير من الأحيان تمثل بحجمها الصغير الحجم المناسب للإنتاج فى ناحيتها ، ولذلك خصص فى الخطة مبلغ إجمالى قدره ٣٠ مليون جنيه للاستثمارات التكميلية .

وللتوطن الصناعى أهمية خاصة ، والمقصود هو اختيار مواقع المصانع اختياراً مناسباً ، ليس فقط من ناحية ربح المصنع ، بل أيضاً باعتبار الصالح الاجتماعى والصالح الاستراتيجى وأهمية نشر الوعى الصناعى فى مختلف المدن . والمصانع الجديدة لو تركت وشأنها لتجمعت كلها فى ضواحى المدن الكبرى ، حيث الأرض رخيصة نسبياً مع إمكان وجود مرافق المياه والكهرباء والمواصلات والطرق ، وقرب المدينة ، بما يغنى المصنع عن تحمل نفقات إسكانية أو اجتماعية للعمال . ولكن من جهة أخرى قد تجد بعض المصانع ميزة فى اختيار مواقع بعيدة عن المدن ، حيث تكون أجور العمال أقل نسبيا ، وربما تنقص تكاليف نقل الخامات والمنتجات ، بما يعوض مزايا القرب من المدينة .

وفيما يلى بعض البيانات والمقارنة بين الاستثمار والإنتاج والدخل والأجور فى كل من الزراعة (الرى والصرف

. والصناعة منسوباً إلى العامل الواحد :

جدول رقم (٧)

البيان	فى الزراعة	فى الصناعة
الاستثمار اللازم لتشغيل عامل واحد (فى المشروعات الجديدة)	١٠٠٠ جنيه	٤٠٠٠ جنيه
الأجر السنوى للعامل	٤٠ جنيها	١٤٠ جنيها
قيمة إنتاج العامل فى السنة	١٧٠ جنيها	١٦٠٠ جنية
قيمة الدخل الذى يحدثه العامل	١٢٠ جنيها	٤٤٠ جنيها

. ملاحظة (١) : رقم الاستثمار فى هذا الجدول منسوب إلى مجموعة المشروعات الجديدة فى الخطة ، أما باقى الأرقام فتمثل المتوسط بالنسبة لجميع المشتغلين فى الزراعة أو الصناعة فى سنة ١٩٥٩ .

ملاحظة (٢) : الاستثمار اللازم للعامل الواحد فى الزراعة مرتفع ، نظراً لضخامة مشروعات السد العالى والرى وإصلاح الأراضى فى الخطة الأولى . وسينخفض فى السنوات التالية .

من هذا نرى أن أجر العامل الصناعى يكاد يبلغ أربعة أمثال مستوى أجر العامل الزراعى ، ولكن نفقة المعيشة فى القرية أقل لعدم وجود نفقات إيجار للمساكن أو للمواصلات

وللتسلية ، مما يدل على أن الفارق الحقيقى فى الدخل بين عمال القرية وعمال المدينة ، ربما يكون بنسبة ١ : ٣ وليس بنسبة ١ : ٤ .

وارتفاع مستوى الأجر النقدى فى المدينة يغرى بالهجرة من الريف ، ويزيد البطالة فى المدن ويخلق مشكلات اجتماعية مثل التشرد والاكتظاظ فى المدينة .

٤ — مشروعات النقل والمواصلات والتخزين :

يقصد بالنقل ، نقل الركاب والبضائع بالسكك الحديدية أو السيارات أو النقل النهرى أو البحرى أو الجوى ، وكذلك النقل داخل المدن ، وما يلزم لأنواع النقل هذه كلها من طرق وكبارى وموانىء ومرافىء ومراسى ومنائر ومطارات وسفن وطائرات وسيارات وغيرها .

أما المواصلات فتشمل الاتصال بالتلغراف والتليفون وبالبريد وباللاسلكى ، ويدخل ضمن القطاع تجاوزاً مشروعات الإذاعة والتليفزيون وأعمال الرصد الجوى (لصلتها الوثيقة بالطيران) .

أما التخزين ، فيشمل صوامع الغلال والثلاجات ومستودعات البترول ومخازن الاستيداع الكبرى ، وأمثال ذلك من المنشآت

التى يكون الغرض منها حفظ وصيانة السلع من التلف والاحتفاظ بها لحساب أصحابها مقابل أجر. وشون بنك التسليف المكشوفة تضيع آلاف الجنيهات سنوياً فى القمح والحبوب بسبب التلف، كما أن عدم وجود ثلاجات كافية يفسد البطاطس والخضروات والفواكه والأسماك. ولما كنا سنستورد فى السنوات القادمة كميات كبيرة من الحبوب وكذلك من اللحوم المثلجة ونأمل فى زيادة الإنتاج من الأسماك، فإن إقامة الصوامع والثلاجات والمخازن أصبح ضرورة للاقتصاد القومى.

ويشمل قطاع النقل قناة السويس لأنها مجرى مائى تمر فيه السفن، ويعتبر من أهم وسائل الاتصال فى العالم كله. كما نشأ حديثاً نوع جديد من النقل، هو النقل بالأنابيب. والبترول ومنتجاته وحدها تنقل حالياً بالأنابيب، وسيجرى مد شبكة من أنابيب نقل البترول فى مناطق مختلفة. وفى بلاد أخرى تنقل الغازات المتصاعدة من الأرض وبعض السوائل الكيميائية بالأنابيب.

وتشمل الخطة استثمارات مجموعها ٢٧٠ مليون جنيه فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين بجميع وسائله ومكوناته.

وفيما يلى أهم تفاصيلها :

جدول (٨)

استثمارات المواصلات والنقل والتخزين

السكك الحديدية	١٠٠	مليون	جنيه
الطرق داخل المدن وخارجها	٢٦	«	«
السيارات بأنواعها	٣٠	«	«
النقل النهرى	٧	«	«
النقل البحرى	١٧	مليون	جنيه
النقل الجوى	١٠	«	«
النقل بالأنابيب	٤	«	«
مشروعات قناة السويس	٣٥	«	«
المواصلات السلكية واللاسلكية	٢١	«	«
البريد	٣	«	«
الإذاعة والتليفزيون	٦	«	«
الصوامع والثلاجات	٧	«	«
مستودعات البترول ومخازن	٣	«	«

وترجع ضخامة الإنفاق فى السكك الحديدية إلى سببين رئيسيين : الأول أن هذا المرفق الهام كان قد أهمل تجديده فى السنوات الماضية ، وكانت خزانة الدولة تعتبره مورداً لها ،

دون أن تسمح له بالتحسين ، حتى أصبح من اللازم تجديده تجديداً شاملا . والسبب الثانى : أن التطور العالمى الحديث يتجه الآن إلى استخدام قاطرات السكك الحديدية التى تعمل بآلات الاحتراق الداخلى (ديزل) بدلا من القاطرات التى تعمل بالبخار ، والقاطرات (الديزل) أقوى وأسرع وأقل كلفة فى النهاية ، ولذلك تقرر إدخالها على خطوط السكك الحديدية المصرية ، وبناء ورش الصيانة والإصلاح اللازمة لها ، مما يستدعى نفقة كبيرة ، ستنقص فى السنوات التالية . ومن المنتظر أن ترتفع خدمات النقل والمواصلات بحوالى ٥٠٪ فى السنوات الخمس القادمة ، والنقل لازم للأفراد وللبضائع ، ولأغراض الإنتاج وللترويح والمتعة ، وكذلك تخدم وسائل الاتصال المنتج والمستهلك على السواء .

ويلاحظ أن جميع الاستثمارات فى قطاع النقل تعتبر حكومية فيما عدا السيارات وجزء من أسطول النقل النهرى (سينشأ أسطول نهرى خاص لنقل خام الحديد من أسوان) والسفن البحرية ، أما قطاع المواصلات فكله حكومى ، كذلك الجزء الأكبر من مشروعات التخزين . ويقدر نصيب الحكومة من المشروعات بحوالى ٨٥٪ من المجموع .

وقطاع النقل والمواصلات ، قطاع شره فى رأس المال (المحلى والأجنبى) ويتضح ذلك من البيانات التالية :

جدول رقم (٩)

رأس المال المستثمر لتشغيل عامل إضافى (فى المشروعات الجديدة)	٧٠٠٠ جنيه
إنتاج العامل الواحد فى المشروعات الحالية	٥٥٠ جنيها سنويا
الدخل القومى للعامل الواحد	٤٠٠ جنيه «
متوسط أجر العامل الواحد	٢٢٥ جنيها «

وترجع ضخامة رأس المال اللازمة لتشغيل عامل واحد إضافى إلى أن جزءا كبيراً من المشروعات هو تجديد المنشآت القائمة دون إضافة عمال جدد ، ولكننا إذا استبعدنا هذا التأثير ، فإننا نجد أن مشروعات المواصلات والنقل تكلف نفقات باهظه ، ولا تزيد الدخل القومى إلا بنسبة ضئيلة تكاد تقل عن ربع ما يحدثه استثمار مماثل فى الزراعة أو الصناعة . ولكن لا يصح أن يؤخذ هذا سبباً لإهمال مشروعات النقل والمواصلات، لأن الإنتاج الزراعى والصناعى (كما شرحنا فى فصل سابق) لا يحدث إلا إذا وجدت له معدات النقل ووسائل

الاتصال ؛ ومعنى ذلك أن المشروعات فى القطاعات المختلفة يعتمد كل منها على المشروعات الأخرى .

ويرجع ارتفاع متوسط الأجر فى هذا القطاع عنه فى الزراعة والصناعة ، إلى أن متوسط التأهيل المهنى والتدريب بين عمال النقل والمواصلات عالية ، مما تستدعى أجراً أكبر ، كما أن نسبة الموظفين الفنيين مثل : المهندسين وضباط الملاحة إلى مجموع العمال تعتبر نسبة عالية .

ونظراً لضخامة رأس المال الذى يشتغل به عامل النقل يصبح من اللازم ألا يهمل هؤلاء العمال فى صيانة السيارات والسفن والقاطرات التى يعملون بها ، وأى إهمال ستنشأ عنه خسارة تقدر بآلاف الجنيهات .

والتطور العالمى فى قطاع النقل والمواصلات سريع وكثير التكلفة ويكفى أن ننظر إلى الطائرات النفاثة السريعة (وهى تحتاج إلى توسيع المطارات وبناء شبكات خاصة من اللاسلكى والرادار ومحطات الأرصاد) والسيارات الضخمة السريعة والسفن البحرية الكبيرة والتقدم اللاسلكى المستمر ، حتى ندرك أن هذا القطاع لا يستقر فيه الأمر طويلا . بل إننا إذا نظرنا إلى الترام و(السوارس) منذ ٣٠ سنة،وكيف ازدحمت الشوارع الآن فى المدن

على اتساعها بالسيارات، لاتضح لنا أن الضغط مستمر على وسائل النقل ويزداد سنة بعد أخرى . ومما يذكر أن ضغط الركاب أقوى وأشد على وسائل النقل وعلى التليفونات وعلى البريد ، وينبغى ألا ينقص هذا الضغط من الاهتمام بنقل البضائع ، لأهميته فى التنمية .

٥ — الإسكان والمرافق والتشييد :

تشمل الخطة تقديرا بأن المبانى السكنية فى المدن والريف التى ستنشأ فى السنوات الخمس المقبلة ستبلغ نفقاتها ١٧٥ مليون جنيه (منها ٣٥ مليون جنيه ثمن الأرض السكنية) وستكون معظم المبانى السكنية فى المدن بطبيعة الحال ، (حوالى ١٤٥ مليون جنيه) ، بينما تنشأ مبانى فى القرى وخارج الكردون بحوالى ٢٠ مليون جنيه ، وخصص مبلغ ١٠ مليون جنيه للمبانى السكنية التى ستقام فى مناطق استصلاح الأراضى الجديدة .

ومن أهم عناصر خطة الإسكان ، العناية الفائقة التى ستوجه نحو إنشاء المساكن الشعبية فى مختلف المدن ، تحسيناً لمستوى معيشة الطبقات العمالية وقد تقرر أن يكون للمساكن الشعبية نسبة محفوظة من مجموع المبانى ، بينما توزع المبالغ الباقية بين الإسكان المتوسط والإسكان فوق المتوسط .

وسيزيد مقدار الإيجارات المدفوعة للمساكن بسبب هذه الإنشاءات بحوالى ١٨ مليون جنيه ، ويمثل هذا المبلغ تقريبا الزيادة فى الدخل القومى التى تحدث بسبب المبانى السكنية ، وذلك إذا أهملنا الأجور التى تنشأ عن توظيف حراس وبوابين للمنازل الجديدة .

ومعنى ذلك أن الدخل القومى لا يستفيد كثيراً من المبانى السكنية ذاتها ، ولكن من المعلوم أن المساكن تتطلب التوسع فى إنتاج الأسمنت ومواد البناء والحديد والزجاج ، ولذلك تعتبر صناعة (إقامة المبانى) أى تشييدها من أكبر الصناعات التى تستخدم عدداً كبيرا من العمال يقدر بحوالى ١٧٠ ألف عامل . ولكن علينا أن نفرق من الناحية التخطيطية بين (إقامة المبانى السكنية وتأجيرها للغير) من جهة وبين (صناعة المقاولات للتشييد والبناء) : فالصناعة الأخيرة وهى تتكون من المقاولين تتولى إقامة المبانى السكنية وكذلك تحفر الترع والمصارف وتبنى المصانع والمدارس والمستشفيات والطرق والموانئ والمبانى العامة . وهذا الوجه من أوجه النشاط الإنتاجى فى الدولة ، هو الذى يستخدم حوالى ١٧٠ ألف عامل وسيزيد عددهم حتى يبلغ

أكثر من ۲۲۰ ألف عامل فى سنة ١٩٦٥ ، نظراً للتوسع فى جميع هذه الإنشاءات .

والمبانى السكنية نوع واحد من أنواع النشاط الذى يقوم به المقاولون ، والمساكن تبنى لحساب أصحابها وعندما يتم بناؤها ، تصبح مورداً للإيجار الذى يدفعه المستأجرون لأصحابها ، والإيجار والمدفوعات النقدية الأخرى (دون خصم الضرائب) تصل نسبتها إلى حوالى ۱۰ ٪ من ثمن المبنى .

ويقترن بالإسكان ، إنشاء مرافق المياه والكهرباء والمجارى العمومية ورصف الشوارع والتنظيم والحدائق فى المدن ، وكذلك إقامة مشروعات مياه الشرب النقية فى القرى وردم البرك والمستنقعات وعمليات الرش والتطهير وغير ذلك من الخدمات البلدية . وسيخصص لهذه المشروعات حوالى ٥٠ مليون جنيه (بخلاف الكهرباء) ، معظمها فى المدن . وإذا استثنينا الكهرباء نجد أن المرافق العامة لا تكاد تغل ربحا أو دخلا ذا قيمة بالنسبة إلى مجموع الدخل القومى ، إذ تبلغ نسبة الدخل المتولد فيها الى تكاليف الإنشاء حوالى ١ : ٢٠ . ولكن تلك المرافق ضرورية للمحافظة على الصحة العامة ولإمكان سير العمل وانتظام المعيشة

فى المدن ، ولذلك تتولى الحكومة والبلديات إنشاء تلك المرافق ، من حصيلة الضرائب العامة .

هذا بينما كانت تلك المرافق (المياه والكهرباء) فيما مضى فى أيدى شركات أجنبية إحتكارية ، وكانت تجنى منها أرباحا طائلة دون أن تجدد المحطات والمواسير والشبكات ، مما يلزمنا الآن بالتوسع فى التجديد والصيانة لتعويض العجز الماضى ولمسايرة نمو الاحتياجات فى المدن .

وإذ نظرنا إلى المرافق والإسكان ، معا نجد البيانات الآتية نجد أن متوسط أجر العامل فى السنة ١٠٠ جنية .

ومتوسط الدخل القومى للعامل فى السنة يبلغ ٢٥٠ جنيها .

ومتوسط إنتاج العامل فى السنة يبلغ ٢٨٠ جنيها .

أما رأس المال الذى يلزم لتشغيل عامل واحد فى الإسكان والمرافق ، فيصل إلى أكثر من ٣٠ ألف جنيه .

ولكن إذا نظرنا إلى نشاط المقاولات (التشييد) وهو يشمل كما ذكرنا عمليات إنشاء المبانى السكنية والمصانع والمبانى والطرق والترع والمصارف والموانئ والكبارى واستصلاح الأراضى ، فإننا نجد الأرقام التالية : ـ

الأجر المتوسط للعامل ١٤٠ جنيها .

الدخل القومى المتوسط للعامل ٢٥٠ جنيها .
متوسط إنتاج العامل ٥٧٥ جنيها .

أما رأس المال الثابت اللازم لتشغيل عامل واحد فيقدر بمبلغ ٢٥٠ جنيها فقط (وهى نصيب العامل من الفؤوس والمقاطف وآلات خلط الأسمنت والرصف والدك والكراكات والجرارات والروافع)، وسيزيد عدد عمال هذا القطاع بحوالى الربع فى السنوات الخمس القادمة .

٦ — الخدمات الأخرى :

تشمل الخدمات الأخرى التعليم والبحوث العلمية والجامعات والأزهر والصحة والخدمات الاجتماعية والدينية والخدمات الثقافية والترويحية والسياحة وخدمات الأمن والعدالة والدفاع وأعمال التجارة والمال والخدمات المهنية والشخصية السابق شرحها . وبذلك يشمل هذا القطاع جميع موظفى الحكومة ومستخدميها تقريبا ويعمل فى جميع هذه الخدمات حوالى ١٫٨٠٠٫٠٠٠ شخص منهم :

٦٣٥٫٠٠٠ مشتغل فى التجارة (الجملة والقطاعى والتجزئة والباعة السريحة) .

٢٥٠,٠٠٠ مشتغل فى الخـــدمات التعليمية والصحية والاجتماعية .

٤٨٠,٠٠٠ مشتغل بالخدمات الشخصية والمهنية .

وسيزيد عدد المشتغلين فى هذه الأعمال فى السنوات الخمس القادمة بمعدل ٥٠ ألف شخص سنويا ، بينما رؤوس الأموال التى ستلزم لن تزيد على ٢٥ مليون جنيه سنويا (معظمها فى المدارس والمستشفيات ومبانى المحاكم ومراكز البوليس) ، أى أن نصيب المشتغل الواحد من رأس المال يقدر بحوالى ٥٠٠ جنيه فقط .

أما نصيب المشتغل من الإنتاج فيقدر بحوالى ٢٩٠ جنيها سنويا
ونصيبه فى إحداث الدخل القومى ٢٠٠ جنيه سنويا
ومتوسط الأجر للعامل ١٢٥ جنيها سنويا

وقد وضعت برامج مفصلة لإنشاء المدارس الابتدائية والفنية وغيرها كما أعدت وزارة الصحة برنامجا شاملا للمنشآت الصحية ، عدا التوسع الذى سيحدث فى المستشفيات الجامعية ، وقدرت مبالغ للخدمات الثقافية والاجتماعية وفى مقدمتها دعم الحركة التعاونية . أما التوسع فى المنشآت التجارية فسيكون أساسا من نصيب القطاع الخاص ، وإن كان التعاون سيؤدى إلى تنظيم العمل فى قطاع التجارة والتوزيع لخدمة المستهلك والمنتج معاً .

ولا يتسع المقام هنا لذكر برامج الخدمات المختلفة تفصيلا ، ولكن معدل زيادة العمال المتوقع حدوثها فى السنوات المقبلة ، ينم وحده عن التقدم الذى سيحدث فى تلك القطاعات .

٧ – دورة المال والإنتاج :

نورد فيما يلى ملخصاً لبيانات العمالة والأجور والأرباح فى القطاعات المختلفة (١٩٥٩) مقربة تقريبا مناسبا للتوضيح .

جدول رقم (١٠)

القطاع	عدد العمال (بالألف)	مجموع الأجور مليون جنيه	مجموع الدخل مليون جنيه	مجموع الإنتاج مليون جنيه
الرى والزراعة	٣٢٠٠	١٢٣	٣٩٠	٥٤٠
الكهرباء والصناعة	٧٠٠	١٠٠	٣١٠	١١٠٠
النقل والمواصلات	٢٦٠	٦٠	١٠٠	١٤٠
المرافق والإسكان	٣٠	٣	٨٠	٨٥
التشييد	١٧٠	٢٤	٤٥	٩٥
الخدمات	١٨٠٠	٢٥٥	٣٧٥	٥٥٠
المجموع	٦١٦٠	٥٦٥	١٣٠٠	٢٥١٠

فالعمال والموظفون والمديرون (وعددهم ٦,١٦٠,٠٠٠ شخص)

الذين يعملون فى كل ناحية من نواحى النشاط فى الدولة ، هم الذين ينتجون السلع الزراعية والصناعية والخدمات المختلفة (وفقا لما سبق شرحه) وتبلغ قيمة ما ينتجونه جميعاً ٢٥١٠ مليون جنيه . أى أن الواحد منهم ينتج ماقيمته حوالى ٤٠٠ جنيه لكل مشتغل فى المتوسط .

وحينما ينتج العامل (سواء أكان زارعا أم صانعاً أم طبيباً أم مهندساً أم موظفاً) السلعة أو الخدمة التى يشتغل فى إنتاجها ، يوجد فى المجتمع من يتقدم لشراء السلعة أو الخدمة المنتجة ، ويدفع ثمن ذلك نقداً . ونلاحظ أن موظف الحكومة ينتج خدمة (فرضا) وتتولى الحكومة دفع ثمن تلك الخدمة (من حصيلة الضرائب) وتقدمها مجاناً للجمهور . فالطبيب فى المستشفى الحكومى أو المدرس فى المدرسة الحكومية أو القاضى فى المحكمة كل منهم يقدم خدمة للجمهور — الطبيب يقدم خدمة طبية ، والمدرس يقدم خدمة تعليمية ، والقاضى يقدم خدمة العدالة . وتتولى الحكومة دفع أجر الطبيب والمدرس والقاضى ، أى تتولى شراء الخدمة وتقديمها مجاناً للجمهور .

نخلص من ذلك أن كل إنتاج يجد من يدفع ثمنه نقداً . أى أن النقود تنتقل من يد الذى يشترى الخدمة إلى يد منتجها (أو

القائم على الإنتاج) . ويبلغ مجموع هذه المدفوعات (كما يتضح من العمود الأخير فى الجدول السابق) نقداً ٢٥١٠ مليون جنيه ، وحينما يحصل القائمون على الإنتاج (أصحاب الأعمال) على هذا المبلغ يدفعون منه ١٢١٠ مليون جنيه ثمناً للوقود والخامات والأسمدة والبذور وجميع المشتروات التى لزمت للإنتاج وبذلك يبقى فى يدهم مبلغ (٢٥١٠ — ١٢١٠ مليون جنيه) = ١٣٠٠ مليون جنيه يكون هو الدخل القومى الذى تحقق من عملية الإنتاج . ثم يدفع القائمون على الإنتاج (فى الزراعة والصناعة والنقل والمبانى والخدمات وغيرها) أجور الذين اشتغلوا فى الإنتاج ، سواء أكانوا عمالا أم مستخدمين أم موظفين أم مديرين . ويبلغ مجموع هذه الأجور كما يتضح من الجدول السابق ٥٦٥ مليون جنيه سنوياً (أى أجر متوسط قدره ٩٠ جنيهاً للفرد الواحد) . وبذلك يبقى لدى أصحاب الأعمال الباقى وقدره ٧٣٥ مليون جنيه .

وبذلك تكون حركة النقود كالآتى لدى أصحاب الأعمال :

(ا) ٢٥١٠ مليون جنيه نقدا دفعها الذين اشتروا السلع والخدمات المنتجة يطرح منه : (ب) ١٢١٠ مليون جنيه دفعها أصحاب الأعمال ثمنا للسلع والخامات والوقود اللازم للإنتاج كما

يطرح منه : (حـ) ٥٦٥ مليون جنيه تدفع أجورا للعمال فيتبقى (ى) ٧٣٥ مليون هو مجموع الأرباح الإجمالية لدى أصحاب الأعمال .

وهنا تتدخل الحكومة فتأخذ من العمال والمستخدمين والموظفين والمديرين جزءا من أجورهم على صورة ضرائب (دمغة ودفاع وإيراد عام) كما يستقطع أصحاب الأعمال ادخارات إجبارية من تلك الأجور لصالح العمال (التأمين والمعاش واشتراكات النقابات والادخارات المنظمة) وصافى الأجور بعد ذلك يحصل عليه العمال نقدا ، ويكون لهم حرية التصرف فيه هو :

٥٦٥ مليون جنيه ـ الأجر الإجمالى .
— ١٠ مليون جنيه (فرضا) ضرائب .
— ٢٠ مليون جنيه تأمينات ومعاشات وادخارات منظمة ، تودع لحساب العمال وصالحهم .

(هـ) ٥٣٥ مليون جنيه صافى الأجور .

وعادة يدخر العمال طواعية من هذه الأجور نسبة ضئيلة ، تبلغ ٣٪ مثلا أي ١٥ مليون جنيه تقريبا ـ أما الباقى وقدره ٥٢٠ مليون جنيه فينفقها العمال على شراء المواد الغذائية

والمشروبات والملابس والأحذية ودفع نفقات المواصلات والعلاج الطبي والتسلية ودفع إيجار السكن وجميع النفقات العائلية العادية ، وهم يشترون كل هذه الأشياء نقدا من الجهات التى تنتجها (عن طريق المحلات التجارية والمؤسسات المختلفة) ؛ أى أن هذا المبلغ من المال يعود مرة أخرى إلى قطاع أصحاب الأعمال المنتجين للسلع والخدمات .

ونعود مرة أخرى إلى أصحاب الأعمال الذين تبقى معهم مبلغ ٧٣٥ مليون جنيه ، فأول ما يتم هو أن تحصل الحكومة على ضرائب ورسوم على الأراضى الزراعية والمبانى العقارية والأرباح التجارية والدمغات وغير ذلك بما يصل مجموعه إلى حوالى ٩٥ مليون جنيه ، فيبقى لديهم ٧٣٥ — ٩٥ = ٦٤٠ مليون جنيه .

ومن هذا المبلغ يدفع أصحاب الأعمال ٤٩٠ مليون جنيه ، يحصل عليها الأفراد ، بحكم أنهم أصحاب أملاك عقارية وأراض زراعية وأسهم وسندات مالية ومؤسسات تجارية وغيرها . أما الباقى وقدره ١٥٠ جنيها ، فيدخرها أصحاب الأعمال بصفة احتياطيات أو أرباح محتفظ بها لدعم موقفها المالى .

وبذلك يكون مجموع ما يصل إلى أيدى الأفراد لأغراضهم الخاصة هو :

٤٩٠ مليون جنيه أرباح بسبب ملكية الأراضى والعقارات ورؤوس الأموال عامة .
٥٣٥ مليون جنيه أجورا بسبب العمل بأجر كموظفين ومستخدمين .

١٠٢٥ مليون جنيه .

ويدخر الأفراد من هذه المبالغ حوالى ٣٠ مليون جنيه وينفقون الباقى ، وبذلك يصبح مجموع الادخار فى الدولة .

٣٠ مليون جنيه من الأفراد (استقطاعا من أجورهم وأرباح الملكية)
١٥٠ مليون جنيه من أصحاب الأعمال (احتياطيات وأرباح محتفظ بها للتدعيم)

---

١٨٠ مليون جنيه مجموع الادخارات بالإضافة إلى ما تدخره الحكومة من إيراداتها .

وتودع الادخارات عادة فى المصارف وصناديق التوفير وفى بوالص التأمين ، كما قد تشترى بها سلع مختزنة (ذهب أو مجوهرات قابلة للبيع) وقد تشترى بها أسهم أو سندات مالية ، أو يدفعها صاحبها لأرض زراعية أو مبانى عقارية ، أو يشترك بها فى رأس مال مشروع تجارى أو زراعى أو صناعى ،

يقوم به بنفسه أو بواسطة شريك يأتمنه . أما الودائع التى تودع فى البنوك وشركات التأمين والمعاشات وصافى حصيلة صناديق التوفير ، فلا تحتفظ بها البنوك راكدة لديها ، بل تعود فتقدمها كقروض لرجال الأعمال أو للحكومة وتشترى بها عمارات وعقارات استغلالية .

فالسلع والخدمات تدور فى المجتمع ، وتنتقل ملكياتها من يد إلى يد ، ابتداء من مكان إنتاجها ، حتى تصل إلى المستهلك الذى يأكلها (إن كانت سلعة غذائية) أو يلبسها (إذا كانت ملابس) أو يتمتع بها (إذا كانت خدمة طبية أو ثقافية أو تعليمية أو غير ذلك) .

أما النقود (ووسائل الدفع الأخرى) فتسير فى اتجاه مضاد لحركة السلع والخدمات وهى تنتقل من يد إلى يد ، ابتداء من يد العامل الأجير أو صاحب الإيراد الخاص (من أملاكه) حتى تنتهى إلى المنتج الذى ينتج السلع والخدمات التى يشتريها الأفراد .

وما دمنا نجد أن حركة النقود تناظر تماماً حركة السلع والخدمات ولكن تعاكسها فى الاتجاه ، فإنه يكون من الممكن تصوير النشاط الاقتصادى بذكر كمية السلع والخدمات المتداولة

(بوحدات مناسبة) أو بذكر القيمة النقدية لتلك السلع والخدمات .

ومعامل التحويل بين كمية السلعة أو الخدمة وبين قيمتها النقدية هو (السعر) ؛ أى مقدار النقد الذى يدفع للوحدة من السلع أو الخدمات .

ومن الواضح أنه إذا زادت كمية النقود مع بقاء السلع والخدمات (كميا) ثابتة فى مجموعها ، فإن السعر لابد وأن يرتفع .

ومما يزيد كمية النقود كثيراً زيادة رواتب الموظفين وأن يحصل العمال وأصحاب الأعمال على أجور وأرباح بسبب عمليات جديدة ، لا تؤدى إلى زيادة السلع المتداولة مباشرة . ويحدث هذا عادة فى فترات التنمية ، إذ تدفع أجور كثيرة ، ويتم الحصول على أرباح مقابل إقامة مشروعات جديدة ، يتأخر إنتاجها سنوات . عندئذ تزيد كمية النقود فى يد العمال والأفراد ، ويكون من اللازم زيادة السلع التى يرغبون فى شرائها أو حثهم على ادخار تلك النقود أو جانباً منها دون إنفاق على السلع الاستهلاكية التى يرغبون فيها .

فزيادة معدل الادخار ، تعتبر من أفضل وسائل منع ارتفاع الأسعار والتضخم فى فترات التنمية .

الادخار والاستثمار وزيادة الدخل القومى :

والادخار معناه حبس جزء من الدخول النقدية عن الإنفاق فى المواد الاستهلاكية والأغراض العادية المتكررة . ولكن ماذا يتم لهذه الأموال المحبوسة ؟ الرد على ذلك أن الادخارات يقدمها أصحابها كودائع للبنوك أو لصناديق التأمين أو يشترون بها عقارات أو أوراق مالية ، ثم تستخدم البنوك تلك الأموال فى الإقراض والتسليف لرجال الأعمال . وبذلك نرى أنه لابد وأن توجد (منشآت عقارية جديدة وسندات جديدة وأسهم) تخلق كل سنة لكى تدفع فيها المدخرات ثمناً لها ، فتزيد (ملكية) أصحاب المدخرات أى أن حبس الدخول النقدية بالادخار لابد وأن يقابله حبس للسلع والخدمات فى صورة منشآت ثابتة .

وهذه هى عملية الاستثمار أى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لأن النقود المدخرة تشترى بها آلات وطوب وأسمنت ومعدات ويؤجر بها عمال وموظفون ومهندسون وخبراء ، لكى ينشئوا مصنعاً جديدا ، أو مدرسة جديدة ، أو مزرعة جديدة . ثم يبدأ إنتاج المصنع (فيزيد بذلك الإنتاج الصناعى) وتمتلىء المدرسة بالطلبة (فيزيد إنتاج الخدمات التعليمية) وتغل

المزرعة محاصيل (فيزيد الإنتاج الزراعى) وهكذا .

والمصنع يوظف عمالا والمدرسة توظف مدرسين والمزرعة تهيء عملا للفلاحين، أى أن العمالة تزيد فى الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج .

والمصنع والمزرعة ينشأ عنهما ربح لأصحابهما — (بينما المدرسة لا تغل ربحاً للحكومة) أى أن مجموع الأرباح يزيد . وبذلك نرى أن استخدام المدخرات النقدية فى شراء سلع استثمارية (حديد وطوب وقاطرات وجرارات وأسمنت وآلات وغيرها) وخدمات استثمارية (عمال وخبراء ومديرون ومقاولون يعملون لبناء المصنع والمدرسة واستصلاح الأراضى) يؤدى إلى :

زيادة الإنتاج .

زيادة الأجور .

زيادة العمالة .

وبالتالى زيادة الدخل القومى .

ويؤدى ذلك إلى زيادة السلع والخدمات التى يتمتع بها الأفراد فى المجتمع ، أى يرتفع مستوى معيشتهم .

والتخطيط القومى ، يبحث فى الدخول النقدية والإنتاج من السلع والخدمات (سواء أكان مصيرها النهائى أن تستهلك فتنعدم أم تتحول إلى مصانع ومزارع وقناطر وسدود وقاطرات ومدارس ومستشفيات) .

ويعمل التخطيط القومى على دراسة الطريقة المثلى لزيادة الادخارات التى يقتطعها الأفراد من دخولهم وأجورهم ، والتى تجنبها الشركات والمؤسسات من أرباحها ، والتى تخصصها الحكومة من حصيلة إيراداتها . وذلك حتى ترتفع نسبة الادخار إلى الدخل من ١٤ ٪ (وهى النسبة الحالية بالتقريب) إلى حوالى ٢٠ ٪ بعد ٥ سنوات .

ثم ينظر التخطيط فى أفضل طريقة لتوزيع الادخار بين القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة ومواصلات وتعليم وغيرها ، بحيث يزيد الدخل القومى فى السنوات الخمس المقبلة بنسبة ٤٠ ٪ فيزيد بذلك عدد العمال وترتفع أجورهم ، وتزيد السلع والخدمات التى تنتج فيمكن رفع مستوى المعيشة ؛ (لأن الأجور والأرباح النقدية التى يحصل عليها العمال ، يمكن استخدامها لشراء السلع الإضافية المنتجة وبذلك يتمتع الأفراد بسلع وخدمات أكثر من ذى قبل) ويمكن فى الوقت ذاته أن يزداد معدل الادخار السنوى ، حتى تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية مستمرة سنة بعد سنة .

فإذا فرضنا للتبسيط أن الدخل القومى فى سنة ١٩٥٩ هو ١٣٠٠ مليون جنيه ، وأننا ندخر ١٤ ٪ منه (أى ١٨٠ مليون

جنيه) وأننا نحصل فى نفس المدة على قروض ومعونات من الخارج مجموعها ٧٠ مليون جنيه تستخدم فى تنفيذ المشروعات ، فإن مجموع الاستثمار السنوى يصبح ٧٠ + ١٨٠ = ٢٥٠ مليون جنيه .

وإذا توزع هذا المبلغ على المشروعات الحكومية ومشروعات الأفراد فى مختلف القطاعات توزيعا مناسبا ، فإنه (تقديرا) يحدث دخلا إضافيا مقداره ⅓ رأس المال أى ٨٣ مليون جنيه أى بنسبة ٦,٥ ٪ من الدخل القومى .

فإذا تكررت هذه العملية بنجاح سنة بعد أخرى ، مع زيادة نسبة المدخرات من ١٤ ٪ إلى ٢٠ ٪ فإن الدخل القومى يزيد فى السنوات الخمس القادمة بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه أى بحوالى ٤٠ ٪ من قيمته قبل الخطة .

ولما كان من المتعذر أن تنفذ جميع المشروعات والأعمال المرغوب فيها فى وقت واحد ، ولما كانت الموارد المالية محدودة بالضرورة ، ولما كانت المشروعات والأعمال مرتبطة معا ارتباطا وثيقا فإنه يصبح من اللازم ترتيب تنفيذها وتناسقها معا سنة بعد سنة .

ووظيفة جهاز التخطيط القومى أن ينظم الخطة التى تحدد مجموع المشروعات وتوزيعها ومراحل تنفيذها على الوجه الأمثل .

خاتمة

الفرد والمجتمع مرة أخرى

زيادة الدخل القومى إذن ليست عملية منفصلة عن الأفراد ، تحدثها الحكومة وحدها ، بل هى كما رأينا فى الحقيقة تمثل زيادة النشاط الإنتاجى لكل فرد ولكل مؤسسة .

والتخطيط القومى ، يقترح خطة عمل ، ذات أهداف محددة مدروسة ، بحيث تؤدى هذه الخطة (بعد مناقشتها وقبولها) إذا نفذت إلى تحقيق مضاعفة الدخل القومى بعد ١٠ سنوات .

ومن الذى سينفذ الخطة ؟

سينفذ الشعب الخطة ــ الشعب بأكمله والحكومة معه .

لأن الذين سينفذون الخطة هم العمال فى المصانع والفلاحون فى المزارع والمشتغلون بالإنتاج فى جميع القطاعات التى ذكرناها . على هؤلاء جميعاً العمل بدقة وإتقـــان وتوفير كل مما يمكن توفيره من النفقات الاستهلاكية وزيادة الإنتاج كل فى ناحيته .

أما الأطفال والشباب الذين لم يدخلوا بعد فى سوق العمل ، فواجبهم وواجبنا حسن إعدادهم لتحمل مسئولية الإنتاج فى المستقبل . فنجاحهم فى الدراسة ، واستكمال تثقيفهم وتكوين

شخصياتهم ، يعتبر عنصرا من أهم عناصر بناء المستقبل .

والسيدات وربات البيوت فى المنازل ، إذا أسهمن ، بإنقاص نفقات الأسرة وزيادة مدخراتها ، وتشجيع أفرادها على الجد والاجتهاد وعدم الانصراف إلى اللهو الفاسد والتظاهر الكاذب والمفاخرة التافهة ، حينئذ يكن قد أدين الواجب كاملاً نحو أنفسهن ونحو أطفالهن ونحن الوطن .

الأفراد جميعا يشتركون فى إنجاح الخطة .

وكل خير من نجاح الخطة سيعود فوراً إلى الأفراد .

والحكومة تدرس وتنظم وتقرر تنفيذ المشروعات وتمويلها وتنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى خطة عامة شاملة لمضاعفة الدخل .

والمجتمع كله بمنظماته ، يدرك أن مستقبل الشعب بأفراده ومستقبل الوطن كله رهن بزيادة الدخل القومى وتحسين مستوى المعيشة عن طريق التخطيط .

أى أن الفرد يعمل للجماعة .

والجماعة تعمل للفرد .

والتخطيط يحول هذه المبادىء السامية إلى خطوات تنفيذ محددة واضحة ، حتى يرى كل فرد واجبه فى العمل ومهمته

فى طريق التقدم والرخاء ، لبناء المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى .

فالديمقراطية كرامة وحرية .

والاشتراكية عدالة ومساواة .

والتعاون تعاطف وتآخى .

والتخطيط تنظيم لتحقيق هذه الأغراض جميعا ؟

المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل أنواع المعرفة
فاحرص على ما فاتك منها . . .

واطلبه من :

١ ـ دار القلم .... ١٨ شارع سوق التوفيقية

٢ ـ مكاتب شركة توزيع الأخبار... فى الأقليم المصرى

٣ ـ وكلاء الشركة القومية .... فى جميع البلاد العربية

٤ ـ مكتبة المثنى .... بغداد ـ العراق.